WHY WE NEED PUBLIC SPENDING

لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام

إعداد

دايفد هال، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة

جامعة غرننتش

d.j.hall@gre.ac.uk

PSIRU, Business School, University of Greenwich, Park Row, London SE10 9LS, UK

Website: www.psiru.org Email: psiru@psiru.org Tel: +44 (0)208–331–9933

Researchers: Prof. Stephen Thomas, David Hall (Director), Jane Lethbridge, Emanuele Lobina, Vladimir Popov, Violeta Corral, Sandra van Niekerk

October 2010

فهرست المحتويات

تمهيد

الملخّص التنفيذيّ

المقدّمة

القسم الأوّل: كيف يستفيد الاقتصاد من الإنفاق العام

١. العلاقة الطويلة الأمد بين النموّ في الماليّة العامة والنموّ الاقتصاديّ

الرسم أ. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ، ١٨٧٠ – ١٩٩٦

الجدول ١. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ ١٨٧٠–١٩٩٥: لكلّ بلد

الرسم ب. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ، الولايات المتّحدة، ١٩٠٣–٢٠١٠

الرسم ج. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ في بعض بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ منذ العام ١٩٧٠

الجدول ٢. حصّة الإنفاق الحكوميّ العام من إجماليّ الناتج المحليّ، الاتّحاد الأوروبيّ وبلدان أخرى

الرسم د. الإنفاق العام، والنموّ الاقتصاديّ والديمقراطيّة

٢. مواجهة الأزمة الاقتصاديّة

٢١. إنقاذ المصارف

المربّع أ. "التأميم من أجل إنقاذ السوق الحرّة"

الجدول ٣. الكلفة المترتّبة على الحكومات جرّاء دعم القطاع الماليّ

المربّع ب. كلّف انقاذ المصارف أكثر من كلّ عمليّات الخصخصة مجتمعة التي نُفّذّت في العالم أجمع

الرسم هـ. عكس ٣٠ سنة من الخصخصة

٢٢. انقاذ الرأسماليّة: التحفيز الاقتصاديّ

الجدول ٤. حصّة التحفيز الاقتصاديّ من إجماليّ الناتج المحليّ: ٢٠٠٩

الجدول ٥. تنزيلات ضريبيّة غير فعّالة: للادّخار لا إنفاق

الجدول ٦. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ في إفريقيا، ٢٠٠٨–٢٠١١

المربّع ج. الهند: الإنفاق العام من أجل النموّ

٢٣. إنقاذ صندوق النقد الدوليّ

الجدول ٧. كلفة إنقاذ صندوق النقد الدوليّ

٣. البنى التحتيّة

الرسم و. التغيّر في النمو المرتبط بتطوير البنى التحتيّة

الجدول ٨. تمويل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحيّ، البرازيل ٢٠٠٧-٢٠١١

الرسم ز. الإنفاق على البنى التحتيّة في الولايات المتّحدة – ٢٠٠٧

٤. الإنفاق العام والعمالة

الجدول ٩. الوظائف العالميّة التي يدعمها الإنفاق العام والخدمات العامة (نسبةً إلى كافة الموظّفين/ات)

٤.١. التوظيف المباشر والتوظيف غير المباشر

الرسم ح. حصّة التوظيف الحكوميّ من مجموع القوى العاملة، ٢٠٠٥

٤.٢. شروط "الأجور العادلة" والتوريد الاجتماعيّ: التاريخ العالميّ والسياق

المربّع د. سياسة التوريد المسؤولة لسلطة لندن العظمى

٤.٣. دعم الوظائف وخطط ضمان الوظائف

المربّع هـ. الهند: الضمان الوطنيّ الوظيفي في الأرياف

٥. دعم الصناعة

الجدول ١٠. الارتباط الاقتصاديّ بين الإنفاق العام والقطاعات الاقتصاديّة

المربّع و. جنرال موترز والتمويل العام

القسم الثانيّ: وظائف الإنفاق العام الاجتماعيّة والبيئية

٦. الإنفاق العام والمساواة

٦.١. الخدمات العامة والمساواة

الرسم ح. المشاكل الصحيّة والاجتماعيّة أسوأ في بلدان غير متساوية

الجدول ١١. إعادة توزيع المداخيل من خلال الضرائب، والمنافع والخدمات العامة: المملكة المتّحدة، ٠٩/٢٠٠٨

٦.٢. البنى التحتيّة والمساواة

الرسم ط. تحسين المساواة بفضل تطوير البنى التحتية، ١٩٩٠–٢٠٠٠، بحسب المناطق

٦.٣. المنافع والمساواة

الرسم ي. البرازيل: أسرع نموّ لدخل الأسر الفقيرة، ٢٠٠١–٢٠٠٧

الرسم ق. حصّة معاشات التقاعد من دخل العامل/ة، بحسب خطط تقاعد عامة وخاصة

٧. فعاليّة الخدمات العامة وفاعليّتها

٧.١. فعاليّة خدمات العناية الصحيّة العامة وفاعليّتها

الرسم ل. النفقات الصحيّة للفرد، وإجماليّ الناتج المحليّ للفرد، بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، ٢٠٠١

الرسم م. النفقات الصحيّة للفرد (عام وخاص)، بالدولار الأميركيّ، ٢٠٠٧، منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ

الجدول ١٢. وفيّات الأطفال، الوفيّات على كلّ ١٠٠٠ ولادة، ٢٠٠٦، منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ

٧.٢. الإسكان والأزمة

٧.٣. البيئة: التمويل العام من أجل حلّ مشاكل التغيّرات المناخيّة

المربّع ز. الطاقة المتجدّدة

الرسم ن. البلدان التي تتمتّع بأنظمة كهرباء منخفضة انبعاثات الكربون

القسم الثالث: الدفع من أجل الإنفاق العام: الضرائب

٨. إمكانيّة الجميع تحمّل التسديد: مستوى الضرائب

الرسم س. نسبة العائدات الضريبيّة من ارتفاع إجماليّ الناتج المحليّ عندما يرتفع

الجدول ١٣. نسبة العائدات الضريبيّة من إجماليّ الناتج المحليّ في بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٧٥–٢٠٠٨

الجدول ١٤. نسبة العائدات الحكوميّة في البلدان المنخفضة الدخل من إجماليّ الناتج المحليّ، ١٩٩٠–٢٠٠٦

٩. الإنصاف: عبء الدين

٩.١. مصادر العائدات الحكوميّة: الضرائب والضمان والرسوم وغيرها

الجدول ١٥. مصادر العائدات الحكوميّة

الجدول ١٦. العائدات الضريبيّة (باستثناء الضمان الاجتماعيّ) وفقاً لنوع الضريبة والمداخيل

المربّع ط. النظام الضريبي في غانا

٩.٢. الضريبة على الأملاك والأراضي

الجدول ١٧. حصّة الضرائب على الأملاك من إجماليّ الناتج المحلّي

٩.٣ الضرائب المفروضة على الشركات

الرسم ع. العائدات الضريبيّة من مدخول الشركات في بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، ١٩٨٥-٢٠٠٨

الرسم ف. حصّة الأجور/الأرباح من إجماليّ الناتج المحليّ، الاتّحاد الأوروبيّ/ الولايات المتّحدة/ اليابان، بين ١٩٦٠ و٢٠٠٨

الرسم ص. أرباح الشركات في الولايات المتّحدة، بين ١٩٩٠-٢٠١٠

المربع ط. ضريبة طوبن أو "ضريبة روبن هود"

٩.٤. المرافق العامة والحكومة المحليّة

الجدول ١٨. نسبة العائدات البلديّة من مصادر مختلفة، ٢٠٠٢

الجدول ١٩. مصادر تمويل الحكومة المحليّة: اتّحاد جنوب إفريقيا وبوتسوانا

٩.٥. سياسات تحصيل الضرائب

المربّع ي. تحصيل الضرائب البلديّة في البرازيل وبوتسوانا

القسم الرابع: تمويل الإنفاق العام: الاقتراض والدين

١٠. العجز الحكوميّ والدين

الرسم ر. تركيبة ارتفاع الدين الحكوميّ ٢٠٠٧-٢٠١٤

الرسم ش. حصّة العجز والدين من إجماليّ النتج المحليّ في بلدان الاتّحاد الأوروبيّ، فبراير ٢٠١٠

الرسم ت. توجّهات الدين العام كحصّة من إجماليّ الناتج المحليّ، بلدان مجموع الـ٧، ١٩٥٠-٢٠١٥

١١. ماليّة القطاع الخاص

١١.١. بيع المؤسّسات الحكوميّة والبلديّة

١١.٢ المحاسبة المبتكرة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الرسم ت. الكلفة النسبيّة لرأس المال (المملكة المتّحدة)

الرسم ث. الإنفاق على مبادرة التمويل الخاصة في خدمات الصحّة الوطنيّة في المملكة المتّحدة

المربّع خ. تلخيص قضيّة ميترونيت: استخراج العبر من قضيّة فاشلة

١١.٣. المحاسبة المبتكرة ومكافحة الضرائب

القسم الخامس: الخلاصة: سياسة الإنفاق العام

الجدول ٢٠. انعكاسات الأزمة على الإنفاق العام وأهداف صندوق النقد الدوليّ لخفض الإنفاق

المربّع ك. الشعوب المتقدّمة في السنّ: لا ضرورة لإجراء أيّ تخفيض؟

١٢. لائحة المراجع

١٣. المصادر

تمهيد

فوّض الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة إعداد هذا التقرير إلى وحدة الأبحاث المستقلّة التابعة له، القائمة في جامعة غرينتش، من أجل مساعدة نقاباتنا على التصدّي للإيديولوجيا القائمة التي تحطّم مجتمعاتنا وتدعو إلى خفض الميزانيّات المخصّصة إلى الخدمات العامة وإلى خصخصة خدمات أساسيّة على غرار العناية الصحيّة.

وعلى النقابات أن تستخدم هذه الوثيقة كأداة من الأدوات المتاحة للكفاح والنضال ومنع تحطيم الوظائف وإضعافها من خلال خفض الميزانيّات المخصّصة إلى الخدمات العامة العابر للحدود، وذلك بهدف ترسيخ الإنتعاش من الركود العالميّ.

إنّ التحليل التي تمّ إعداده في سياق هذه الوثيقة كناية عن تذكير لا مهرب منه، بأنّ الاستثمار العام في الخدمات العامة والمنافع الاجتماعيّة أساسيّ للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهو أكثر فعاليّة من أن نترك تلك الخدمات بين يدَيّ السوق. كما يبيّن الفعاليّة الاقتصاديّة لاستخدام الضرائب من أجل تمويل الإنفاق العام على البنى التحتيّة والخدمات التي تمكّن وتدعم كلّ الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى من دون استثناء. كما يبيّن أن فرض ضرائب أكثر ارتفاعاً ممكن وأن حجم الضرائب التي تدفعها الشركات بشكل خاص مدنٍ جداً بالنسبة إلى الأطراف الآخرين المعنيّين.

ونشدّد على أنّ هذه الوثيقة ليست بدفاع عن مصالح العاملين/ات في الخدمات العامة فحسب. فالإنفاق العام يدعم نصف وظائف العالم. كما أنّ الخدمات العامة النوعيّة تعزّز بشكل أساسيّ المجتمعات الديمقراطيّة والمستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ خطط التحفيز التي اعتمدها معظم البلدان في العام ٢٠٠٩ زادت من الاقتراض العام بهدف إغاثة الاقتصاد العالميّ الذي أصعفته تجاوزات المصارف الخاصة – وقد نتجت الأزمة عن السياسات الحكوميّة ورفع الضوابط عن القطاع الماليّ وتحريره، لا نتيجة للإفراط في الإنفاق والاقتراض الحكوميّين.

ففي بلدان الشمال، أجبر مزيج من المضاربات في السوق وشروط تنازليّة فرضها صندوق النقد الدوليّ عدداً من البلدان، على غرار لاتفيا واليونان، إلى اعتماد خفض جذريّ في الميزانيّة العامة أطاح باقتصاد البلاد ككلّ

بالإضافة إلى الخدمات العامة. وتنوي بلدان أخرى، على غرار المملكة المتّحدة وكندا، أن تقلّص العجز من خلال خفض الإنفاق على الخدمات والمنافع العامة، على الرغم من أنّ معدّلات البطالة لا تزال مرتفعة وما من أمل بأن يدير القطاع الخاص عمليّة الانتعاش.

أمّا في بلدان الجنوب فلا يزال البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ يردعان الإنفاق العام على بنىً تحتيّة حيويّة على غرار المياه والطاقة، كما لا يزالان يدعمان خصخصة هذه القطاعات على الرغم من فشل هذه الاستراتيجيّة المشهود.

نواجه في أربعة أقطار العالم تعدّيات مستمرّة على العناية الصحيّة العامة وخطط التقاعد العامة، بقيادة صندوق النقد الدوليّ وبدعم من البنك الدوليّ ومنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ والمفوضيّة الأوروبيّة. ويتمّ استخدام حجّة تزايد عدد المسنّين/ات في بلدان الشمال كعذر لخفض الإنفاق على المنافع الاجتماعيّة واستبدالها بعناية صحيّة وخطط تقاعد خاصة أقلّ فعاليّة.

لا بدّ من أن تعبئ النقابات أعضاءها فتبني وتعزّز الائتلافات مع منظّمات المجتمع المدنيّ، وتطلق الحملات التي تهدف إلى التصديّ للافتراض السائد ومفاده أنّه "ما من بديل آخر." فالبديل الاقتصاديّ متوفّر: وهو مبنيّ على فرض ضرائب عادلة، وتمويل الخدمات العامة الأساسيّة تمويلاً ملائماً واستحداث فرص عمل إضافيّة وتحسين شروط العمل عبر الحدود. أنّه لا بدّ للتقدّم الاجتماعيّ والاقتصاديّ من أن يتضمّنا سياسات عامة ملائمة تضمن للجميع العيش بكرامة، لا لنخبة مصغّرة تلتهم حصصاً متزايدة من الثروة العالميّة.

Public Services International
45 avenue Voltaire
BP 9
01211 Ferney-Voltaire Cedex
France

Tel: +33 450 40 64 64
Fax: +33 450 40 73 20
psi@world-psi.org
www-world-psi.org

الملخّص التنفيذيّ

- يبيّن ارتفاع الإنفاق العام خلال السنوات الـ١٥٠ الأخيرة في كافة البلدان الارتباط الوثيق بين الإنفاق العام والتنمية الاجتماعيّة. وقد سجّل الإنفاق العام اليوم ارتفاعاً تاريخيّاً بلغ ٤٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان المنتسبة إلى منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، كما أنّه يرتفع في البلدان النامية.

- إنّ الإنفاق العام عنصر أساسيّ من عناصر النمو الاقتصاديّ والتنمية. كما أنّه ضروريّ لتمويل البنى الأساسيّة، بما في ذلك الطرقات والكهرباء والمياه. ويؤمّن خدمات الصحّة والتعليم بكفاءة وفعاليّة أكبر من القطاع الخاص، وهي خدمات أساسيّة لبناء مجتمعات حديثة.

- تم استخدام التمويل العام في العالم أجمع من أجل تحفيز الاقتصاد ومواجهة الركود، ومن أجل إنقاذ المصارف عبر الملكيّة العامة. وتجدر الإشارة إلى أنّ العجز الحكوميّ لم يتسبّب بهذه الأزمة لكنّ حلّها يأتي عن يدّ الإنفاق العام.

- يدعم الإنفاق العام حوالى نصف وظائف العالم؛ ثلثاها في القطاع الخاص وذلك عبر العقود والمضاعفات غير المباشرة. ويمكنه، من خلال شروط "الأجور العادلة" وخطط الضمان الوظيفيّ أن ينشر العمل اللائق إلى أبعد من القطاع العام. كما أنّ معظم القطاعات الاقتصاديّة مرتبط بالإنفاق العام عبر سياسات الدعم والعقود وتمويل الاستثمار.

- يساهم الإنفاق العام، عبر إعادة توزيع الأموال على أصحاب المداخيل المنخفضة، في تصحيح عدم المساواة في المداخيل الذي تولّده السوق، فيعزّز بالتاليّ القدرة على الإنفاق. كما تحمي خدمات العناية الصحيّة العامة وخدمات الإسكان وغيرها المواطنين/ات من المرض، وتبني مدناً من دون أحياء فقيرة. وتجدر الإشارة إلى أنّ ثلاثة أرباع الجهود المبذولة من أجل مواجهة التغيّرات المناخيّة مموّلة من قبل القطاع العام.

- من المتوقّع أن ترتفع معدّلات الإنفاق العام على المستوى العالميّ في موازاة تنامي دور الدولة في البلدان النامية.

- وفي موازاة ارتفاع الإنفاق، ترتفع مستويات الضرائب في ظلّ النموّ الاقتصاديّ: فالاقتصادات التي تتّصف بمستويات ضريبيّة منخفضة تسجّل تراجعاً في التنمية. ولا بدّ من تأمين الموارد المناسبة لخدمات تحصيل الضرائب من أجل تفاديّ عمليّات التهرّب منها.

- أمسى عبء الضرائب أقلّ إنصافاً لأنّ البلدان توجّهت نحو اعتماد ضرائب تنازليّة على غرار الضريبة على القيمة المضافة، التي أثّرت بشكل أكبر على أصحاب المداخيل المتدنيّة، ولأنّ الشركات نجحت في التملّص أكثر فأكثر من دفع الضرائب، على الرغم من ارتفاع حصّتها من إجماليّ الناتج المحليّ. ولا بدّ لهذه العمليّة من أن تحلّ مشكلة الملاذات الضريبيّة ومن أن تعتمد الضرائب على العمليّات الماليّة (الضريبة التي اقترحها "توبن").

- لا شكّ في أنّ الأزمة هي ما تسبّب في تفاقم العجز والدين الحكوميين لا الإنفاق الحكوميّ المسرف. فمهاجمة هذا العجز من شأنه أن يدفع الاقتصادات نحو الركود. كما أنّ القيود الماليّة، على غرار قواعد الاتّحاد الأوروبيّ بشأن العجز الذي لا يجب أن يتخطّى ٣ في المائة من إجمالي الناتج المحليّ، اعتباطيّة. ومن ناحية أخرى، تقوم الأسواق بعمليّات مضاربة على مستوى ديون البلدان لأنّها متدنيّة نسبيّاً؛ فما من علاقة بين العجر الفعليّ ومستويات الدين.

- إنّ الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص من السبل الوهميّة لجمع الأموال، فهي في الواقع تخفي الدين العام من أجل التهرّب من القيود الماليّة التي يفرضها صندوق النقد الدوليّ أو الاتّحاد الأوروبيّ. كما أنّها أعلى كلفة من الدين الحكوميّ. وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص تلتهم الإنفاق العام منذ عقود وتقيّد الميزانيّة الحكوميّة منذ سنين عديدة.

- إنّ تهجّم صندوق النقد الدوليّ والاتّحاد الأوروبيّ على الإنفاق العام وعلى صناديق التقاعد وخدمات العناية الصحيّة قد يؤديّ إلى خفض الميزانيّة المخصّصة إلى أكثر السبل فعاليّة لتأمين هذه الخدمات. فصندوق النقد الدوليّ يرغب في إجراء تخفيضات تتخطّى ٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلّي، أي ما يعادل خفضاً بنسبة نصف قيمة كافة العقود الحكوميّة في العالم. وقد حاول العديد من البلدان أنّ يواجه هذه التخفيضات المفروضة على الخدمات المذكورة. ويبقى البديل الأفضل عن الواقع الفروض أنّ نطوّر أنظمة ضريبيّة أقوى وأكثر عدالة، وأن نستكمل الإنفاق العام فنواجه تحدّيات الغدّ، بما في ذلك التغيّرات المناخيّة.

المقدّمة

لقد تمّ إعداد هذا التقرير في أوقات تشهد نزاعات شديدة بشأن الماليّة العامة.

في مواجهة هذه الأزمة الماليّة والركود الاقتصاديّ العالميّ، أعادت الحكومات اكتشاف قدرة الماليّة العامة. فلجأت إليها من أجل إنقاذ المصارف المفلسة، ومن أجل استحداث نشاط اقتصاديّ أكبر والتصدّي لأقبح قوى الركود. ولا يزال عشرات الملايين من الموظّفين/ات في وظائفهم بفضل هذا التحفيز الاقتصاديّ من قبل الإنفاق العام.

إلاّ أنّ المحافظين يطالبون اليوم بتقليص العجز الذي سبّبته خطط التحفيز الاقتصاديّ من خلال خفض الإنفاق العام. ولا يأتي هذا التوجّه من الحكومات المحافظة فحسب بل من المؤسّسات الدوليّة وعلى رأسها صندوق النقد الدوليّ الذي يشدّد على أنّه "لا يمكن تحمّل كلفة" الخدمات العامة بعد اليوم، ولا سيّما العناية الصحيّة ومعاشات التقاعد التي يجب أن تعتمد على السوق.

يهدف هذا التقرير إلى برهنت أنّ هذه الحجج والسياسات خاطئة، لا على الأمد القصير فحسب بل على الأمد الطويل أيضاً. فخلال السنوات الـ١٥٠ الفائتة، ولّد الإنفاق العام النمو الاقتصاديّ ودعم التنمية، وعزّزهما بصورة ثابتة في كافة بلدان العالم. كما أنّه لا يزيد أبداً أعباء إضافيّة على الاقتصادات بل على العكس، هو بمثابة قوّة دافعة تؤمّن خدمات شاملة من أجل التنمية الإنسانيّة – العناية الصحيّة، والتعليم والضمان الاجتماعيّ – بالإضافة إلى البنى التحتيّة الأساسيّة التي تجعل الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى ممكنة، على غرار خدمات المياه والكهرباء والطرقات. وفي حال رغبنا في تحقيق النمو والتنمية في المستقبل، علينا أن نتوقّع أن يتزايد الإنفاق العام لا أن يتقلّص.

ونشير إلى سببين أساسيين يشجّعان على زيادة الإنفاق العام، لا على تقليصه. أوّلهما الحاجة الماسة إلى البنى التحتيّة الأساسيّة في بلدان الجنوب كافة – من أجل تحقيق النمو الانسانيّ والنمو الاقتصاديّ – التي تتطلّب استثمارات كبرى ولسنوات طويلة وإنشاء خدمات تعليم وخدمات صحيّة مستدامة شاملة. وثانيهما الجهود الحثيثة التي تُبذَل من أجل مكافحة التغيّرات المناخيّة وتعتمد بصورة أساسيّة على الماليّة العامة.

أمّا القدرة على تحمّل كلفة ذلك فسياسيّة بامتياز. وهي تتطلّب مساهمات أكبر ولكن موزّعة بصورة أكثر عدلاً. فمعظم الأنظمة الضريبيّة في العالم يفرض على الفقراء من الشعب نسبة الضرائب نفسها التي يفرضها على الأغنياء، بسبب التركيز على الضرائب التنازليّة غير المباشرة. وقد تعوّدت الشركات على الإفادة من الاقتصاد وأخذ حصّة أكبر من الأرباح في حين أنّها تدفع القليل القليل من الضرائب يوماً بعد يوم، بفضل الملاذات الضريبيّة وأشكال أخرى من التهرّب من الضريبة. كما أنّ الشركات الماليّة بالكاد تدفع الضرائب على العمليّات التي تدرّ أرباحها، ولكنّها، في مقابل ذلك، حصلت على مليارات الدولارات من الأموال العامة خلال عمليّات الإنقاذ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأزمة هي التي تسبّبت بالعجز لا العكس. والعجز ضروريّ من أجل التمكّن من الأزمة وحلّ مشاكلها. ومن الممكن أن نقلّص حجم العجز من خلال جمع المداخيل عبر النموّ والتوظيف وسياسات ضريبيّة أكثر عدلاً، كما كان الوضع في السابق. ولا بدّ من وضع حدّ للشراكات بين القطاعين العام والخاص الوهميّة والخطيرة والمتفاقمة التي تخفي الدين، ودعم المحاسبة الشريفة.

ولا شكّ في أنّ مطالب صندوق النقد الدوليّ والحكومات المحافظة تضرّ بالتوظيف والتنمية والبيئة. ويهدف هذا التقرير إلى مواجهة هذه السياسات.

فوّض الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة إعداد هذا التقرير. ويعتمد التقرير على أبحاث أجراها الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة، والاتّحاد الأوروبيّ لنقابات الخدمات العامة وغيرهما من الاتّحادات خلال السنوات الـ١٢ الأخيرة؛ وعلى العمل مع العديد من النقابيين/ات، والمنظّمات الأهليّة والباحثين حول العالم؛ وعلى أبحاث جامعة غرينتش وتعاليمها.

القسم الأوّل: كيف يستفيد الاقتصاد من الإنفاق العام

١. العلاقة الطويلة الأمد بين النمّو في الماليّة العامة والنموّ الاقتصاديّ

لطالما تمّت مناقشة الإنفاق العام على أنّه عبء يُثقل كاهل السوق الاقتصاديّة التي من شأنها أنّ تنمو بشكل أسرع في حال تمّ تقليص الإنفاق العام. إلاّ أنّ التاريخ الاقتصاديّ للسنوات الـــ١٥٠ الفائتة يبيّن عكس ذلك تماماً: فالنمو الاقتصاديّ ترافق يداً بيد وارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر. وتجدر الإشارة إلى أنّ حصّة الضرائب والإنفاق في البلدان المرتفعة الدخل من إجمال الناتج المحليّ بلغت أعلى نسبة لها خلال الحربين العالميّتين في القرن العشرين، إلاّ أنّ مستوى الإنفاق العام والضرائب ظلّ مرتفعاً وتابع ارتفاعه بعد الحرب العالميّة الثانية حتّى التسعينات.

وليس هذا الواقع صحيحاً في بلدان أوروبا "الاشتراكيّة الديمقراطيّة" فحسب؛ فقد سجّلت الولايات المتّحدة واليابان النموّ المتطرد نفسه. كما يمكن رصد النموذج ذاته في كلّ بلد على حدة، لا على المستوى الإجماليّ فحسب. ولا يبيّن النموذج أنّ الإنفاق العام يرتفع بالتوازيّ مع إجماليّ الناتج المحليّ فحسب؛ بل يبيّن أيضاً أنّ *حصّة الإنفاق العام من* إجماليّ الناتج المحليّ ترتفع أيضاً.

الرسم أ. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ، ١٨٧٠–١٩٩٦

معدل ١٤ بلداً مرتفع الدخل

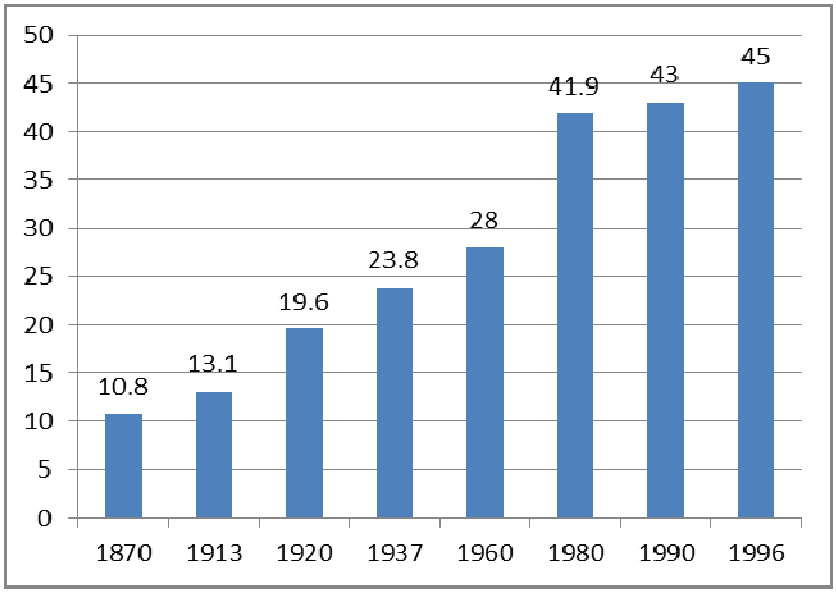

Source: Tanzi and Schuknecht 2000[1]

الجدول ١٠ حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ ١٨٧٠–١٩٩٥: لكلّ بلد

Table 1: Total Government Spending Relative to the Size of the Economy (Percent GDP)

	1870	1880	1890	1900	1910	1920	1930	1938	1950	1960	1970	1980	1990	1995
Australia	--	--	--	--	--	--	--	--	23.9	22.8	26.1	33.2	37.1	37.3
Austria	11.4	11.7	12.9	15.0	17.6	14.7	19.8	15.2	25.1	30.4	35.3	47.2	48.2	51.5
Belgium	--	--	--	--	--	--	--	21.8	23.7	30.7	37.5	51.7	54.7	54.6
Canada	6.2	7.0	7.8	8.7	11.3	19.0	18.9	21.6	21.9	29.1	35.8	40.6	46.5	48.1
Denmark	9.2	8.9	10.6	10.8	12.3	15.4	13.5	16.7	19.6	25.2	39.4	55.6	58.1	61.6
Finland	--	--	--	--	--	--	--	--	25.8	26.9	30.5	37.0	42.5	59.1
France	11.0	14.6	14.3	14.5	15.1	22.4	29.4	29.4	29.3	34.0	37.7	43.3	49.6	54.1
Germany	9.5	9.9	12.9	14.2	16.0	25.0	29.4	36.9	29.2	32.2	36.9	46.5	44.9	47.7
Ireland	--	--	--	--	--	--	20.8	32.9	30.3	27.3	37.9	52.3	42.4	40.3
Italy	14.4	13.7	18.4	16.3	17.3	30.2	22.0	29.2	23.0	29.7	31.7	44.9	51.6	51.8
Japan	8.8	9.5	12.0	17.5	24.3	19.2	26.8	29.9	15.9	17.8	18.6	32.3	31.3	36.1
Netherlands	9.1	--	--	--	9.0	13.5	14.0	23.2	27.1	34.6	42.3	56.5	54.0	54.2
Norway	5.9	6.8	7.4	9.9	9.3	12.8	19.1	20.3	24.2	31.3	41.3	48.8	54.8	49.0
Portugal	--	--	--	--	--	--	--	--	16.4	17.8	22.0	38.0	42.8	45.3
Spain	--	--	--	--	8.3	9.3	--	18.4	--	17.7	21.5	31.1	42.0	46.6
Sweden	5.7	--	--	--	10.4	12.8	19.1	20.3	26.3	31.3	42.8	60.9	61.5	67.0
Switzerland	--	15.8	14.3	10.6	14.0	17.0	17.4	23.9	20.8	21.0	26.7	35.0	33.4	38.4
United Kingdom	8.7	9.1	9.2	14.9	12.7	27.4	24.7	28.6	32.0	32.1	37.8	44.3	40.4	44.2
United States	8.3	5.9	6.5	7.9	8.2	9.4	12.2	19.7	22.4	28.4	33.7	35.3	36.8	36.1

Source: Cusack and Fuchs 2002[2]

الرسم ب. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ، الولايات المتّحدة، ١٩٠٣–٢٠١٠

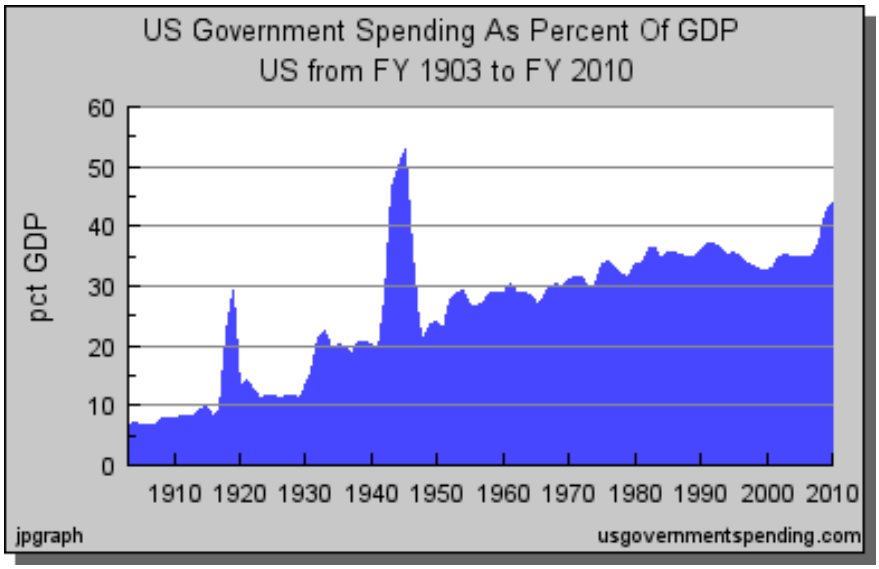

Source: http://www.usgovernmentspending.com/us_20th_century_chart.html

وليس الأمر بصدفة. بل هو ارتباط وثيق تبرهنه الإحصاءات يجمع بين ارتفاع معدّلات الإنفاق العام والنموّ في البلدان النامية والبلدان المرتفعة الدخل على حدّ سواء. وقد عُرِف هذا الارتباط "الطويل الأمد" بـــ"قانون واغنر"، تيمّناً برجل الاقتصاد الذي حدّده في ثمانينات القرن التاسع عشر؛ وقد أكّدته مراراً وتكراراً أغلبية الدراسات التي تمّ وضعها مذّاك. وينطوي آخر التقارير على ما يلي:

- أكّد تحليل غطّى ٢٣ بلداً مرتفع الدخل في الفترة الممتدّة بين ١٩٧٠ و٢٠٠٦، قام به محلّلان اقتصاديّان مختصّصان في المصارف المركزيّة، "العلاقة الوثيقة بين الإنفاق العام ونصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ ... [و] التنمية المشتركة بين البلدان الـــ٢٣ ذات الصلة وحقيقة قانون فاغنر الواسعة النطاق".[٣]

- بيّنت دراسة غطّت ٥١ بلداً نامياً قام بها موظّفون من صندوق النقد الدوليّ الارتباط الوثيق بين كلّ البلدان، وأكّدت "العلاقة الطويلة الأمد بين الإنفاق الحكوميّ والإنتاج بما يتوافق وقانون فاغنر". كما أكّد تحليل تناول وضع الهند خلال الفترة الممتدّة بين ١٩٥٠ و٢٠٠٨ "مصداقيّة قانون فاغنر في الهند... حيث تجلّى ارتباط طويل الأمد بين النموّ الاقتصاديّ والنموّ في الإنفاق العام".[٤]

وبالتاليّ ليس النموّ في الإنفاق العام عائقاً أمام النموّ الاقتصاديّ، لا بل يبدو أنّه جزء لا يتجزّأ من النموّ الاقتصاديّ والتنمية، في كافة البلدان على حدّ سواء. وتحدّد التوضيحات التي قُدِّمَت لتفسير هذا الارتباط سلسلة من السبل التي تسمح للإنفاق العام بمساعدة الاقتصادات، ومنها:

- يلعب الإنفاق العام دوراً أساسيّاً على مستوى الاستثمار في البنى التحتيّة. وتفيد هذه البنى الاقتصاد ككلّ، انطلاقاً من الطرقات السليمة وسكك الحديد وخدمات الكهرباء والتزويد بالمياه، إلاّ أنّها غير مربحة للقطاع الخاص إن قام بإنشائها. وفي كلّ البلدان من دون استثناء، قام القطاع العام بالاستثمار في البنى التحتيّة: فمعظم المكاسب على مستوى الإنتاجيّة التي حقّقها اقتصاد الولايات المتّحدة خلال "العصر الذهبيّ" أتت من استثمار القطاع العام في البنى التحتيّة بما في ذلك الطرقات والكهرباء.[٥]

- يشكّل الإنفاق العام السبيل الأكثر فعاليّة لتأمين العديد من الخدمات. فقد بيّنت دراسة أجريت مؤخّراً تناولت الإنفاق على الصحّة والتعليم في بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ أنّ "الإنفاق العام ينعكس على نموّ إجماليّ الناتج المحليّ أكثر منه الإنفاق الخاص." هذا ما يتوافق مع الدليل القويّ على أنّ الإنفاق العام على العناية الصحيّة أكثر فعاليّة بأشواط، على المستوى الاقتصاديّ وعلى مستوى الأهداف الصحيّة، من الإنفاق الخاص على الصحّة (أنظر في ما بعد). فبكلّ بساطة العناية الصحيّة العامة أكثر فعاليّة للاقتصاد ككلّ.[٦]

- إنّ القوى العاملة التي تتمتّع بثقافة واسعة وبصحّة جيّدة أكثر إنتاجيّة: "... تقترح نظريّة رأس المال البشريّ أنّ برامج إعادة التوزيع هذه تساهم، عندما تطال الصحّة والتعليم، في نوعيّة القوى العاملة وبالتاليّ في قدرة الاقتصاد الكامنة على النموّ."[٧]

- إنّ إعادة توزيع المداخيل تزيد من طلب المستهلك. ويعود سبب ذلك إلى أنّ الأكثر فقراً ينفق حصّة أكبر من مدخوله، وبالتاليّ فإنّ إعادة توزيع المداخيل من الأغنياء إلى الفقراء، عبر نظام منافع، يحفّز النموّ الاقتصاديّ: "وبالتاليّ، يمكن سياسات إعادة التوزيع التي ترعاها الدولة أن تسرّع وتيرة النشاط الاقتصاديّ فتضع مدخولاً إضافيّاً بين يدي الأسر التي تتمتّع أصلاً بنزعة هامشيّة مرتفعة على الاستهلاك."[٨]

- إنّ الخدمات العامة آليّة تأمين فعّالة ومشتركة وطويلة الأمد. ففي الاقتصادات الصناعيّة، يلعب نظام عام يقدّم الدعم المشترك في حالات المرض والبطالة والتقدّم في السنّ، ألخ. الدور الذي تلعبه العائلة الواسعة الممتدّة في المجتمعات الزراعيّة. فتأمين الخدمات العامة والضمان الاجتماعيّ يسمح للناس بأن ينفقوا مبالغ أكبر بدلاً من اللجوء إلى الادّخار من أجل حماية أنفسهم.

- هناك منفعة عامة تتأتّى عن الاستقرار الاجتماعيّ والاقتصاديّ: "تتضمن النماذج الممكنة للتطوّر الاقتصاديّ المرافق لخيار الدولة من دون نظام رفاه، الفوضى والركود وتطوير أنظمة اقتصاديّة جديّة قد يكون لا سابقة لها".[٩]

يبدو أنّ الارتفاع في الانفاق العام استقرّ في العديد من البلدان بين ثمانينات وتسعينات القرن الفائت. ويعتبر بعض المحلّلين أنّ منافع الإنفاق العام الاقتصاديّة بلغت حدّها في البلدان الغنيّة بما أنّ عبء الضرائب يلعب دور المكابح الاقتصاديّة ويطغى على منافع الإنفاق العام.

إلاّ أنّه في البلدان التي تتمتّع بأكثر المداخيل ارتفاعاً، يستعيد المنحى العام ارتفاعه. وقد تسارع هذا التوجّه نحو الارتفاع أكثر منذ أزمة العام ٢٠٠٨، فأعاد النموّ إلى توجّهه نحو الارتفاع الطويل الأمد. وقد انعكست الأزمة الاقتصاديّة وسياسات موجهتها انعكاساً كبيراً على الإنفاق العام، لا سيّما في بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ. فقد ارتفعت حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ بنسبة ٣ أو ٤ في المائة في كافة البلدان المذكورة خلال سنة واحدة. وقد تخطّى المعدّل، وللمرّة الأولى، في بلدن الاتّحاد الأوروبيّ الـ٢٧، ٥٠ في المائة في العام ٢٠٠٩، وفي الولايات المتّحدة واليابان ٤٠ في المائة وأيضاً للمرّة الأولى.

وقد سُجّل أيضاً نموذج "الاستقرار" في البلدان النامية والانتقاليّة. ففي الهند مثلاً، وضع اعتماد السياسات النيولبراليّة في تسعينات القرن العشرين حدّاً لنموّ الإنفاق العام، وذلك حتّى انتخاب حكومة اشتراكيّة ديمقراطيّة في العام ٢٠٠٤، الذي أدّى إلى ارتفاع الإنفاق العام مرّة جديدة.

ومن التفسيرات الأخرى الأفضل لهذا الاستقرار أنّ الإنفاق العام يعتمد على القرارات السياسيّة. فلا شكّ في أنّه للإنفاق العام منافع حقيقيّة اقتصاديّة واجتماعيّة، ولكنّ القرارات على هذا المستوى تأتي نتيجة العمليّات السياسيّة: فما من آليّة سوق تولّد تلقائيّاً قطاعات عامة أكبر. وبالتاليّ، يرتبط إنشاء دول الرفاه وتنمية الخدمات العامة ارتباطاً وثيقاً ببروز الحكومات الاشتراكيّة الديمقراطيّة في أوروبّا، وفي البلدان النامية التي حصلت حديثاً على استقلالها. إلاّ أنّ انتشار السياسات النيولبراليّة في ثمانينات القرن العشرين، بإدارة حكومات تاتشر في المملكة المتّحدة، وريغن في الولايات المتّحدة وبينوشي في شيلي، تمكّن من لجم هذا التوجّه مؤقّتاً في الشمال، مع التسبّب باضطرابات عنيفة في التوجّهات التاريخيّة السائدة في البلدان الانتقاليّة والنامية على مستوى بلدان الجنوب.

ولا تزال المنافع الاقتصاديّة الطويلة الأمد لمعدّلات الإنفاق العام المرتفعة هي نفسها. ومن الممكن أن تكون إحدى العناصر التي تسبّبت في الأزمة الاقتصاديّة السعي إلى استبدال المحرّك الاقتصاديّ الذي يشكّله الإنفاق العام بفقاعة ماليّة، وقد باءت هذه المساعيّ بالفشل.

الرسم ج. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ في بعض بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ منذ العام ١٩٧٠

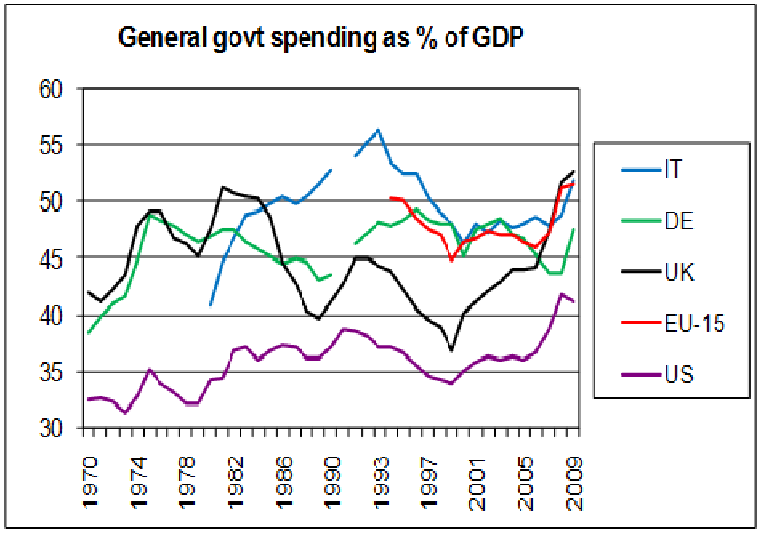

Source: Eurostat; and PSIRU calculations

الجدول ٢. حصّة الإنفاق الحكوميّ العام من إجماليّ الناتج المحليّ، الاتّحاد الأوروبيّ وبلدان أخرى

	CZ	DE	FR	IT	DK	UK	EU-27	USA	Japan
1970	n/a	38.5	n/a	n/a	*42.2**	42	n/a	32.5	n/a
1980	n/a	46.9	45.7	40.8	52.7	47.6	n/a	34.2	n/a
1990	n/a	43.6	49.5	52.9	55.4	41.1	n/a	37.2	n/a
2000	41.8	45.1	51.6	46.2	53.6	36.8	44.8	33.9	39.0
2005	45.0	46.8	53.3	48.1	52.6	44.1	46.8	36.3	38.4
2006	43.8	45.3	52.7	48.7	51.5	44.0	46.3	36.0	36.2
2007	42.5	43.7	52.3	47.9	50.9	44.2	45.7	36.7	36.0
2008	42.9	43.7	52.8	48.9	51.9	47.4	46.9	38.8	37.3
2009	46.2	47.6	55.6	51.9	58.5	51.7	50.7	41.8	40.4

*1971

Source: European Commission 2010[10]

كما يبرز ارتباط جليّ بين الديمقراطيّة والإنفاق العام. فمن المرجّح أن تسجّل الديمقراطيّات الناشطة مستويات أعلى للإنفاق العام منها الأنظمة الاستبداديّة. واسبانيا أفضل مثال على ذلك: فحين كانت لا تزال تحت حكم فرانكو الدكتاتوريّ، بلغت العائدات الحكوميّة في العام ١٩٧٤ ٢٢,٩ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ؛ أمّا في العام ١٩٨٤، أي بعد مرور ١٠ سنوات على ذلك، فلم يسجّل الاقتصاد أيّ نمو حقيقيّ، إلا إنّ العائدات الحكوميّة ارتفعت بنسبة ٣٢,٧ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ المشاركة أيضاً تحدث فرقاً: فالديمقراطيّات التي تسجّل نسبة إقبال مرتفعة على الانتخابات تسجّل مستويات أعلى من الإنفاق العام منها الديمقراطيّات التي لا تتخطّى نسبة الإقبال فيها ٥٠ في المائة. ومن ناحية أخرى، يزيد متوسّط العمر المرتفع من الإنفاق العام: فالمسنون بحاجة أكبر إلى الخدمات العامة وإلى حافز للتصويت. ويبيّن الرسم أدناه إطاراً عاماً للعلاقات بين النمو الاقتصاديّ والإنفاق العام والنشاط الديمقراطيّ.[11]

الرسم د. الإنفاق العام، والنموّ الاقتصاديّ والديمقراطيّة

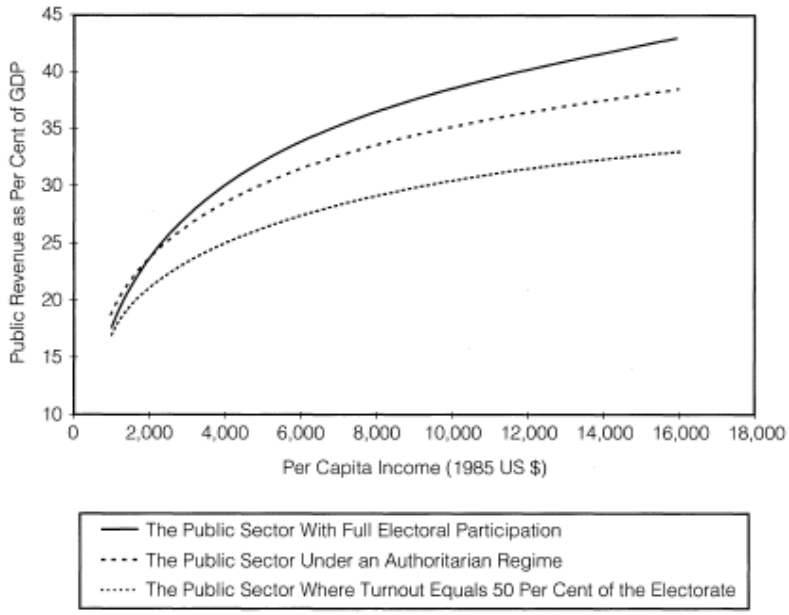

Source: Boix 2001[12]

٢. مواجهة الأزمة

لم يتسبّب الإنفاق العام ولا العجز ولا الدين بالأزمة الماليّة والركود بأيّ شكل من الأشكال. إلاّ أنّ الماليّة العامة كانت أساسيّة في ردّ الحكومات لمواجهة الأزمة. وقد تمّ اللجوء إليها لهدفين إثنين:

- أوّلاً، إنقاذ المصارف ومؤسّسات ماليّة أخرى لكانت انهارت في حال لم تنفّذ الحكومات ما قامت به؛
- وثانياً، تأمين حافز اقتصاديّ للتصدّي للأزمة.

وقد تبيّن أنّ هذه الإجراءات فعّالة جدّاً من أجل السيطرة على تبعات الركود. ولكنّها انعكست انعكاساً جذريّاً على الإنفاق والعجز الحكوميَّيْن، لا سيّما في بعض البلدان الأوروبيّة. ومن ناحية أخرى، لم تُضطَر البلدان النامية إلى مواجهة فشل المصارف، إلاّ أنها أُلزِمت على اعتماد إجراءات التحفيز من أجل مكافحة الركود. وقد تُرجِم ذلك كلّه بزيادة حادة في الإنفاق والعجز بنسبة تقارب ٤ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ على المستوى العالميّ.

وقد تمّ استثمار هذه المبالغ في مشاريع خاصة بالبنى التحتيّة تؤمّن منافع طويلة الأمد.

٢.١. إنقاذ المصارف

المربّع أ. "التأميم من أجل إنقاذ السوق الحرّة"

الـ*Financial Times* تُعَنْوِن في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨: "التأميم من أجل إنقاذ السوق الحرّة"

"هل يعني هذا الإنقاذ نهاية الرأسماليّة الماليّة؟ بالطبع لا. إذ يبدو أنّ المصارف الوطنيّة واقعٌ في العديد من البلدان ولعقود خَلَت. إلاّ أنّ أسهم المصارف ستُباع من جديد إلى مستثمرين من القطاع الخاص في نهاية المطاف. وستسعى الحكومات – عن وجه حقّ– إلى تنظيم القطاع بغية تفادي أزمات جديدة. وستبوء محاولاتها بالفشل، فتضطرّ إلى التحرّك من أجل جمع الأشلاء. وما من بديل عن هذا الواقع. فهؤلاء القادة لن يضعوا الرأسماليّة على حدّ السيف لمصلحة قاعدة أقل صرامة تفرضها الدولة. كما أنّهم يستغلّون الدولة من أجل القضاء على عدّو الأسواق الأكثر خطورة في التاريخ: وهو انتشار الكساد. وهم على وجه حقّ في القيام بذلك."[١٣]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإقراض الذي لا يمكن تسديده وإعداد المصارف أشكالاً معقّدة للدين تسبّبا بالأزمة. فبعدما انهار المصرف الأميركيّ ليمان برذرز (Lehman Brothers) في سبتمبر ٢٠٠٨، قرّرت حكومة الولايات المتّحدة وغيرها من الحكومات أن تُنقِذ المصارف من خلال تأميمها، أو عبر ضخ مبالغ طائلة لزيادة رأس المال فتتمتّع

بالملاءة الماليّة من جديد. وقد انطوى ذلك على ضخّ رؤوس الأموال من خلال شراء الحصص ومن خلال مدّ المصارف بقروض حكوميّة، بالإضافة إلى ضمانات حكوميّة عامة على القروض والودائع المصرفيّة، ومن خلال تأمين حجم أكبر من السيولة. وقد وصف صندوق النقد الدوليّ هذا التدخّل بـــ*نقل غير مسبوق للمخاطر من القطاع الخاص إلى القطاع العام.*"[١٤]

إلاّ أنّ الضمانات والإجراءات الخاصة بالسيولة بلغت ٣٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ السنوي في البلدان المتقدّمة، ولم تُموَّل من خلال إنفاق حكوميّ مباشر بل عبر إنفاق "مسبق" من خلال ضخّ الأموال في المصارف، أو شراء الحصص أو تمديد مهل تسديد القروض الحكوميّة أو قروض المركزيّ الأميركيّ. وقد بلغت هذه العمليّة ٥,٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ للبلدان المرتفعة الدخل – وتخطّت المبالغ ذات الصلة ١,٨٠٠ مليار دولار أميركيّ. أمّا الحصّة من إجماليّ الناتج المحليّ فكانت الأكبر في المملكة المتّحدة، حيث أنفقت الحكومة مبالغ توازي ٢٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ من أجل دعم القطاع الماليّ – وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المبلغ لا يساوي إلاّ نصف ما تدفعه المملكة المتّحدة سنويّاً على الخدمات العامة.

ولا شكّ في أنّ الحكومة ستستردّ بعض الأموال التي أنفقتها، من خلال بيع الحصص في المصارف في مرحلة ما في المستقبل مثلاً، كما لن تضطر على تقديم معظم الضمانات. إلاّ أنّ صندوق النقد الدوليّ يتوقّع أن تخسر نهائيّاً الحكومات بعض عناصر الدعم الذي قدّمته – فبيع الحصص قد لا يجمع كلّ المبالغ التي أنفقتها الحكومة عند الشراء؛ كما قد تُلزَم الحكومة على تسديد عدد من الضمانات. ويقدّر صندوق النقد الدوليّ الخسائر الدائمة بنسبة ٦,٨ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ لبلدان مجموعة العشرين المتقدّمة – أيّ حوالى ٢,٧٠٠ مليار دولار أميركيّ.

ومن ناحية أخرى، قد ترتفع كلفة دعم المصارف أكثر بعد. ففي سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت حكومة إرلندا عن استعدادها لضخ مبالغ إضافيّة في أحد مصارفها الكبرى: "قد ترتفع الكلفة الإجماليّة المترتبّة لإنقاذ مصارفها إلى ٥٠ مليار يورو، أيّ إلى أكثر من ثلث الدخل القوميّ الذي سُجّل في العام ٢٠٠٩."[١٥]

الجدول ٣. الكلفة المترتّبة على الحكومات جرّاء دعم القطاع الماليّ

	Total public sector support for banks etc.		**… of which** 'upfront' govt spending/borrowing	
	% of GDP	**(USD $bn)**	**% of GDP**	**(USD $bn)**
Advanced G20 economies	**29.6**	**10246**	**5.5**	**1849**
Emerging G20 economies	**14.2**	**1672**	**0.4**	**47**
Total G20	**23.8**	**11918**	**3.6**	**1896**
Of which:				
United Kingdom	**81.8**	**1180**	**20.0**	**289**
United States	**25.8**	**3700**	**6.7**	**960**

Source: IMF 2009 and PSIRU calculations[16]

المربّع ب. كلّف انقاذ المصارف أكثر من كلّ عمليّات الخصخصة مجتمعة التي نُفِّذَت في العالم أجمع

بلغ الدعم المسبق حتّى يومنا هذا، حوالى ١,٩٠٠ مليار دولار أميركيّ، ذلك من دون الأخذ بعين الاعتبار الكلفة الطويلة الأمد. ما يساوي قيمة عمليّات الخصخصة الإجماليّة التي نُفِّذَت حول العالم خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، وقد حصدت حوالى ١,٨٠٠ مليار دولار أميركيّ.[١٧] ففي أقلّ من سنة، عكس إنقاذ القطاع الماليّ العمليّة بأجمعها. فقد ضخّ القطاع العام مبالغ في القطاع الخاص خلال سنة واحدة أكثر منه القطاع الخاص في المؤسّسات الحكوميّة خلال ٣٠ سنة.

الرسم هـ. عكس ٣٠ سنة من الخصخصة

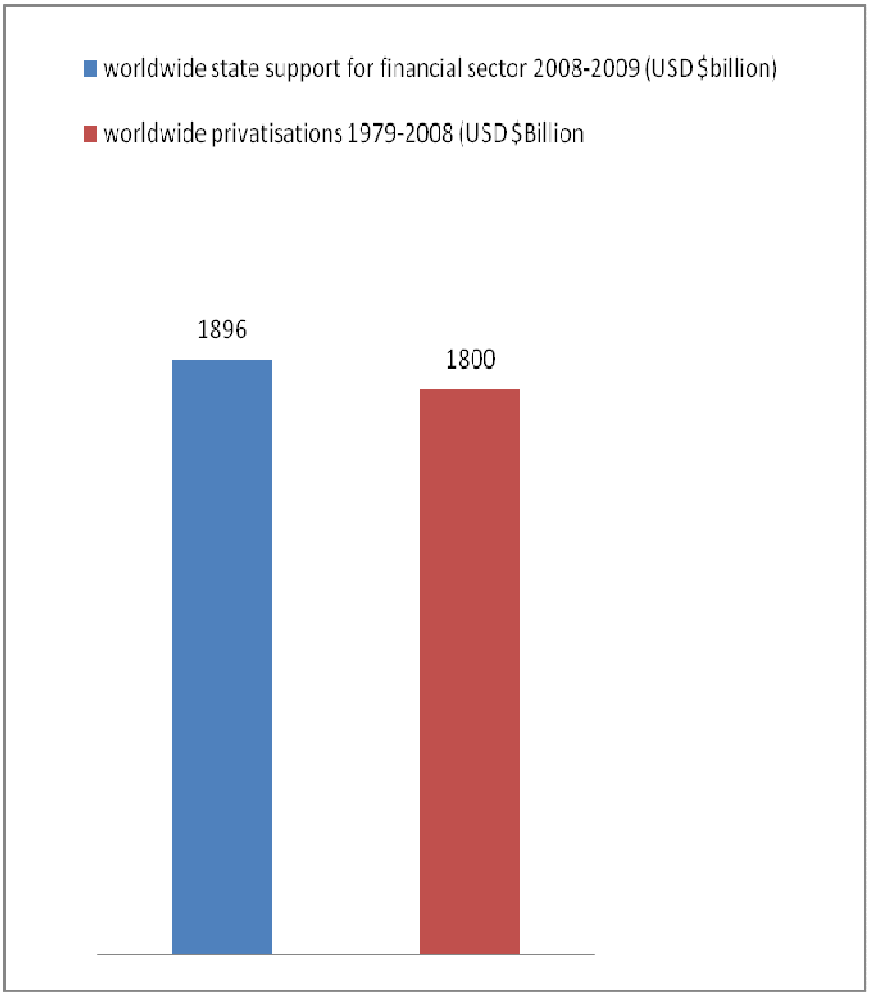

Sources: see note.[18]

٢.٢. انقاذ الرأسماليّة: التحفيز الاقتصاديّ

من أجل مواجهة الركود، زادت حكومات العالم أجمع من عجزها.

ولم يتسبّب بذلك إنفاق حكوميّ إضافيّة خاص، بل عمليّات طبيعيّة على مستوى نظامَي الضرائب والإنفاق، كونهما من "أنظمة حفظ الاستقرار التلقائيّة". فالعجز الحكوميّ يرتفع تلقائيّاً في ظلّ الركود، بما أنّ حجم الضرائب يتراجع في موازاة ارتفاع الإنفاق على المنافع. وتحمي هذه العمليّة جزئيّاً الشعب من تراجع دخله، وتقوم مقام المحفّز الاقتصاديّ الذي يمحي جزئيّاً من انعكاسات الركود.

أمّا صندوق النقد الدوليّ وأطراف آخرون فيفترضون أنّ إعانات البطالة تشكّل جزءاً أساسيّاً من الإنفاق الحكوميّ الذي يرتفع تلقائيّاً في ظلّ الركود. إلاّ أنّ مستويات أخرى من الإنفاق العام ترتفع أيضاً ردّاً على الركود، لا سيّما العناية الصحيّة والعناية بالمسنّين؛ وبالتاليّ فإنّ "نظام حفظ الاستقرار التلقائيّ على مستوى كافة عناصر الإنفاق الاجتماعيّ أكبر بـــ٣,٥ أضعاف من حصّة تعويض البطالة وحدها." وتجدر الإشارة إلى أنّ الإنفاق الاجتماعيّ ككلّ يمتصّ حوالى ١٦ في المائة من الصدمة الاقتصاديّة، وإنّ الحماية أقوى حيث يكون الإنفاق الاجتماعيّ أكبر: ففي السويد مثلاً، يمتصّ الإنفاق الاجتماعيّ حوالى ٤٣ في المائة من الصدمة.[١٩]

ولهذا الواقع انعكاسان اثنان. أوّلاً، قد تُضعِف المحاولات القائمة بخفض الإنفاق العام على العناية بالمسنين والعناية الصحيّة عنصراً أساسيّاً من عناصر الاستقرار الاقتصاديّ. ثانياً، إنّ الحكومات (والاتّحاد الأوروبيّ وصندوق النقد الدوليّ)، التي تحتسب إعانات البطالة فحسب، لا تحتسب احتساباً ملائماً تأثير الركود التلقائيّ على الإنفاق العام، وبالتاليّ فإنّ تقييد العجز الحكوميّ يُنَفّذ بصورة صارمة جدّاً. وقد أشارت المفوّضيّة الأوروبيّة إلى ما يلي: "...وضع حدّ للقوى التلقائيّة التي تؤثّر على الميزانيّة... قد يتسبّب إهمال الانعكاسات الدوريّة الخاصة بالتقاعد، والإنفاق على الصحّة وإعانات الإعاقة، لا سيّما في تقييم عمليّات الإصلاح البديلة، في مشاكل في المستقبل على مستوى مراقبة الميزانيّة."[٢٠]

الجدول ٤. حصّة التحفيز الاقتصاديّ من إجماليّ الناتج المحليّ: ٢٠٠٩

	Automatic stabilisers	Discretionary policies	Total stimulus
All G-20 countries	1.9	2.0	3.9
Of which:			
Advanced countries	2.4	1.9	4.3
Emerging market countries	1.1	2.2	3.3

Source: IMF 2009B[2122]

انطوت خطط التحفيز على مزيج من خفض الضرائب وزيادة الإنفاق. ويعكس خفض الضرائب ما يفضّله اليمين على المستوى السياسيّ، إلاّ أنّ المعطيات في الولايات المتّحدة أظهرت في مرحلة لاحقة أنّ خفض الضرائب وسيلة ضعيفة جدّاً لتحفيز الطلب خلال فترات الركود، بما أنّ الشعب يدّخر بدلاً من الإنفاق. فلم يتمّ إنفاق إلاّ حوالى ٣٠

في المائة فقط من التخفيضات الضريبيّة التي اعتمدتها حكومة بوش في مايو ٢٠٠٨: فكافة فئات الأسر استخدمت ثلثي الأموال أو أكثر للادّخار أو تسديد ديونها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ استخدام مبالغ المال نفسها من أجل زيادة الإنفاق العام ينعكس انعكاساً أكبر على الطلب والعمالة. ولهذا السبب، انطوى جزء كبير من خطط التحفيز على زيادة الإنفاق على البنى التحتيّة. فقد أشار البنك الدوليّ في مارس ٢٠٠٩ إلى ما يلي: "يشكّل الإنفاق على البنى التحتيّة الذي أُعلِن عنه للعام ٢٠٠٩ ٦٤ في المائة من مجملة التحفيز في الأسواق الناشئة، و٢٢ في المائة من مجمل عمليّات التحفيز في الاقتصادات المرتفعة الدخل."[٢٣]

الجدول ٥. تنزيلات ضريبيّة غير فعّالة: للادّخار لا إنفاق

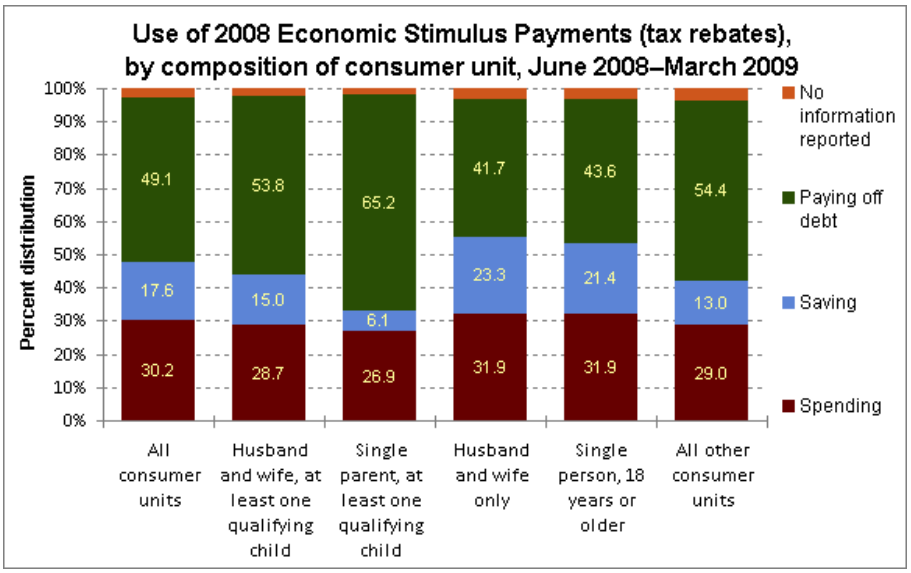

Source: USA Bureau of Labour Statistics. October 2009 'Pay off debt, spend, or save? The 2008 Economic Stimulus Payments' http://www.bls.gov/opub/ted/2009/ted_20091023.htm

لقد تسبّبت هذه الأزمة بأضرار بالنسبة إلى اقتصادات الجنوب أقلّ منها اقتصادات الشمال. فاقتصادات آسيا انتعشت بسرعة، وأوّلها كان الصين فالهند، اللتين تسجّلان حاليّاً نموّاً يقارب ١٠ في المائة سنويّاً: كما أنّ البرازيل تنمو بالوتيرة نفسها. وقد سجّلت بلدان أخرى في الجنوب تراجعاً لا يُذكَر وهي اليوم (في العام ٢٠١٠) تتوقّع نموّاً قويّاً.

وبالتاليّ فإنّ إفريقيا لم تسجّل حتّى انكماشاً في العام ٢٠٠٩، حيث نما إجماليّ الناتج المحليّ بنسبة ٢ في المائة.

المائة في العام ٢٠١١. ويعود سبب ذلك جزئيّاً إلى اعتماد خطط تحفيز ضريبيّة: فحصّة خطط الإنفاق العام في الدول الإفريقيّة من إجماليّ الناتج المحلّي تخطّت بنسبة ٥ معدّل فترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧، بما في ذلك مستويات أكثر ارتفاعاً للإنفاق على البنى التحتيّة والصحّة والتعليم. وقد علّق صندوق النقد الدوليّ على ذلك فأشار إلى ما يلي: "لقد تمّت إدارة خطط التحفيز إدارة ناجحة من دون أن تؤثّر تأثيراً يُذكر على الدين، كما أنّها وسّعت نطاق الاستثمار العام على مستوى البنى التحتيّة ومصداقيّة الإنفاق على البنى التحتيّة." ومن جهته، وافق البنك الدوليّ على ما جاء فأشار إلى ما يلي: "ليست الحاجة إلى التخفيف من إجراءات التحفيز في البلدان النامية ماسة [بقدر ما هي في أوروبّا]؛ ويعود سبب ذلك إلى أنّ معدّلَي العجز الماليّ والدين بالنسبة إلى إجماليّ الناتج المحليّ أكثر انخفاضاً"[٢٤].

ومن ناحية أخرى، يخطط عدد من الحكومات الإفريقيّة بكلّ ثقة إلى تمويل عجزه من خلال الاستدانة، بما في ذلك إصدار السندات. فكينيا وتنزانيا تخطّطان لإصدار سندات باليورو بقيمة ٥٠٠ مليون يورو، كما أنّ أوغندا تخطّط إلى إصدار سندات تستهدف المستثمرين المحليين أكثر منهم الدوليين. ويدعم هذه السياسة توجّه طويل الأمد انطلق في العام ٢٠٠٠ يسمح لحكومات البلدان النامية باقتراض الأموال بمعدّلات منخفضة بالنسبة إلى البلدان الغنيّة. ووفقاً لدراسة صندوق النقد الدوليّ، تراجع هامش هذه الديون ومعدّلات الفائدة الفعليّة التي تدفعها هذه الحكومات خلال العقد الأخير، وبالتاليّ انخفضت كلفة الاقتراض.[٢٥]

وتتوقّع منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ أن ترتفع حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ في إفريقيا حتّى نهاية العام ٢٠١١، تتراجع بعدها ولكنّها تحافظ على مستوى أعلى من مستوى العام ٢٠٠٨ (راجع الجدول أدناه). وبما أنّ كافة الوكالات الدوليّة تتوقّع نموّ إجماليّ الناتج المحليّ بنسبة تتخطّى ٤ في المائة سنويّاً على مستوى إفريقيا ككلّ، فإنّ ذلك يعني أنّ مستويات الإنفاق الفعليّ سترتفع – في العام ٢٠١١ بنسبة أعلى بـــ١٠ في المائة من نسبة العام ٢٠٠٨.

الجدول ٦. حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ في إفريقيا، ٢٠٠٨–٢٠١١

	2008	2009	2010	2011
Africa	30	32.8	33	31.6

Source: African Economic Outlook 2010[26]

المربّع ج. الهند: الإنفاق العام من أجل النموّ

أنطوت ميزانيّة الحكومة في الهند للعام ٢٠٠٩–٢٠١٠، التي أعلنت عنها في ٦ يوليو ٢٠٠٩، على خطّة تحفيز معزّزة مخصّصة لمواجهة الأزمة، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العام على الأمد الطويل، كأساس للتنمية. وقد

زادت الميزانيّة الجديدة من العجز الحكوميّ بنسبة ٦,٨ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ ولكن بهدف تعزيز الاقتصاد؛ كما خطّطت إلى تحصيل الأموال من خلال الضرائب المباشرة؛ وإلى زيادة الاستثمار على البنى التحتيّة وأشكال أخرى من الإنفاق العام، بما في ذلك برامج العمالة المباشرة؛ والتزمت من ناحية أخرى متابعة القطاع العام استملاك المصارف والمؤسّسات الماليّة. وقد توقّعت الحكومة أن تساهم الميزانيّة الجديدة في تسجيل نموّ بنسبة ٩ في المائة في العام ٢٠١٠.

في العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، كان العجز قد ارتفع من ٢,٧ في المائة إلى ٦,٢ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ، بعدما اعتمدت الحكومة خطّة تهدف إلى زيادة الإنفاق والحدّ من الضرائب من أجل تحفيز الاقتصاد. وقد وعدت الحكومة بالحدّ من العجز على الأمد المتوسّط، ولكن "...بما أنّ الشكوك بانتعاش الاقتصاد العالميّ لا تزال قائمة... علينا أنّ نتابع بذل جهودنا من أجل تحفيز اقتصادنا أكثر بعد."[٢٧] والحكومة كلّها ثقة أنّه يمكنها أن تقترض ما يكفي من الأموال من أجل تمويل عجزها: فنصف مدّخرات الهند على مستوى النظام المصرفيّ "موجّهة نحو الحكومة من خلال اقتراض إلزاميّ أو من خلال بيع سندات الخزينة".[٢٨]

أمّا اليوم فتبلغ عائدات الحكومة المركزيّة ١١ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ، يأتي أكثر من نصفها من الضرائب المباشرة، ما يُعتبر أكثر تقدميّة. وتنوي الحكومة أن تتابع زيادة حصّة الضرائب المباشرة كما رفضت أن تخفّض من ضرائب الشركات. وهي أيضاً تستكمل تحسين إدارة الضرائب، وقد اعترف بأهميّة هذه العمليّة وزير الماليّة نفسه: "يشبه محصّلو الضرائب النحل الذي يجمع الرحيق من الورود من دون أن يزعجها، ولكنّ في خضمّ عمله يلقّح الزهر كي يتمكّن من أن ينمو فيحمل الثمار."[٢٩]

ومن ناحية أخرى، ارتفع تمويل البنى التحتيّة بنسبة ٨٧ في المائة مقارنة مع السنة الفائتة، كما تمّ إنشاء صندوق جديد يهدف إلى جعل البلاد خالية من الأحياء الفقيرة خلال السنوات الخمس المقبلة. وهذا ليس بسياسة قصيرة الأمد: فالهدف هو زيادة الاستثمار في البنى التحتيّة فيبلغ أكثر من ٩ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ سنويّاً وذلك مع حلول العام ٢٠١٤.[٣٠] كما أنّ الهند تستخدم أيضاً الماليّة العامة من أجل إنقاذ شراكات قائمة بين القطاعين العام والخاص لا يمكنها حاليّاً أن تجد تمويلاً من القطاع الخاص. فالمؤسّسة الجديدة العامة IIFCL (الشركة الهنديّة المحدودة لتمويل البنى التحتيّة) ستموّل ٦٠ في المائة من القروض التي منحتها مصارف تجارية من أجل تمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص المعنيّة بالبنى التحتيّة.[٣١] [٣٢]

ومن ناحية أخرى، اعتمدت الهند في العام ٢٠٠٦ خطّة وطنيّة لضمان العمالة في الأرياف أمّنت فرص العمل لأكثر من ٤٠ مليون أسرة في العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، كما أنعشت الاقتصاد في الأرياف. فقد تمّت زيادة الحدّ الدنى للأجور ضمن إطار الخطّة المذكورة إلى ١٠٠ روبيّة في اليوم، فسجّلت الميزانيّة العامة زيادة تخطّت إنفاق العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ بنسبة ٨ في المائة.[٣٣]

بالإضافة إلى ذلك، انطوت الميزانيّة على التزام طويل الأمد يقضي بامتلاك القطاع العام قطاع المصارف: "لم يبرز يوماً مدى حكمة القرار الجريء الذي اتّخذته إنديرا غندي بتأميم النظام المصرفيّ منذ ٤٠ عاماً بالتحديد – في ١٤ يوليو ١٩٦٩ – وكم انطوى على سعة رؤيا وبعد نظر، كما برز في الأشهر القليلة الماضية... ستبقى المنشآت العامة على غرار المصارف وشركات التأمين بين يدي القطاع العام وستحظى بكلّ الدعم، بما في ذلك ضخّ رؤوس الأموال فيها، حتّى تنموا وتبقى قادرة على المضاربة." إلاّ أنّ الحكومة أبقت مفتوحة إمكانيّة خصخصة مؤسّسات آخرى عامة جزئيّاً.[٣٤]

٢.٣. إنقاذ صندوق النقد الدوليّ

استغلّ صندوق النقد الدوليّ نفسُه الأزمةَ الماليّة من أجل إعادة تثبيت ذاته على أنّه مؤسّسة دوليّة مهمّة. فمع حلول العام ٢٠٠٨ كان دور صندوق النقد الدوليّ قد تقهقر. حيث أنّ العديد من بلدان أميركا اللاتينيّة وآسيا قد سرّع عمداً عمليّة تسديد قروضه لجانب صندوق النقد الدوليّ كي يتمكّن من التخفيف من هشاشة وضعه أمام شروط السياسة التي اعتُبِرت مضرّة على المستويين الاجتماعيّ والاقتصاديّ.[٣٥] كما أنّ بلدان آسيا أعدّت ترتيبات منفصلة، تُعرّف بمبادرة شيانغ ماي، من أجل أن تتفادى اللجوء إلى صندوق النقد الدوليّ. فيمكن إندونيسيا مثلاً، أن تقترض ٢٨ مليار دولار من اليابان كي تدعم عملتها، و١٧ مليار دولار من الصين كي تموّل تجارتها.[٣٦] ومن ناحية أخرى، وافق عدد من بلدان أميركا اللاتينيّة – هي الأرجنتين وفنزويلاّ وبوليفيا والبرازيل والإكوادور ولربّما البارغواي– في السابق على إنشاء "بنك الجنوب" كبديل عن البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ في أميركا الجنوبيّة.[٣٧]

ومن بين انعكاسات هذا الواقع الجديد على صندوق النقد الدوليّ أن تنخفض مداخيل الصندوق من خلال انخفاض معدّلات الفائدة على القروض، وبرز بالتالي خطر الانخفاض الهائل. وفي العام ٢٠٠٨، تمّ الاتّفاق على أن يبيع صندوق النقد الدوليّ جزءاً من أحتياطي الذهب، على أن يستثمر العائدات من أجل توفير دخل آمن يدعم المؤسّسة بغضّ النظر عمّا إذا كانت قد مَنَحَت قروضاً أم لا.[٣٨]

ثمّ استغلال صندوق النقد الدوليّ الأزمة الاقتصاديّة من أجل تبرير الارتفاع المتطرد في ماليّته. حيث وافقت أكثر البلدان غنىً، المجتمعة خلال لقاء مجموعة العشرين في أبريل، على زيادة موارد صندوق النقد الدوليّ ثلاث مرّات، من خلال تمديد "الترتيبات الجديدة للاقتراض" التي تتخطّى قيمتها ٥٠٠ مليار دولار أميركي – أيّ ما يقارب ١ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ العالميّ[٣٩]. وتشكّل هذه الأموال مبالغ طائل من الأموال العامة: ٥٠٠ مليار دولار أميركي هي أكثر بعشرة أضعاف من المبلغ الذي دفعته الحكومة الأميركيّة من أجل شراء شركة جنرال موترز.

ومن ناحية أخرى، يقترض صندوق النقد الدوليّ المزيد من الأموال من خلال إصدار السندات، بما أنّ الصين والهند والبرازيل وروسيا وغيرها من "الاقتصادات الناشئة" لا ترغب في أن تعطي صندوق النقد الدوليّ موارد إضافيّة دائمة قبل أن يخضع للإصلاح ويصبح أكثر ديمقراطيّة. ولا يلتزم الصندوق بحدود صارمة على هذه القروض الجديدة. أمّا تبرير هذا الاقتراض فعام إلى أقصى الحدود ومفاده أنّ: "الاقتراض اعتُبِر ملائماً في أوقات اعتبَر صندوق النقد الدوليّ سيولته القائمة أو الممكنة غير ملائمة." وقد طُلِب من مجلس إدارة الصندوق، في يوليو ٢٠٠٩، أن يوافق بكلّ وضوح على "أنّه من الملائم وضع حدّ جديد لاقتراض الصندوق في ظلّ الأوضاع الراهنة." ولكن ما من حدود للمبالغ التي يمكنه أن يقترضها من خلال إصدار السندات. كما أنّ "المخرج المستقبليّ" لتسديد كلّ هذا الدين مؤّجل إلى ما لا نهاية" "لا بدّ في المستقبل، من تحديد بعض الاعتبارات الخاصة بالسياسات التي تدير تسديد الدين. ...إلاّ أنّه من السابق لأوانه أن ندرس الأشكال الدقيقة للتسديد السابق لأجله."[٤٠]

الجدول ٧. كلفة إنقاذ صندوق النقد الدوليّ

	(USD $bn)	% of GDP
Advanced economies	400	1.0
Emerging economies	100	0.9

Source: IMF 2009 and PSIRU calculations[41]

٣. البنى التحتيّة

لعب الاستثمار في الكهرباء والمياه والصرف الصحيّ والطرقات وسكك الحديد والاتّصالات دوراً أساسيّاً في النموّ المسجّل في البلدان المرتفعة الدخل، كما أنّه أساسيّ في البلدان النامية. ويعود سبب النمو الاقتصاديّ وارتفاع معدّلات الإنتاجيّة في الولايات المتّحدة خلال "الفترة الذهبيّة" في منتصف القرن العشرين، إلى حدّ كبير، إلى تطوّر البنى التحتيّة، وتجدر الإشارة إلى أنّ التمويل أتى بمعظمه من القطاع الخاص. ويمكن تسجيل الآثار نفسها في كافة القارات على حدّ سواء، بما في ذلك أميركا الشماليّة، وأميركا اللاتينيّة وأوروبّا وآسيا.[٤٢]

الرسم و. التغيّر في النمو المرتبط بتطوير البنى التحتيّة

التغيّرات وفقاً لمعدّل النموّ للفرد، ١٩٩١–١٩٩٥ و٢٠٠١–٢٠٠٥

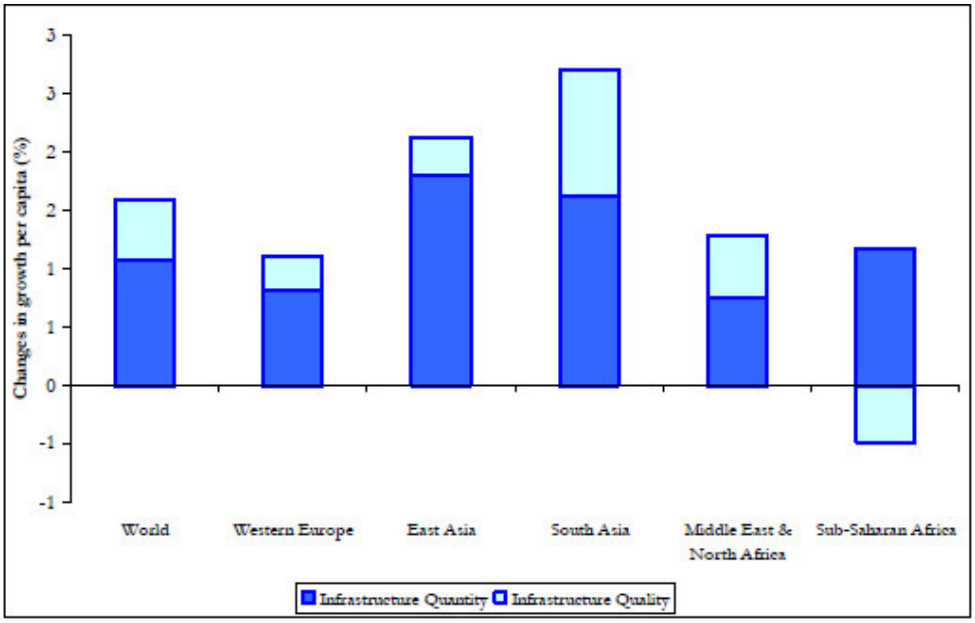

Source: Calderon and Serven 2008[43]

لقد بيّنت الانعكاسات السلبيّة لبرامج التكييف الهيكليّ التي فرضها صندوق النقد الدوليّ، أهميّة الاستثمار العام في البنى التحتيّة – وقد أصرّت البرامج المذكورة على خفض الإنفاق العام؛ كما وضعت حدّاً للاستثمار في البنى التحتيّة في أميركا اللاتينيّة، ما انعكس سلباً على البلاد. وفي موازاة ذلك، طالب البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ بخصخصة خدمات أساسيّة على غرار المياه والكهرباء، إلاّ أنّ القطاع الخاص فشل في تأمين الاستثمارات اللازمة. ونتيجة لذلك:

> ...أدّت ضغوط الدمج الماليّ، في العديد من البلدان إلى تقليص حجم الإنفاق العام على البنى التحتيّة، ولم يعوِّض عن ذلك ارتفاع نسبة مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال، ما أدّى إلى تأمين غير كافٍ للخدمات الأساسيّة، ما قد ينعكس سلباً على النموّ وعدم المساواة.[٤٤]

ففي أميركا اللاتينيّة، "انخفض بحدّة" الانفاق الحكومي على البنى التحتيّة البشريّة والماديّة خلال الثمانيات والتسعينات من القرن العشرين، أيّ خلال الفترة التي فرض فيها صندوق النقد الدوليّ سياسات التكييف الهيكليّ، ما أدّى إلى تراجع النموّ الاقتصاديّ: "...يعود الحجم الأكبر من الهوّة على مستوى حصّة الفرد من الناتج، التي فصلت بين أميركا اللاتينيّة وآسيا الشرقيّة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، إلى التباطؤ في إنشاء البنى التحتيّة خلال الفترة المذكورة".[٤٥]

أمّا اليوم فقد سدّد عمداً معظم بلدان أميركا الجنوبيّة ديونه إلى صندوق النقد الدوليّ، حتّى يتمكّن من اعتماد سياسات اقتصاديّة منطقيّة وأكثر عقلانيّة، يلعب فيها الانفاق العام على البنى التحتيّة دوراً بارزاً. ففي العام ٢٠٠٧، أطلق البرازيل برنامجاً للنموّ الاقتصاديّ يمتدّ على أربع سنوات (Programa de Aceleraçao do Crescimento)، أساسه استثمار ٢٣٦ مليار دولار أميركيّ في الطرقات والكهرباء والمياه والصرف الصحيّ والإسكان. ويشكّل البرنامج محاولة جليّة لتصحيح النقص في الاستثمار الذي ساد في السابق: "في السنوات الأخيرة، تراجع الاستثمار العام بشكل ملحوظ... حيث انخفض إلى ما دون ٣ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ، أيّ إلى ما دون الالتزامات التي قامت بها بلدان متنامية في آسيا." ويُعتَبر هذا الاستثمار في البنى التحتيّة أداة أساسيّة للحدّ من عدم المساواة الإقليميّة والاجتماعيّة.[٤٦]

الجدول ٨. تمويل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحيّ، البرازيل ٢٠٠٧-٢٠١١

	USD $billion
Federal government	8.6
Regional state and municipal budgets and operating surpluses	4.8
Workers' savings fund (FGTS) and federal workers' protection fund (FAT)	9.4
TOTAL	22.8

Source: see notes[47]

أمّا في إفريقيا فلا يزال مستوى الإنفاق على البنى الأساسيّة غير ملائم، وذلك للأسباب نفسها التي عانتها أميركا اللاتينيّة لعقود خلت: "سجّل الإنفاق تراجعاً في العديد من البلدان، ويعود سبب ذلك جزئيّاً إلى التكييف الماليّ الذي طرأ على الإنفاق العام الخاص بالبنى التحتيّة في تسعينات القرن العشرين، وإلى أنّ القطاع الخاص فشل في تحقيق التوقّعات." وقد بيّن تقرير أُعِدّ في العام ٢٠١٠ حول الاستثمار في البنى التحتيّة في إفريقيا، أنّ القطاع الخاص لم يقدّم أيّ مساهمات تُذكَر لقطاعات المياه والكهرباء والنقل: ولم يُقدِم إلاّ على بعض الاستثمارات في مجال الاتّصالات. وعلى الرغم من ذلك، تستثمر الحكومات الإفريقيّة أكثر من أيّ وقت مضى: "لا يزال القطاع العام المورد الأساسيّ لتمويل قطاعات المياه والطاقة والنقل، في كافة الدول باستثناء الهشة منها." وفي حال تمكّنت إفريقيا من بلوغ مستويات الاستثمار على البنى التحتيّة، التي بلغتها مناطق العالم الأخرى، قد ترتفع نسبة النموّ بنسبة ١ أو ٢ في المائة.[٤٨]

لا تزال آليّة التمويل الأساسيّة لتنمية البنى التحتيّة على مستوى بلدان العالم كلّه تجري من خلال الحكومة والقطاع العام.

فوفقاً لمسح عالميّ أجرته شركة Siemens في العام ٢٠٠٧، لا تشكّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلاّ ٤ في المائة من مجمل استثمارات القطاع العام: ومن المتوقّع أن يبقى تمويل الدين من قبل القطاع العام أداة التمويل الوحيدة على مستوى أوروبّا ككلّ. فالمستثمرون من القطاع العام ليسوا متأكّدين من أنّهم سيحصّلون عائدات مرتفعة بقدر ما يرغبون، على الرغم من المنافع العظيمة التي يعود بها الاستثمار على الاقتصاد والمجتمع ككلّ، حسبما تمّت الإشارة إليه في القرن التاسع عشر: "قد يشعر البلد، على غرار الولايات المتّحدة، بضرورة إنشاء سكك حديد لخدمة الإنتاج؛ إلاّ أنّ الإفادة المباشرة التي تنتج عن هذه العمليّة لخدمة الإنتاج، قد تبدو ضئيلة جدّاً بالنسبة إلى الاستثمار فكأنّه *تبديد لرأس المال*. وبالتاليّ يتمّ نقل العبء إلى كتفي الدولة." ولا يزال هذا العامل جليّاً في أوروبّا على مستوى قطاع الاتّصالات، حيث لا يزال مشغّلو الشبكات من القطاع العام مترددين للقيام بالاستثمارات الكافية لتحديث شبكات الألياف الضوئيّة الأساسيّة لتحسين استخدام الإنترنت. وبالتاليّ على الحكومات أن تؤمّن التمويل من الماليّة العامة: ففي البرتغال مثلاً، أمّنت الدولة ٨٥ في المائة من تمويل برنامج استثماريّ تبلغ قيمته مليار يورو. وتطالب الورقة الاستراتيجيّة للمفوضيّة الأوروبيّ للعام ٢٠٢٠ من ناحية أخرى بالحصول على المزيد من التمويل العام، فتدعو الحكومات إلى: "إعداد استراتيجيّات تشغيليّة خاصة بالإنترنت الفائق السرعة، واستهداف التمويل العام، بما في ذلك الصناديق الهيكليّة، في مجالات لا تخدمها بالكامل الاستثمارات الخاصة."[٤٩]

وحتّى في الولايات المتحدة، حيث دور الدولة محدود نسبيّاً، فإنّ معظم الاستثمارات في مجالات النقل والتعليم والبيئة يقدّمها القطاع العام – كما أنّ ٣٥ في المائة من الاستثمارات على المرافق يقوم به القطاع العام، ما يعكس سيطرة

البلديّات على القطاع، على الرغم من مستوى التشغيل الخاص المرتفع في مجالَي الكهرباء والغاز؛ أمّا في قطاع العناية الصحيّة فيبقى دور القطاع العام محدوداً.

الرسم ز. الإنفاق على البنى التحتيّة في الولايات المتّحدة – ٢٠٠٧

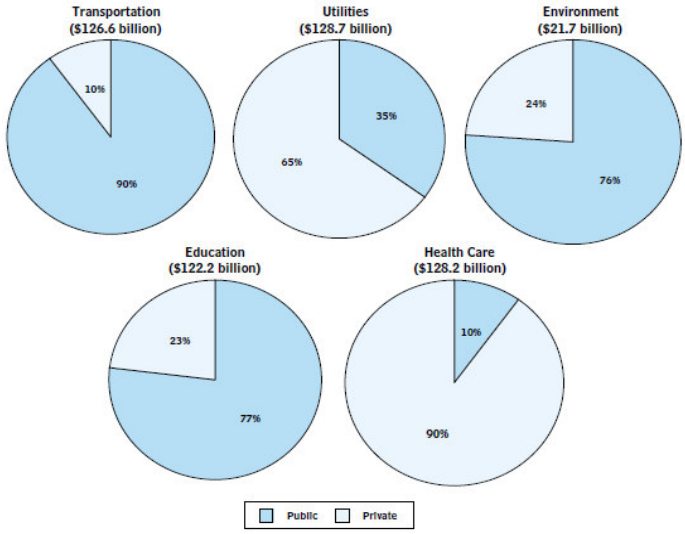

Source: CBO 2009 *Subsidizing Infrastructure Investment with Tax-Preferred Bonds*
http://www.cbo.gov/ftpdocs/106xx/doc10667/10–26-TaxPreferredBonds.pdf

ومن بين ضحايا الأزمة مصداقيّة النيولبراليّة الاقتصاديّة، لا سيّما في بلدان الجنوب. حيث يتضارب فشل هذا النموذج مع أوجه التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة الإجابيّة في أميركا اللاتينيّة والهند، التي تمّ تحقيقها على أساس السياسات الديمقراطية الاشتراكيّة مع لعب الدولة دوراً قويّاً، بالإضافة إلى الدور الأساسيّ الذي يلعبه الاستثمار العام في البنى التحتيّة على مستوى النموّ الاقتصاديّ الذي سجّلته الصين. وبالتاليّ لا بدّ من تغيير النقاش تغييراً جذريّاً. فالافتراضات النيولبراليّة لم تعد تُعتَبر مقدّسة.

ومن بين الأمثلة على ذلك خطاب ألقاه كبار رجال الاقتصاد في بنك التنمية الإفريقيّ، الذي شدّد على دور أقوى للدولة على المستوى الإنمائيّ، ووضع الاستثمار العام على البنى التحتيّة في قلب هذه العمليّة، فقال:

> يجب تناول الأزمة على أنّها نقطة تحوّل في المسار الإنمائيّ للبلدان النامية، لا سيّما عندنا في إفريقيا. وكي نتخطّى القيود الهيكليّة التي تعانيها قارتنا وأن نخفّف من الاعتماد على الخارج، لا بدّ لنا من أن نعيد النظر في دور الدولة. فالسوق لا تعمل إلاّ من خلال تغيّرات تدريجيّة وبخطوات صغيرة. إلاّ أنّ البلدان النامية

تحتاج إلى تحفيز الاستثمارات من خلال جعل المخاطر اجتماعيّة، بهدف تحقيق تحوّلات هيكليّة طويلة الأمد. لم ولن تتمكّن السوق من إجراء هذه التغيّرات وحدها.

وليس السؤال الأساسيّ القائم اليوم كيف ستتمكّن البلدان النامية من تناول انعكاسات الأزمة القصيرة الأمد المباشرة. لا بل من المهمّ أن نعرف كيف ستتخطّى الأزمة وتحصّل مركزاً أقوى؟ ما هي السياسات التي عليها أن تعدّها اليوم لتدير فترة ما بعد الأزمة؟... فسياسات الاقتصاديّ الكليّ التي عمّت العالم الناميّ خلال العقود الماضية تأثّرت بتوصيات المؤسّسات الماليّة العالميّ والجهات المانحة الثنائيّة، التي تأثّرت بدورها بشدّة بالتيار النيوكلاسيكي... وكما قد أشار العديد من أهل الاختصاص، إنّ الإصلاحات القائمة على أساس هذه المقاربة قد فشلت فشلاً ذريعاً في تطوير القطاع الخاص وتحويله إلى قوّة تدفع نحو التنمية...

ويلعب الاستثمار العام دوراً أساسيّاً في تحفيز عمليّات التنميّة – لا سيّما في البنى التحتيّة التقليديّة على غرار النقل والري والطاقة، ولكن لا حصراً. وأرى أنّه عندنا في إفريقيا، عندما تقف الدولة جانباً وتنتظر التحرّكات الفرديّة والقوى غير الحكوميّة، على غرار المشاريع والتعهّدات وتدفّق رؤوس الأموال العابر للحدود، لكي تأتي بالتنمية أو تحقّق الانتقال، قد تكون النتيجة سلبيّة، وبالتاليّ تُنتِج هذا النوع من الركود الذي من شأنه أن يحجز البلدان في مواقع غير مؤاتية في عالم الاقتصاد.[٥٠]

٤. الإنفاق العام والعمالة

يدعم الإنفاق العام العمالة على مستويات ثلاثة أساسيّة:

- توظيف العاملين/ات المباشر في الخدمة العامة؛
- توظيف العاملين/ات غير المباشر، من خلال متعهّدين يؤمّنون سلعاً وخدمات ملزّمة إلى الخارج؛
- توظيف العاملين/ات على المشاريع المتعلّقة بالبنى التحتيّة.

يبيّن الجدول أدناه التقديرات الخاصة بنسبة الوظائف التي يدعمها الإنفاق العام، بما في ذلك الوظائف الإضافيّة التي تدعمها "مضاعفات" إنفاق المستهلكين/ات. وفي ما يلي تقديرات تقريبيّة للمعدّل العالميّ تبيّن ما يلي:

- يدعم الإنفاق العام ٤٠ في المائة من كافة الوظائف: ١٥ في المائة منهم من الموظّفين/ات العامين، في مقابل

٢٥ في المائة في القطاع الخاص.

- إذا ما تمّ احتساب المرافق العامة، يدعم الإنفاق العام والخدمات العامة ٥٠ في المائة من مجمل الوظائف في السوق – بمعدل الضعفين في القطاع الخاص مقارنة مع القطاع العام.

الجدول ٩. الوظائف العالميّة التي يدعمها الإنفاق العام والخدمات العامة (على مستوى كافة الموظّفين/ات)

	Public employees	Private sector employees	Total
Total public spending	**15**	**25**	**40**
Public utilities (mixed)	2	8	10
Total public services	**17**	**33**	**50**

Source: OECD, CEEP, BERR, Scotstat, PSIRU calculations. For explanations, see notes. [i]

[i] تمّ إعداد هذا الجدول كما يلي. توظيف الموظّفين/ات العامين المباشر: معدّل OECD GOV/PGC/PEM(2008)1 figure 8؛ التوظيف غير المباشر: عبر استخدام تقديرات BERR التي تبلغ ١,٢ مليون وظيفة يدعمها ٧٩ مليار جنيه من الإنفاق العام، ما يعني أنّ معدّل الإنفاق يبلغ النصف مقارنة مع التوظيف المباشر (٥,٢ مليون وظيفة تدعمها ١٦٠ مليار جنيه من الإنفاق العام)، باعتبار أنّ معدّل التوريد غير الخدماتي (٦٧ مليون جنيه) يبلغ نصف المبلغ المذكور أيضاً، وبالتاليّ فإنّ تأثير العمالة ككلّ يبلغ ٨ في المائة من إجماليّ الناتج المحلّي تدفع على التوريد (بحسب تقديرات منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ للعام ٢٠٠٨) ولا تدعم إلاّ ثلث الوظائف التي يمكن دعمها كعمالة مباشرة. ويشير تأثير الإنفاق على البناء بحسب Scotstat ، معدّلاً يبلغ ثلثي الإنفاق على العمالة المباشرة؛ معدّل المرافق العامة يبلغ ٦ في المائة وفقاً لـــCEEP ، بالإضافة إلى أرقام منظّمة العمل الدوليّة التي تبلغ ٤ في المائة و٢ في المائة. وتبقى مضاعِفات العمالة المباشرة والبناء والمرافق العامة معدّلات متوسّطة لمضاعِفات Scotstat الخاصة بالقطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الآثار المتأتية عنها: راجع http://www.scotland.gov.uk/Topics/Statistics/Browse/Economy/Input-Output/IOAllFiles2004؛ بالنسبة إلى التوريد أشارت BERR إلى مضاعِف بلغ ٢,٠.

وللإنفاق العام انعكاسات أخرى على العمالة، الذي من شأنه أن يستحدث فرص العمل ويحمي الوظائف ويحسّنها خارج القطاع العام.

وتلجأ الحكومات إلى أساليب دعم مختلفة من أجل تأمين الوظائف وحمايتها، إن من خلال دعم الشركات الخاصة، أو من خلال تأمين الضمانات الوظيفيّة للعامل/ة؛ تتناول الفقرة ٤.٣ هذا البعد.

وقد تم استخدام التوريد الحكوميّ على نطاق واسع من أجل إلزام المتعهّدين من القطاع الخاص على تأمين "أجور عادلة"، وكأداة من أجل إستئصال التمييز على أساس النوع الاجتماعيّ والاثنيّات والتهميش. وتتناول الفقرة ٤.٢ هذا الموضوع.

بالإضافة إلى ذلك، يولّد الإنفاق على منافع الضمان الاجتماعيّ المزيد من الطلب، لأنّه يمنح الناس قدرة أكبر على الإنفاق، وكانوا سيتقاضون أجوراً منخفضة في غياب ذلك: فهذا الإنفاق الإضافيّ يعني طلباً إضافيّاً ووظائف إضافيّة.

٤.١. التوظيف المباشر والتوظيف غير المباشر

توظّف الحكومات العاملين/ات بصورة مباشرة كي يؤمّنوا الخدمات العامة ويديروا برامج الضمان الاجتماعيّ، وهم يعرفون بالموظّفين/ات العامين. وليس من السهل احتساب عدد الموظّفين/ات العامين. فالرقم قد يتغيّر وفقاً للتحديد المعتمد لمفهومَي "الحكومة" و"القطاع العام"، كما أنّ عدداً من الاختلافات يتجلّى بين بلد وآخر، وفقاً لمستوى الإنفاق العام الكليّ، وهيكلّة القطاع العامة، ونطاق التلزيم إلى الخارج وحجم الاقتصاد المنظَّم.

ففي العام ١٩٩٨، قدّرت منظّمة العمل الدوليّة أنّ القطاع العام يوظف حوالى ٢١ في المائة من الموظّفين/ات في البلدان المرتفعة الدخل، وحوالى ٢٣ في المائة في البلدان النامية، بما في ذلك الموظّفين/ات في المؤسّسات التي تملكها الدولة. وفي حال اقتصر الأمر على الموظّفين/ات في الحكومات المركزيّة والمحليّة والهيئات الصحيّة، تنخفض النسبتين إلى ١٧ في المائة في البلدان المتقدمة و٢١ في المائة في البلدان النامية. وتُبيّن هذه الأرقام أنّ حجم التوظيف العام مرتفع نسبيّاً، وبالمستوى نفسه، إن في البلدان النامية أم في البلدان المرتفعة الدخل، لأنّ التوظيف المنظّم جزء صغير من الاقتصاد ككلّ.

وفي الاتّحاد الأوروبيّ، يبينّ تحليل أجري حديثاً أنّ مؤمّني "خدمات المصلحة العامة" (الخدمات العامة والمرافق العامة على غرار المياه والكهرباء والبريد والاتّصالات والنقل العام) وَظّفوا أكثر من ٦٤ مليون شخص في العام ٢٠٠٩، أي ما يوازي ٣٠ في المائة من مجموع الموظّفين/ات في الاتّحاد الأوروبيّ. وقد شغر أغلبيّة الموظّفين/ات المذكورين وظائف في خدمات وقطاعات تقدّمها سلطات عامة بشكل أساسيّ، هي: العناية الصحيّة (حيث يعمل حوالى ١٠ في المائة من مجمل الموظّفين/ات)، والتعليم والإدارة العامة (حيث يعمل في كلّ من القطاعين المذكورين حوالى ٧ في المائة من مجمل الموظّفين/ات). وبالتاليّ، يشكّل الموظّفون/ات الحكوميّون في الاتّحاد الأوروبيّ ٢٤ في المائة من مجمل الموظّفين/ات – أي حوالى وظيفة من كلّ أربع وظائف – بالإضافة إلى ٦ في المائة من الموظّفين/ات الذين يشغرون وظائف خاصة أو عامة تخدم المصلحة العامة.

٤.١.١. العمالة في خدمات تخدم المصلحة العامة في الاتّحاد الأوروبيّ، ٢٠٠٩

	As % of total employment
Health	9.6
Public administration	7.2
Education	7.0
Other	6.4
Total	30.1
Total (numbers)	64,720,000

Source: CEEP 2010[51]

بيّن مسح أجرته مؤخّراً منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نسباً مختلفة تتغير مع اختلاف البلدان المعنيّة. حيث تبلغ النسبة المتوسطة ١٥ في المائة من نسبة كافة الموظّفين/ات، أيّ أنّها أدنى من معدّل بلدان الاتّحاد الأوروبيّ، لأنّ المسح غطّى بلداناً على غرار كوريا واليابان، حيث تنخفض نسبيّاً مستويات الإنفاق العام والتوظيف العام، ولم يغطّي بلدان الاتّحاد الأوروبيّ كلّها. كما أنّه اعتمد تحديدات ضيّقة لمفهوم "الحكومة".[٥٢]

الرسم ح. حصّة التوظيف الحكومي من مجموع القوى العاملة، ٢٠٠٥

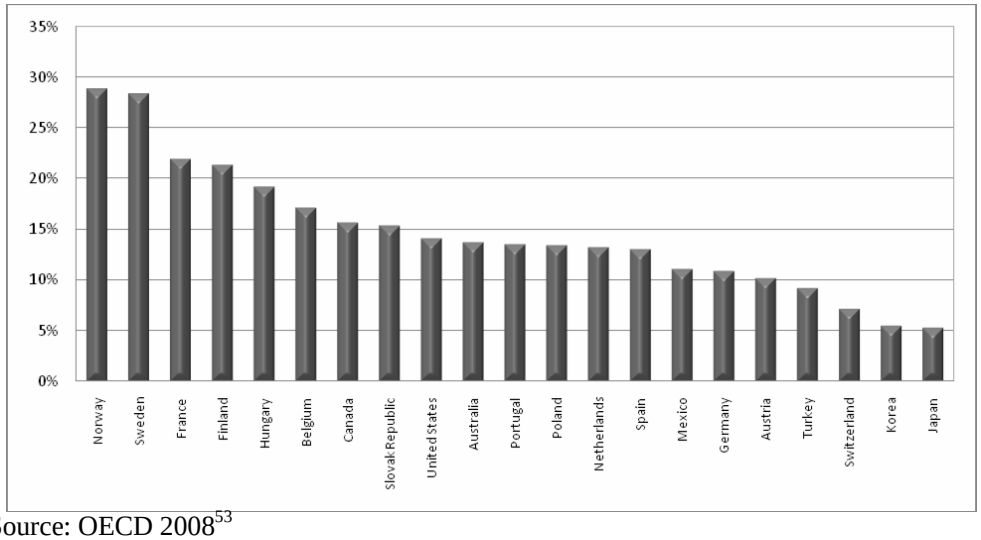

Source: OECD 2008[53]

ومن ناحية أخرى، يتمّ استخدام الإنفاق العام من أجل شراء السلع والخدمات من المتعهّدين. ففي بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ تنفق الحكومات أقل على هذا المستوى من إنفاقها على التوظيف المباشر، أيّ ما يعادل سدس إجماليّ الناتج المحليّ – ما يعادل تقريباً أجور الموظّفين/ات الحكوميين. ويدعم هذا الإنفاق وظائف في القطاع الخاص. وتبين تقديرات المملكة المتّحدة أنّ عدد الوظائف التي يدعمها هذا النوع من الإنفاق أقل من نصف العدد الذي يدعمه الإنفاق على التوظيف المباشر، لأنّ بعض المبالغ تذهب إلى المواد التي يؤمّنها المتعهّد

ومن ناحية أخرى، يبلغ الاستثمار العام ما يعادل ٣ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ لبلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، ويدعم ٢ في المائة من مجمل الوظائف، ولكن قد يبلغ مستويات أعلى في البلدان النامية. ويجري هذا النوع من الإنفاق بصورة مستدامة، ويشكّل سبيلاً لإنشاء الأصول العامة واستحداث فرص العمل. ففي نيجاريا مثلاً، أطلقت ولاية بورنو برنامج إسكان واسع النطاق، مستخدمةً أموالاً حكوميّة: فهي لم تؤمّن المنازل فحسب بل الوظائف أيضاً من خلال أعمال البناء والصيانة.[٥٥]

وتجدر الإشارة إلى الانعكاسات "المضاعفة"، إن على مستوى الوظائف المباشرة أم غير المباشرة. ويمكن أن تتغيّر مفاعلها من قطاع إلى آخر أو من بلد إلى آخر، وقد تمّ استخدام الآثار المضاعفة الرسميّة في المملكة المتّحدة من أجل إعداد الأرقام المذكورة في الجدول ٩ أعلاه.

٤.٢. شروط "الأجور العادلة" والتوريد الاجتماعيّ: التاريخ العالميّ والسياق

اعتمد المتعهّدون من القطاع العام سياسات "الأجور العادلة" لأكثر من قرن، بهدف استخدام النشاط الاقتصادي للسلطات العامة و"إنشاء واحات من العمالة العادلة والآمنة." ففي فرنسا والولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وبلدان أخرى، تمّ اعتماد تشريعات وبنود خاصة بـــ"الأجور العادلة" حدّدت الحدّ الأدنى من شروط العمل و/أو الحاجة إلى الاعتراف بالرواتب المتّفق عليها مع النقابات العمّاليّة. وفي العام ١٨٩٢، أصرّ مثلاً مجلس المقاطعة المنتَخب على فرض أيّام عمل تمتدّ على ثماني ساعات ورواتب تحدّدها النقابات العمّاليّة.[٥٦]

وفي القرن العشرين، تطوّر التوريد فأصبح أداة سياسيّة أساسيّة لدعم توظيف المعوقين/ات، ومن أجل استئصال التمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعيّ أو الدين. وقد اعتمد العديد من البلدان بنوداً تلزم المتعهّدين على احترام سياسات تكافؤ الفرص. ففي الولايات المتّحدة مثلاً، أدّت حركة الحقوق المدنيّة إلى استخدام خيارات التوريد كجزء من سياسات "التحرّك الإيجابيّ" بهدف تحسين الوضع الاقتصادي لمجموعات عانت التمييز. ومنذ ذلك الحين، اعتمد اتّحاد جنوب إفريقيا تشريعات مماثلة عقب انتهاء مرحلة التمييز العنصريّ. كما أنّه تمّ استخدام التوريد كأداة للتضامن الدوليّ، عبر استبعاد الشركات مثلاً التي كانت تعمل في ظلّ التمييز العنصريّ في اتّحاد جنوب إفريقيا. كما أنّ الاتّحاد الأوروبيّ نفسه اعتمد مبدأ المساواة في الأجور في معاهدة روما، حيث شكلت البنود المتعلقة بالتوريد آليّة أساسيّة لتنفيذ هذا المبدأ، من خلال: "إيجاد الدول (*Länder*) في ألمانيا صلة بين التوريد والشروط المناهدة للتمييز، وعلى مستوى سلطات محليّة عدّة في المملكة المتّحدة وهولندا."[٥٧]

ومن جهتها، اعتمدت منظّمة العمل الدوليّة مبدأ الأجور العادلة في العام ١٩٤٩، في اتّفاقيّتها رقم ٩٤، وطالبت بموجبها الدول الأعضاء بأن تدرج بنوداً في عقودها العامة تضمن ألاّ تكون الأجور (بما فيها العلاوات)، وساعات العمل وشروط العمل الأخرى، أقل مستوى من تلك المحدَّدة لعمل مماثل في التجارة أو الصناعة القائمة في المنطقة نفسها.[٥٨] كما أنّ منظّمة العمل الدوليّة اعتمدت البنود الخاصة بالتوريد من أجل تحقيق المساواة عبر التوصية رقم ١١١ التي تشير إلى أنّ التزام مبادئ المساواة شرطاً من شروط الأهليّة للحصول على العقود العامة. كما تشجّع المنظّمة استخدام البنود الاجتماعيّة كآليّة لتنفيذ معايير العمل الأساسيّة التي حدّدتها، لا سيّما من أجل حماية العاملين/ات في البناء، ومن أجل تحسين شروط العمل في البلدان النامية. وقد أشار تقرير نشرته منظّمة العمل الدوليّة في العام ٢٠٠٨ إلى أنّ اللجوء المتزايد إلى التوريد إلى الخارج – بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص – والتعهّد من الباطن يزيدان من تفاقم المشاكل اليوم أكثر منه وقتما تمّ الاتّفاق على اتّفاقيّة المنظّمة رقم ٩٤.[٥٩]

وتجدر الإشارة إلى أنّ المصالح التجاريّة والأحزاب السياسيّة اليمينيّة غالباً ما تصدّت لهذه السياسات. فحكومة تاتشر في المملكة المتّحدة مثلاً، ندّدت باتّفاقية منظّمة العمل الدوليّة، وألغت قانون المملكة المتّحدة بشأن الأجور العادلة، ومنعت البلديّات من ممارسة حقّها في تطبيق المعايير الاجتماعيّة. وقد عكس هذا الوضع كلّه نجاح الشركات الخاصة وإصرارها على ممارسة الضغوط، وقد رغبت في خفض الأجور والتخفيف من الشروط المتّفق عليها في القطاع العام. كما أن منظّمات أرباب العمل لا تزال تقاوم البنود المتعلّق بالأجور العادلة: فاتّحاد الشركات في النروج اعترض على التصديق على اتّفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة في العام ٢٠٠٨، كما أنّ أرباب العمل في لاتفيا اعترضوا على القانون الخاص بالتوريد الذي يراعي الشركات التي تقدّم مساهمات جيدّة في الضمان الاجتماعيّ خدمة لموظّفيها/ات.[٦٠]

على الرغم من هذه التغييرات في المناخ الدوليّ، لا تزال البلدان تعتمد البنود الخاصة بالأجور العادلة كأداة للسياسة الاجتماعيّة.

- فحكومات العديد من بلدان أوروبّا الوسطى والشرقيّة تعتبر تنامي العمالة غير الشرعيّة من دون أيّ ضمان اجتماعيّ أو أجور أو شروط عمل معتَرَف بها من المشاكل الأساسيّة التي تواجهها: فهنغاريا وسلوفاكيا ولاتفيا قد اعتمدت للمرّة أولى قوانين خاصة بالتوريد تفرض شروطاً على ممارسات الشركات خلال المناقصات الخاصة بالحصول على عقود عامة.

- لا تزال السلطات العامة في الولايات المتّحدة تشغّل برامج تحترم المساواة تراعي المورّدين من الأقليّات أو

النساء.[٦١]

- وفي بلجيكا، اعتمدت بركسيل بنوداً اجتماعيّة جديدة في العام ١٩٩٩.

- وقد أشار مسح دوليّ غطّى السياسات الخاصة بالتوريد أجري في العام ٢٠٠٧ إلى أنّ السلطات العامة تتوجّه أكثر نحو الأوجه الاجتماعيّة للتوريد المستدام – الشراء من شركات صغرى/ محلية، أو من العامل/ة – أكثر منها المسائل البيئيّة (في حين أنّ الشركات الخاصة تميل نحو التركيز على المسائل البيئيّة فحسب عندما تقدّم بياناتها بشأن مسؤوليّاتها الاجتماعيّة.)[٦٢]

المربّع د. سياسة التوريد المسؤولة لسلطة لندن العظمى

دفعت سلطة لندن العظمى أكثر من ٣ مليار باوند (أي ما يعادل ٤.٨ مليار دولار أميركيّ) سنويّاً على تأمين اللوازم والعمل والخدمات. فاعتمدت سياسة توريد اجتماعيّة شاملة تضمّنت شروط العقود المعياريّة الخاصة بمسائل العمالة. ولا تنفَّذ السياسة من خلال شروط العقود فحسب بل من خلال سلسلة من الاجتماعات مع جمعيّات المورّدين والمنظّمات الأهليّة من أجل أن تضمن أن كافة الأطراف المعنيّة فهموا هذه السياسات ويدعموها.

وتنطوي سياسة سلطة لندن العظمى الخاصة بالتوريد على سبعة مواضيع هي:

- تشجيع قاعدة متنوّعة من المورّدين؛
- تعزيز ممارسات التوظيف العادل؛
- تعزيز رفاه القوى العاملة؛
- تلبية الحاجات العمّاليّة الاستراتيجيّة وتعزيز التدريب؛
- منافع المجتمع؛
- ممارسات التلزيم الأخلاقيّة؛
- وتعزيز استدامة بيئيّة أكبر.

كما حدّدت الهيئة "حداً أدنى للأجور في لندن"، يتخطّى بكثير الحدّ الأدنى الوطنيّ للأجور. وعندما عُرضت العقود الخاصة بالتنظيف والضيافة للمناقصة في العام ٢٠٠٦، طُلب من المزايدين أن يحدّدوا إذا ما كانوا سيدرجون في عقودهم البند المتعلّق بالأجر الخاص بلندن، مع ضمان ألاّ يخفّضوا من شروط العمل الأخرى.

وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من ٤٠٠ عامل/ة استفادوا من هذا الإجراء في العام ٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى، فرضت الهيئة "شروط تنوّع المورّدين" على العقود الأساسيّة، على غرار إعادة تأهيل سكك حديد لندن الشرقيّة، من أجل ضمان أن يحصل صغار المورّدين، ومعظمهم من المجموعات الإثنيّة، والنساء والمعوقين على حصّة لا يستهان بها من عقود التلزيم من الباطن. كما تراقب سلسلة توريد كلّ شركة، كمؤمّني البذات الموحّدة مثلاً، وأطلقت من ناحية أخرى مشروعاً رائداً لاستخدام تبادل المعطيات الأخلاقي بين المورّدين (Sedex) – وهو نظام تستخدمه الشركات لتعرض شروط العمل في كلّ معامل التوريد.[٦٣]

٤.٣. دعم الوظائف وخطط ضمان الوظائف

غالباً ما يتمّ استخدام الإنفاق العام من أجل دعم الشركات كسبيل لحماية مستويات العمالة. ومن بين الوسائل العامة التي تمّ اللجوء إليها خلال الأزمة خطط العمل القصيرة الأمد، التي تعوّض على الموظّف/ة الذي يقبل بالحفاظ على مستوى العمالة نفسه مع تخفيض ساعات عمله: "يتمّ عادة الاعتماد على خطط دعم الدولة التي تعوّض على الموظّفين/ات عن خسارة قسم من مستحقّاتهم الناتج عن خفض ساعات العمل." كما أنّ الحكومات تلجأ إلى خطط دعم خاصة، تبرّرها حماية العمالة، على غرار خطط "استبدال السيّارات القديمة بأخرى جديدة" بهدف تشجيع شراء السيّارات الجديدة وحماية الوظائف في قطاع صناعة السيّارات.[٦٤]

وتعمل خطط "ضمان الوظائف" من خلال تأمين دفعات مباشرة إلى العاملين/ات أنفسهم الذين قد يعانون البطالة في حال لم تُنفّذ الخطّة. وقد لجأ عدد من البلدان إلى الخطة المذكورة، لا سيّما على مستوى العاملين/ات في وظائف الأشغال العامة أو البنى التحتيّة. فبعد أزمة العام ٢٠٠٠ الاقتصاديّة، اعتمدت الأرجنتين خطّة تأمّن ٢٠ ساعة عمل أسبوعيّاً لأحد الأبوين في حال كان لديهم أطفال ما دون الـــ١٨ من عمرهم. ولم تؤمّن الدولة العمل والدخل من أجل استئصال الفقر فحسب، بل اعتمدت على مفعول المضاعفات الذي ينعكس على الاقتصادات المحليّة من خلال مدّ المستهلك بقدرة أكبر على الإنفاق ومن خلال تحسين البنى التحتيّة المحليّة.

المربّع هـــ. الهند: الضمان الوطنيّ الوظيفي في الأرياف

تُعرَف أكبر خطط الدعم في الهند بالخطة الوطنيّة لضمان العمالة في الأرياف. لقد عرفت ولاية مهاراشترا هذه الخطّة لسنوات عديدة، وفي العام ٢٠٠٥، اعتمدت الحكومة المركزيّة خطّة وطنيّة من أجل مكافحة الفقر المتفشّي في الأرياف. وتؤمّن هذه الخطّة ١٠٠ يوم عمل لأحد أفراد الأسرة الريفيّة، على أن ينجز العمل محليّاً فيقدّم قيمة مضافة إلى المجتمع. وقد ولّد ذلك عدداً من الحقوق عزّزت موقف العمّال الريفيين على مستوى

التفاوض، وبقي وقفٌ على الطلب. وتنطوي الخطّة على احترام شروط العمالة الأساسيّة، بما في ذلك حدّ أدنى لبدل العمل على الساعة، وساعات عمل لا تتخطّى ٧ ساعات يوميّاً، ويوم عطلة أسبوعيّاً، وأجور متساوية لدى إنجاز عمل قيمته متساوية، وتسهيلات العناية الطبيّة والحضانات.

وفي العام ٢٠٠٩–٢٠١٠، أمّنت الخطّة العمل لأكثر من ٥٢ مليون شخص، ٤٨ في المائة منهم من النساء. وقد بلغت كلفة الخطة خلال الفترة المذكورة ٣٨٩ مليار روبية (أي ما يعادل ٨,٥ مليار دولار أميركي). وبفضل الحدّ الأدنى للأجور الذي فرضته الخطّة وبفضل الخطّة ككلّ، انعكس الوضع إيجاباً على مداخيل الأسر في الأرياف فارتفعت بنسبة ٥٠ في المائة خلال سنتين.[٦٥]

٥. دعم الصناعة

يدعم قسم كبير من الخدمات العامة أنشطة اقتصاديّة أخرى يقوم بها القطاع الخاص. منها خدمات النظام القانونيّ، والمحاكم والشرطة، التي تحمي حقوق الملكيّة وتؤمّن سبلاً لتنفيذ العقود. وتشكّل الشركة الحديثة كياناً قانونيّاً يعتمد على المزايا التي تقدمها الدولة، بما في ذلك "المسؤوليّة المحدودة" التي تسمح للشركات بأن تفشل وأن تعلن إفلاسها من دون أن يكون أيّ من الأفراد الذين يديرونها مسؤوليّة تجاه الدائنين.

عمليّاً، يعتمد كلّ قطاع من قطاعات الاقتصادات الحديثة على دعم اقتصاديّ لا يستهان به تقدّمه الدولة. في بعض القطاعات، وفي العديد من البلدان، يأخذ هذا الدعم شكل الملكيّة العامة – على غرار النقل العام والكهرباء والمياه – ويأخذ، في العديد من البلدان الأخرى، شكل المصارف أو المؤسّسات الماليّة. كما يعتمد العديد من القطاعات على الإنفاق العام لإبرام اتّفاقات بشأن السلع والخدمات تشكّل ١٦ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان المرتفعة الدخل. وتضمّ هذه العمليّة العديد من الشركات في قطاعات الإنتاجيّة، على غرار مصنّعي الأسلحة أو شركات الأدوية، التي تعتمد على الطلبات التي تقدّمها الحكومات بصورة أساسيّة. كما أن عدداً من الشركات العاملة في قطاع الخدمات يستفيد من سياسات التلزيم إلى الخارج، على مستوى التدقيق مثلاً أو خدمات المعلوماتيّة أو خدمات التنظيف.

وتتجلّى من ناحية أخرى سلسلة من القطاعات التي تؤمّن فيها الحكومات الضمانات، أو الدعم أو التمويل وفقاً لشروط مراعية، يستحيل على الشركات أن تعمل من دونها. ومن بين الأمثلة على ذلك شركات الأشغال العامة في قطاع البناء التي ترتبط بالشركات بين القطاعين العام والخاص، وتعتمد في الواقع على ضمانات طويلة الأمد تسدّدها الحكومات في حال طُلب تسديدها. كما أنّ الحكومات والمصارف الإنمائيّة تقرض الشركات أموالاً بمعدّلات فائدة لا

تقدّمها المصارف التجاريّة. ومن ناحية أخرى، مُنِح عملاء المصارف الأوروبيّة ضمانات، بصورة ضمنيّة أم صريحة، خلال الأزمة ما جعل كل مصرف مكاناً "آمناً" يحمي الحسابات. وتراعي أيضاً أنظمة التنظيم، على مستوى قطاع الكهرباء مثلاً، الشركات من خلال التأكيد على الأسعار والمداخيل وتأمينها، ما يقلّص المخاطر.

ومن ناحية أخرى، تموّل الحكومات البحوث والتنمية بصورة متفاوتة في العديد من القطاعات، إن من خلال الجامعات أو الصناديق المقدّمة إلى شركات، أو مباشرة من خلال مشغّلين تملكهم الدولة. وحتّى في أسواق الكهرباء المحرّرة، لا تستثمر في البحوث والتنمية إلا الشركات التي تملكها الدولة.

> وقد شهد العقدان الفائتان تراجعاً حاداً في الاستثمار في البحوث والتنمية في مجالَي الطاقة والكهرباء... وسجّلت الشركات الخاصة أو الحديثة الخصخصة أكبر نسبة تراجع في الإنفاق على الأبحاث، في حين أنّ الشركات التي بقيت بين يدي القطاع العام لم تخفّف من الجهود التي تبذلها في مجال البحوث والتنمية.[٦٦]

الجدول ١٠. الارتباط الاقتصاديّ بين الإنفاق العام والقطاعات الاقتصاديّة

Sectors*	Direct ownership and provision	Procure-ment	Investment, subsidy, guarantee	Examples
A – Agriculture	x	x	x	Farm subsidies in EU, USA, Japan etc.;
B – Mining			x	Concessions and subsidies
C – Manufacturing	x	x	x	Arms purchases, medical equipment, drugs etc. ; motor industry bailouts, 'scrappage' schemes;
D – Electricity, gas	x		x	Public utilities; subsidies for green energy; public finance for transmission lines
E – Water and sewerage	x		x	Public utilities; public finance for investments;
F – Construction		x	x	Road, rail, bridges, tunnels, housing; PPP guarantees
G – Wholesale and retail trade	x			Public markets
H – Transportation	x	x	x	Public rail and bus; outsourced services; fares subsidies
I – Accommodation and food	x	x		In-house and outsourced catering services
J – Information and communication	x	x	x	Publicly owned telecoms and cable; outsourced computing services; public finance for fibre-optics
K – Finance and insurance	x		x	Publicly owned banks and insurance companies; bailouts, guarantees for account holders, PPPs
L – Real estate	x		x	Public housing; subsidised housing
M – Professional services	x	x	x	Government scientists, legal services etc.; outsourced services; R&D subsidies
N – Administrative services	x	x		Employment agencies; security and building services
O – Public administration	x	x		Central and local government, social security systems; outsourced services
P – Education	x		x	Public education; subsidies and tax relief for private schools
Q – Healthcare	x	x	x	Public healthcare, outsourcing, benefits and subsidies
R – Leisure	x		x	Museums and libraries; arts subsidies and tax relief

*Sectoral classification as per UN ISIC-4

المربّع و. جنرال موترز والتمويل العام

تبيّن قضيّة جنرال موترز أن منافع الملكيّة العامة ومشاكل الخدمات العامة الضعيفة تنعكس سلباً على الشركات المصنِّعة وعلى الشعب على حدّ سواء. فجنرال موترز كانت أكبر شركة مصنعّة في العالم، ولا تزال توظف حوالى ٢٤٠,٠٠٠ عامل/ة، ولكن كان لا بدّ من إنقاذها من الإفلاس في العام ٢٠٠٩ وقد أصبحت اليوم ملكاً للحكومتين الأميركيّة والكنديّة، وصندوق تملكه وتديره نقابة عمّاليّة. وتخطّط جنرال موترز إلى إطلاق عمليّة إعادة خصخصة جزئيّة في أواخر العام ٢٠١٠ من خلال بيع حوالى خمس أسهمها في البورصة.

وقد انقذ التمويل العام الشركة. حيث منحت الحكومتين الأميركيّة والكنديّة الشركة تمويلاً بقيمة ٦١ مليار دولار أميركيّ كي تتفادى الإفلاس. وتم تحويل معظم المبلغ إلى أسهم، فأصبحت الحكومة الأميركيّة تملك، في يوليو ٢٠٠٩، ٦١ في المائة من شركة جنرال موترز، والحكومة الكنديّة ١١ في المائة.

كما أنّ شركة جنرال موترز طلبت من حكومات أوروبيّة أن تمدّ الشركة بـــ٣,٣ مليار يورو بشكل قروض مضمونة، تساعد في إعادة هيكلة قسم أوبل (Opel). ولكنّها سحبت الطلب في يونيو ٢٠١٠ وصرّحت أنّها لم تعد بحاجة إلى هذه المساعدة الحكوميّة.

تسيطر النقابة الأساسيّة في شركة جنرال موترز، وهي النقابة المتّحدة للعاملين/ات في قطاع السيّارات (United Workers Auto) على حوالى ٢٠ في المائة من أسهم الشركة. ويعود السبب الرئيس لذلك إلى أنّ الولايات المتّحدة لا تتمتّع بخدمات صحيّة عامة شاملة، وبالتاليّ فإنّ منافع العناية الصحيّة قسم أساسيّ من عقود العمل، فتشكل بالتالي كلفة إضافيّة بالنسبة إلى ربّ العمل. ويملك أسهم النقابة صندوق ائتمان صحيّ أنشأته النقابة كي تأخذ على عاتقها مسؤوليّة تمويل العناية الصحيّة الخاصة بموظّفين/ات الشركة عند تقاعدهم (بالإضافة إلى موظّفين/ات من شركات أخرى تعنى بصناعة السيارات، على غرار كرايزلر وفورد). وقد منحت جنرال موترز هذا الصندوق ١٧,٥ في المائة من الأسهم وأكثر من ١٨ مليار دولار كي تسدّد هذه الموجبات؛ كما أنّ شركتَي كرايزلر وفورد دفعتا من جهتهما ١٧,٦ مليار دولار.[٦٧]

القسم الثانيّ: وظائف الإنفاق العام الاجتماعيّة والبيئية

يمكن اعتبار أن وظيفة الإنفاق العام الاجتماعيّة هي تنمية القدرات الاجتماعيّة والفردية أو السماح بتنميتها. فالأشخاص المثقّفون الذين يتمتّعون بصحّة جيّدة يملكون إمكانيّة أكبر على تنمية قدراتهم، ما يُعتَبَر أساسيّاً للتنمية الاجتماعيّة، وفق ما أشار إليه الفيلسوف وعالم الاقتصاد الهندي، الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصاديّة، أمارتيا سين[٦٨]. أمّا هذا القسم من التقرير فيدرس كيف ينفّذ الإنفاق العام هذا البعد من خلال سبل ثلاثة هي:

- زيادة المساواة، فيتشارك الجميع منافع الموارد الاقتصاديّة مشاركة متساوية؛
- زيادة الفعاليّة على مستوى تأمين خدمة قيّمة للمجتمع، على غرار العناية الصحيّة؛
- حماية البيئة وتطوير الطاقات المتجدّدة.

٦. الإنفاق العام والمساواة

٦.١. الخدمات العامة والمساواة

لا شكّ في أنّ قدراً أكبر من المساواة أفضل للجميع. فقد استخدم كتاب نُشِر مؤخّراً بعنوان *The Spirit Level* (*مستوى الروح*) المعطيات الدوليّة كي يبرهن أنّ توزيع المداخيل بصورة أكثر مساواة يؤمّن حياة أفضل للجميع. حيث يطول معدّل العيش، وينخفض معدّل وفيّات الأطفال وعدد جرائم القتل والمرض النفسي والوزن الزائد كما يقلّ عدد المساجين[٦٩]. إلاّ أنّ الأسواق تولّد توزيعاً للمداخيل غير متساوٍ أبداً، حيث يتقاضى ١٠ في المائة من الناس أجوراً طائلة في حين لا يتمتّع الأكثر فقراً إلاّ بالقليل القليل. ومن أجل الإفادة من منافع المساواة، لا بدّ من اعتماد آليّات مبنيّة على التضامن، تفرض توزيع الموارد توزيعاً أكثر عدالة. فبالتعاون مع النقابات العمّاليّة، التي يمكنها أن تجمع المداخيل على أساس الأجور في مقابل المداخيل على أساس الأرباح، يبقى الإنفاق العام أفضل آليّة لتحقيق مساواة أكبر.

الرسم ح. المشاكل الصحيّة والاجتماعيّة أسوأ في بلدان غير متساوية

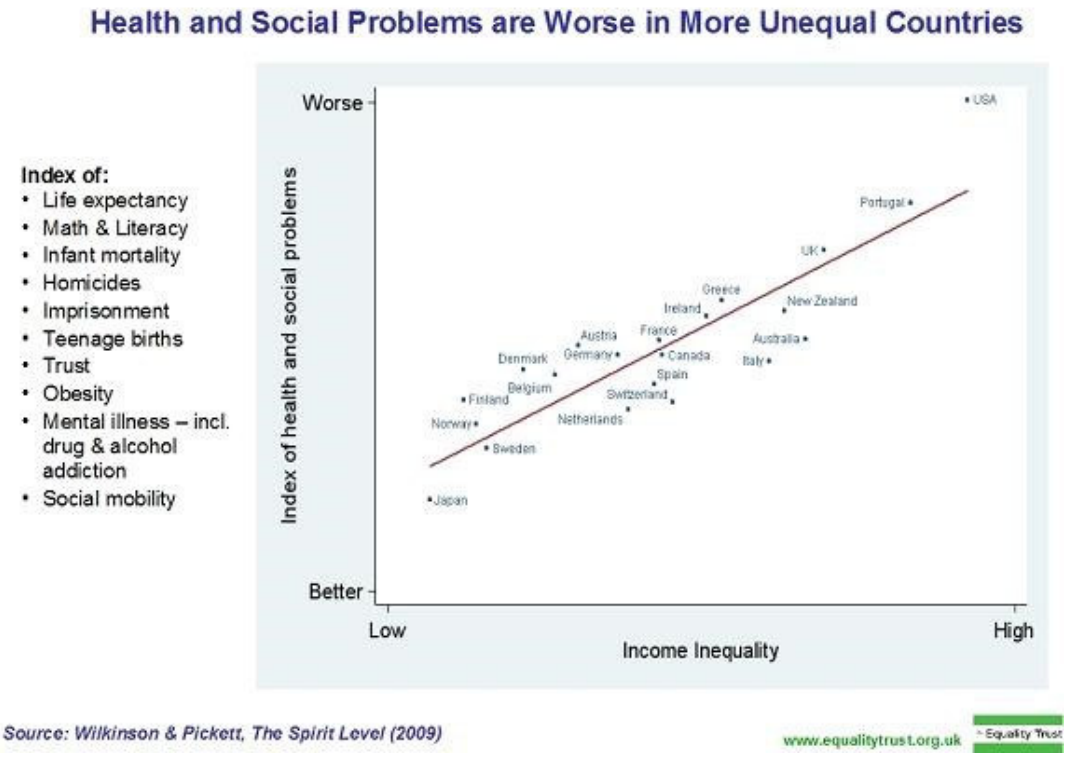

يلعب الإنفاق العام دوراً بارزاً على مستوى إعادة توزيع المداخيل. فالفرد يسدّد الضرائب وفقاً لدخله أو إنفاقه، وتُدفع بدلات المنافع للعاطلين عن العمل أو للمتقاعدين أو لمن يعتني بالأطفال (راجع الفقرة ٦.٣). إلاّ أنّ الإنفاق العام على الخدمات ينعكس انعكاساً كبيراً على إعادة التوزيع. لا سيّما خدمات الصحّة العامة والتعليم العام التي تنعكس بالطريقة نفسها على نظام الضمان الاجتماعيّ. وهذا الواقع جليّ في البلدان المرتفعة الدخل حيث الخدمات العامة أوسع نطاقاً. وقد بيّنت دراسة غطّت ٧ بلدان من الاتّحاد الأوروبّي أنّ قيمة الخدمات العامة تشكّل ثلث مجموع الدخل المتوفّر، الموزّع بطريقة متساوية أكثر من بلدان أخرى من العالم. وتتمتّع الانعكاسات ذاتها بالأهميّة نفسها في البلدان النامية حيث تأمين الخدمات العامة أفضل أشكال المساواة بين الأفراد وحيث تلعب منافع الضمان الاجتماعيّ دوراً محدوداً نسبيّاً.[٧٠]

يبيّن الجدول أدناه كيف يُتَرجَم هذا الواقع في المملكة المتّحدة. فتوزيع المدخول "الأساسيّ" – أي قبل أيّ تدخّل من الدولة– لا يحترم المساواة أبداً، حيث يتخطّى معدّل دخل ٢٠ في المائة من الأغنى، أجرَ ٢٠ في المائة من الأسر الأفقر بـــ١٥ ضعفاً. هذا ما تقدّمه السوق. ثمّ يضيف الجدول المداخيل من المنافع، التي تقدَّم إلى الأسر الأفقر عامة– ما يحسّن تحسيناً كبيراً الوضع، حيث يزيد دخل الأسر الأفقر ضعفين تقريباً، وبالتالي ينخفض المعدّل العام إلى ٧ في المائة. وهذا ما هو متوقّع عادة.

إلاّ أنّ المراحل اللاحقة تثير المفاجأة. إذ يتمّ اقتطاع الضرائب، فينخفض دخل الفرد. وتُقتَطع الضرائب المباشرة أكثر من أصحاب الدخل المرتفع – ولكن الضرائب غير المباشرة على غرار الضريبة على القيمة المضافة تقتَطع نسبة أكبر من مدخول الأسر الأفقر. وبالتاليّ، وبعد اقتطاع كلّ الضرائب، بالكاد يتغيّر توزيع المداخيل – حيث أنّ الأغنى لا يزالون يحافظون على دخل يتخطّى بـــ٧ مرّات دخل أفقر المجموعات. وبالتاليّ فإن نظام الضرائب في المملكة المتّحدة ليس تصاعديّاً إلى هذا الحدّ.

أمّا المرحلة الأخيرة فتمنح قيمة إلى منافع الخدمات العامة، لا سيّما التعليم والصحّة. وتحتسب هذه القيمة وفقاً لأي درجة تستخدم فيها كلّ مجموعة الخدمة، حيث أنّ الأسر الأفقر تستفيد أكثر لأنّها تضمّ عدداً أكبر من الأولاد والضعفاء صحيّاً على غرار المتقاعدين (على الرغم من أنّ المجموعات الأغنى تربح على مستوى دعم النقل). وتجدر الإشارة إلى أنّ قيمة هذه الخدمات بالنسبة إلى الأسر الأفقر تساوي تقريباً دخلها بعد اقتطاع الضرائب، إذا ما احتسبنا الأجور والمنافع معاً. ويبقى تأثير ذلك على عدم المساواة بنفس مستوى تأثير المنافع – حيث ينخفض المعدّل العام من ٧ إلى ٤ في المائة.

الجدول ١١. إعادة توزيع المداخيل من خلال الضرائب، والمنافع والخدمات العامة:

المملكة المتّحدة، ٢٠٠٨/٠٩.

(£ per year)	Bottom	2nd	3rd	4th	Top	All households	Ratio Top/Bottom quintile
Original income	4 970	12 020	23 305	38 321	73 810	30 485	15
plus cash benefits	6 431	7 602	5 787	3 609	1 805	5 047	
Gross income	11 401	19 622	29 092	41 930	75 615	35 532	7
less direct taxes	1 270	2 523	5 046	8 798	18 255	7 178	
less indirect taxes	2 862	3 592	4 316	5 579	7 354	4 741	
Post-tax income	7 269	13 507	19 731	27 553	50 006	23 613	7
plus benefits in kind (health, education etc.)	6 315	6 411	5 969	5 000	3 870	5 513	
Final income	13 584	19 918	25 699	32 553	53 876	29 126	4

Source: see note[71]

وتجدر الإشارة إلى أنّ تأثير الإنفاق العام والخدمات العامة على إعادة التوزيع مهمّ جدّاً لا سيّما بسبب تفاقم عدم المساواة بين حصص الربح والأجور في الاقتصاد ككلّ. فقد سُجّل تراجع طويل الأمد على مستوى حصة الأجور في أوروبّا والولايات المتّحدة واليابان خلال السنوات الـــ٣٥ الأخيرة. ما يعني أنّ العاملين/ات لم يحقّقوا إلاّ أرباحاً ضئيلة على الرغم من أنّ المستوى الصناعة ارتفع كثيراً. ففي الولايات المتّحدة مثلاً، شهد ربع القرن الممتد بين ١٩٨٠ و٢٠٠٧ ارتفاعاً على مستوى الإنتاجيّة بلغ ٧١ في المائة في حين لم ترتفع المكاسب إلاّ بنسبة ١٤ في المائة. وفي موازاة ذلك تفاقم عدم المساواة بين المداخيل المرتفعة والمداخيل المنخفضة. أمّا حصّة كافة

المداخيل التي يتقاضاها ١ في المائة من الأفراد (الذين يتقاضون أعلى الرواتب) فتضاعفت من ٨,٤ في المائة في العام ١٩٨٠ إلى ١٧,٤ في المائة في ٢٠٠٥[٧٢]. ويرتبط جزء من هذه العمليّة بالخصخصة التي تنقل النشاط الاقتصاديّ من القطاع العام، حيث حصّة الأجور مرتفعة، إلى القطاع الخاص، وبالتالي: "نتيجة للخصخصة ورفع الضوابط، حقّق رأس المال أرباحاً على حساب العمالة، في كافة المجالات تقريباً، بما أن حصص الأرباح ارتفعت مقارنة مع حصة الأجور التي انخفضت."[٧٣]

٦.٢. البنى التحتيّة والمساواة

ليس الاستثمار في البنى التحتيّة أساسيّاً للتنمية الاقتصاديّة فحسب بل ينعكس مباشرة على عدم المساواة في المداخيل أيضاً. فعندما يصل الشعب إلى الطرقات والكهرباء والاتّصالات، يتمتّع بفرصة أكبر لتحقيق مكاسب إضافيّة، وبالتاليّ فإنّ أصحاب الدخل الأكثر انخفاضاً يحقّقون أرباحاً أكبر مقارنة مع أصحاب الدخل المرتفع.

وشكّل الاعتراف بهذه المكاسب عاملاً أساسيّاً على مستوى العمليّات الديمقراطيّة في الهند، حيث يعتمد العديد من المرشحين/ات للانتخابات الشعار bijli, sadak, pani (أيّ الكهرباء والطرقات والمياه) في حملاتهم الانتخابيّة، بما أنّ المصوّتين يدركون فعلاً أهميّة هذه العوامل: فقد بيّنت عمليّات مسح غطّت الأسر في عدد من الولايات أنّ هذه البنى التحتيّة تحتّل الأولويّة في لائحة مطالب المصوّتين بالإضافة إلى التعليم.[٧٤]

الرسم ط. تحسين المساواة بفضل تطوير البنى التحتية، ١٩٩٠-٢٠٠٠، بحسب المناطق

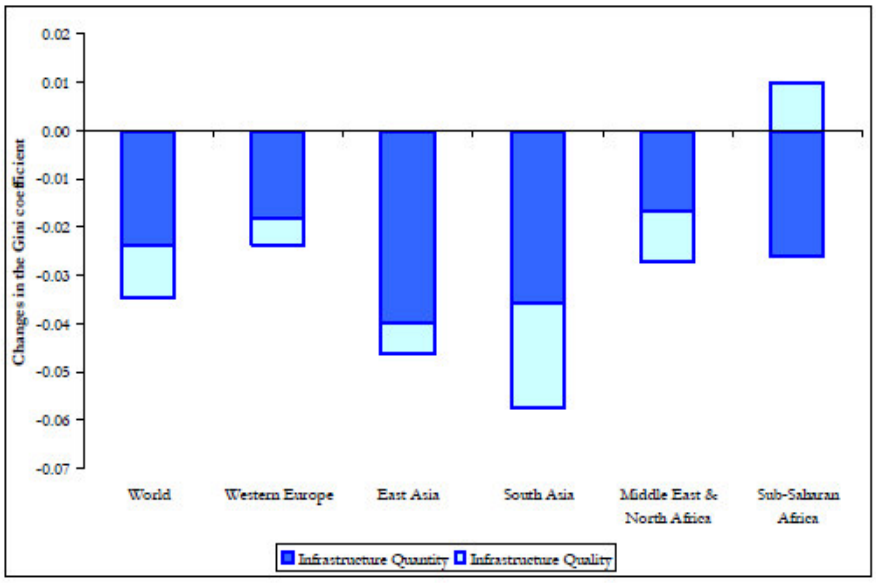

Source: Calderon and Serven 2008[75]

٦.٣. المنافع والمساواة

تدعم أنظمة الضمان الاجتماعيّ المستضعفين والفقراء من خلال تقديم المنافع فتزيد الدخل. وهذه الأنظمة قويّة في البلدان المرتفعة الدخل التي تدفع حوالى ١٣ في المائة من إجمالي الناتج المحليّ لتؤمّن معاشات التقاعد إلى المسنّين، والمنافع الخاصة بالأولاد إلى الشباب، وبدلات البطالة لمن ليس له عمل. وتعيد عادة أنظمة المنافع توزيع المداخيل، ويمكن عامة الجميع تحمّل كلفتها: "يمكن أكثر البلدان فقراً تحمّل الكلفة المترتّبة، ولكنّ وضعها في متناول الجميع يتطلّب إدارة سياسيّة."[٧٦]

ولا يمكن الاستخفاف أبداً بتأثير هذه العمليّة على المجتمع، ويبيّن ذلك جليّاً مثال البرازيل. فقد ضمّت البلاد أكثر المجتمعات غير المتساوية في العالم، ولكنّها أصبحت يوماً بعد يوم أكثر مساواة نتيجة لسياسات حكوميّة جديدة خاصة بالإنفاق العام. فوحدة قياس عدم المساواة تراجعت من ٠,٥٩ في العام ٢٠٠١ إلى ٠,٥٣ في العام ٢٠٠٧. وقد شكّل الإنفاق العام محوراً أساسيّاً من العمليّة: فثلث هذه المساواة الأكبر حُقِّق بفضل تحسين الوصول إلى التعليم، وثلثه بفضل تحسين منافع الدولة ومعدّلات الحدّ الأدنى للأجور.

وقد ساعد هذا القدر الأكبر من المساواة في التخفيف من تبعات الركود: "قد يكون نموّ السوق المحليّة والتغيّرات في هيكليّة الطلب التي تمّ استحداثها خلال العقد الأخير من بين الأسباب التي منعت الأزمة الماليّة والاقتصاديّة من اجتياح البرازيل بالحدّة نفسها التي أصابت بها بلدان أخرى. وبالتاليّ، حفّذت هذه الخطوات نماذجَ إعادة توزيع المداخيل."[٧٧]

الرسم ي. البرازيل: أسرع نموّ لدخل الأسر الفقيرة، ٢٠٠١-٢٠٠٧

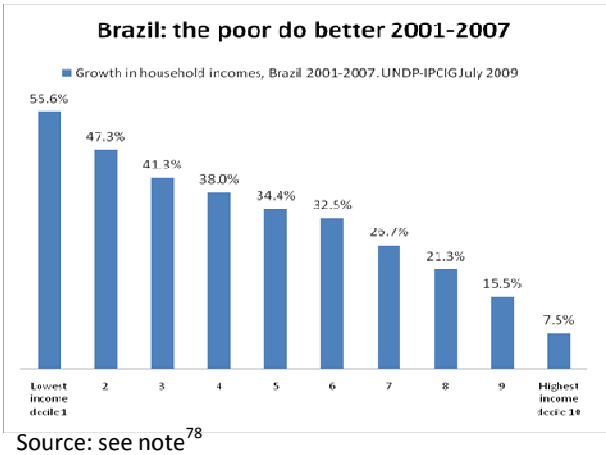

Source: see note[78]

ومن ناحية أخرى، تزداد أهميّة معاشات التقاعد يوماً بعد يوم في البلدان النامية. فالخطط الخاصة غير صالحة إلاّ بالنسبة إلى من يمكنه الادّخار، وبالتاليّ لا بدّ من الاعتماد على الدولة من أجل استئصال الفقر. كما أنّ الخطط المبنيّة على المساهمات لم تساعد العديد من النساء أو مَن عمل في الاقتصادات غير المنظّمة، والمنافع وفقاً للوضع الماليّ تستبعد العديد من الأشخاص. فأكثر السبل فعاليّة لتأمين معاشات التقاعد واستئصال فقر المسنين هو عبر معاشات التقاعد الثابتة وتموّلها من خلال الضرائب. كما أنّ معاشات التقاعد تمنح المرأة معاشاً متساو مع الرجل، في حال لم تتمتّع بنفس فرص التوظيف. ومن بين البلدان المتطوّرة، اعتمدت نيوزيلندا هذه السياسة فنجحت في استئصال الفقر لدى المسنّين.

كما أنّ خططاً مماثلة اعتُمِدَت في البلدان النامية قد نجحت – كما هو الحال في موريشيوس، حيث انخفضت نسبة الفقر على مستوى الأسر المسنّة من ٣٠ في المائة إلى ٦ في المائة، وفي ناميبيا، حيث يبقى معاش التقاعد مصدر الدخل الوحيد للعديد من الأسر المسنّة. ويمكن تأمين هذا النوع من معاشات التقاعد حتّى في البلدان النامية. فالخطط في بوتسوانا مثلاً لا تتخطّى ٣ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ؛ وفي موريشيوس ١,٧ في المائة، وفي النيبال ١ في المائة.[٧٩]

الرسم ي. حصّة معاشات التقاعد من دخل العامل/ة، بحسب خطط تقاعد عامة وخاصة

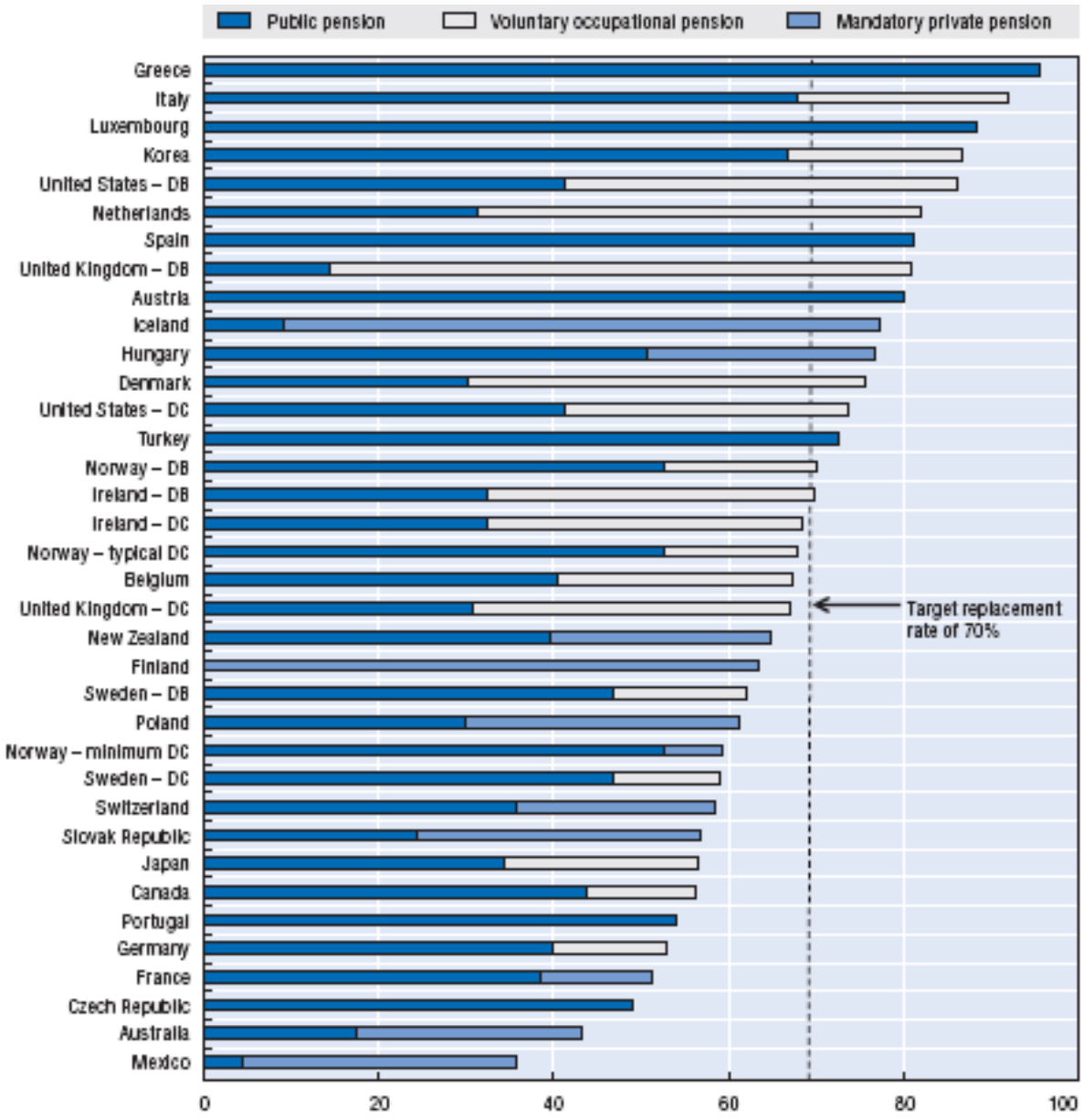

Source: OECD Benefit adequacy www.oecd.org/daf/pensions/outlook

٧. فعاليّة الخدمات العامة وفاعليّتها

تعود مزايا الإنفاق العام عامة إلى فعاليّة الخدمات العامة نسبيّاً كسبيل لتأمين خدمات تفيد المجتمع ككلّ. ويمكن تلمّس هذا البعد من خلال درس خدمات خاصة.

يعرض هذا الجزء من التقرير مزايا خدمات العناية الصحيّة، ويبيّن إلى أيّ مدى هي أكثر فعاليّة وفاعليّة من نظام مبني على العناية الصحيّة الخاصة؛ ويلي ذلك ملاحظة تشير إلى أيّ مدى يكون تأمين القطاع العام المنازل أكثر فعاليّة من إلزام الجميع بمحاول شراء منزل تعرضه السوق، وهو في الواقع نظام أدّى إلى أزمة رهون عقارية لا يمكن تسديدها.

٧.١. فعاليّة خدمات العناية الصحيّة العامة وفاعليّتها

ترتفع نسبة الإنفاق على العناية الصحيّة في البلدان التي يرتفع فيها إجماليّ الناتج المحليّ، كما يبيّنه الجدول أدناه. وتتضمّن المعطيات الإنفاق العام والخاص، إلاّ أنّ الإنفاق العام يغلب في كافة البلدان المنتسبة إلى منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، باستثناء المكسيك والولايات المتّحدة. وهناك سبب وجيه يبرّر هذا الواقع.

إذ تبيّن مقارنة المعطيات بين الولايات المتّحدة والبلدان الأخرى العضو في منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ أنّ نظام العناية الصحيّة المبنيّ على الإنفاق الخاص *أقل فعاليّة* من الأنظمة المبنيّة على الإنفاق العام. ونتيجة لذلك، ينعكس الإنفاق العام على العناية الصحيّة إيجاباً على النموّ الاقتصاديّ، بعكس الإنفاق الخاص.[٨٠]

الرسم ل. النفقات الصحيّة للفرد، وإجماليّ الناتج المحليّ للفرد، بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، ٢٠٠١

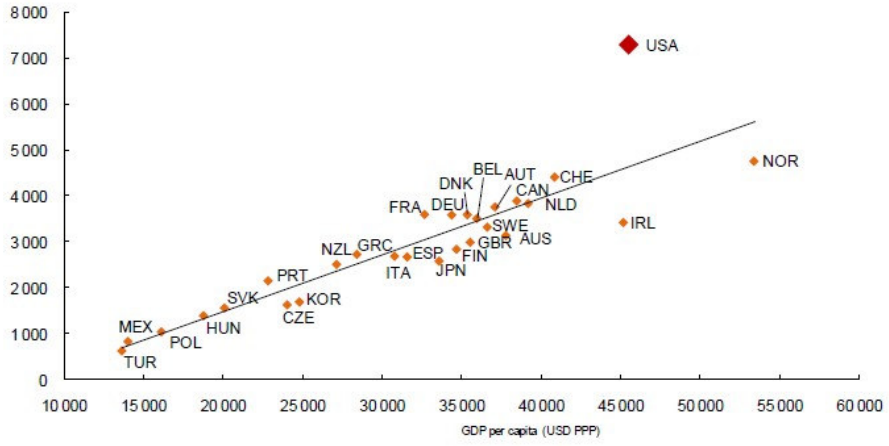

Source: OECD Health Data 2009

يبيّن نظام العناية الصحيّة في الولايات المتّحدة عدم فعاليّة النظام الخاص. وتبرز هذه المعطيات لسببين اثنين. أوّلاً، يعتمد معظم النفقات على التأمين الخاص وتكمّله سلسلة من الدعم الحكوميّ. وثانياً، تتخطّى النفقات حدود المعقول. ففي العام ٢٠٠٧، دفعت الولايات المتّحدة ١٦.٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ على العناية الصحيّة، وهي نسبة تخطّت بأشواط ما دفعه أيّ بلد آخر من منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، وتخطّى بضعفين تقريباً معدّل الدول الأعضاء الذي بلغ ٨,٩ في المائة. ولا يعود سبب ذلك أبداً إلى حاجات أكبر: فـــ١٢،٥ في المائة فقط من الشعب تخطّى ٦٥ عاماً، مقارنة مع ٧،١٦ في المائة في أوروبّا، و٢١,٥ في المائة في اليابان؛ ولا يمرض الأميركيون أكثر منهم كافة شعوب البلدان المنتسبة إلى منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ. أمّا الإفراط في الإنفاق فيعود إلى الأسعار المرتفعة كثيراً التي تُدفَع مقابل الأدوية والمستشفيات؛ وإلى الإفراط في التحاليل والصور، وبعض العمليّات الجراحيّة؛ والنفقات الإداريّة المرتفعة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الإنفاق المرتفعة لا تولّد نتائج أفضل: فما من برهان يثبت المكاسب الطبيّة التي تتأتّى عن العمليّات والتحاليل الإضافيّة؛ كما أنّ شركات الأدوية الأميركيّة أقل ابتكاراً من الشركات الأوروبيّة؛ ومن ناحية أخرى لا يستخدم القطاع الطبّي تكنولوجيا المعلومات على غرار سجلاّت المرضى الإلكترونيّة. وبالتاليّ، وبعبارات اقتصاديّة يبقى النظام أقل فعاليّة من الأنظمة الصحيّة العامة في بلدان أخرى.

الرسم م. النفقات الصحيّة للفرد (عام وخاص)، بالدولار الأميركيّ، ٢٠٠٧، منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ

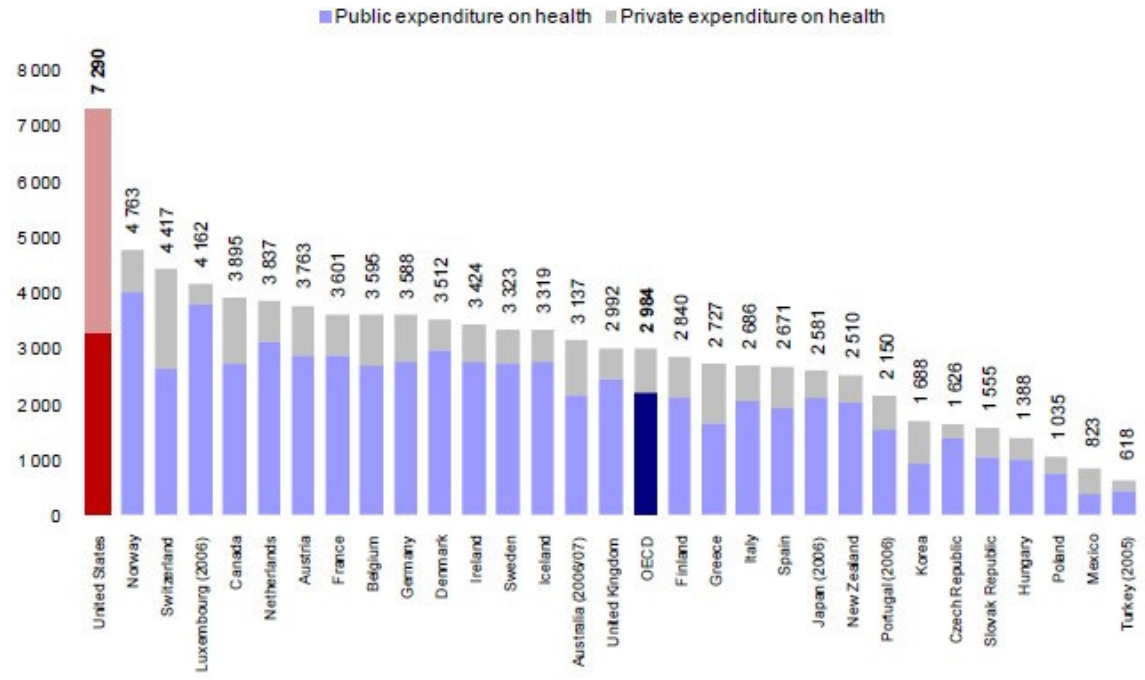

Source: OECD Health Data 2009

كما أنّ النظام بعيد كلّ البعد عن كونه فاعلاً: ففي العام ٢٠٠٦، بلغ إجماليّ معدّل العمر في الولايات المتّحدة ٧٨,١ سنة، وهو معدّل أدنى من كلّ بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تسجّل نفس مستوى الغنى، وأدنى حتّى من معدّلات بعض البلدان النامية، بما فيها كوبا وكوستاريكا. أمّا معدّل وفيّات الأطفال في الولايات المتّحدة فيسجّل ٦,٧ وفاة لكلّ ١٠٠٠ ولادة – وهو معدّل أسوأ من كلّ دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باستثناء المكسيك وتركيا، وتخطّى معدّل الجمهوريّة التشيكيّة وفنلدا وإسلاندا واليابان والنروج والبرتغال والسويد بضعفين. وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ الولايات المتّحدة والمكسيك وتركيا وحدها لم تحقّق التغطية الصحيّة الشاملة من بين دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ.

وفي غياب الخدمات الصحيّة المموّلة من القطاع العام، قد يقع تمويل خدمات العناية الصحيّة الجماعيّة على عاتق ربّ العمل إن من خلال التشريعات أم من خلال تحرّك عمّاليّ جماعيّ. ففي الولايات المتّحدة، تشكّل منافع العناية الصحيّة عنصراً مهمّاً من التفاوض الجماعيّ، وعنصراً أساسيّاً من التنظيم النقابيّ، لأنّ النقابات تفاوض على خطط يموّلها ربّ العمل من أجل تأمين الوقاية من المرض. وتأتي كلفة هذا النوع من التأمين مرتفعة على مستوى الكلفة العمّاليّة غير المباشرة، وتشكّل ١٢ في المائة من إجماليّ الأجور. ولهذه السياسة التأثير نفسه على ربّ العمل إذا ما قدّم مساهمات إلى خطط التأمين الاجتماعيّ، إلاّ أنّها ليست متساوية عند جميع أرباب العمل كما أنّها ليست إلزاميّة. وبالتالي تكون الشركات في موقف لا يراعيها مقارنة مع الشركات المنتشرة في بلدان يؤمّن فيها القطاع العام تمويل العناية الصحيّة.

الجدول ١٢. وفيّات الأطفال، الوفيّات على كلّ ١٠٠٠ ولادة، ٢٠٠٦، منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ

Australia	4.7
Austria	3.6
Belgium	4.0
Canada	5.0
Czech Republic	3.3
Denmark	3.8
Finland	2.8
France	3.8
Germany	3.8
Greece	3.7
Hungary	5.7
Iceland	1.4
Ireland	3.7
Italy	3.7
Japan	2.6
Korea	4.1
Luxembourg	2.5

Mexico	16.2
Netherlands	4.4
New Zealand	5.2
Norway	3.2
Poland	6.0
Portugal	3.3
Slovak Republic	6.6
Spain	3.8
Sweden	2.8
Switzerland	4.4
Turkey	22.3
United Kingdom	5.0
United States	6.7

Source: OECD Health Data 2009

٧.٢. الإسكان والأزمة

ومن بين المشاكل التي تسبّبت بالأزمة الماليّة مشكلة الرهون العقاريّة العالية المخاطر. لا سيّما في الولايات المتّحدة حيث أضطرّت العائلات الأكثر فقراً على شراء منزل من خلال رهون قدّمتها مصارف كانت تسعى إلى توسيع أعمالها. وبالتاليّ خفّفت المصارف من شروط منح القروض، بما أنّها تسرّعت في تقديم الرهون إلى أكبر عدد من الناس. ولم يكن العديد من الأشخاص وقتذاك قادراً على تسديد الدفعات المتوجّبة عليه، فأمست هذه الرهون العقاريّة العالية المخاطر من الديون المعدومة التي تتحمّلها المصارف، وشكّلت عنصراً أساسيّاً من عناصر الأزمة المصرفيّة. ومن ناحية أخرى، تمّ تشجيع العديد على إعادة تمويل دينهم، وسُمح لهم بأن يستدينوا لقاء ارتفاع قيمة منزلهم "الذي لم يتحقّق بعد". وقد غذّى هذا الدين الإضافيّ الاستهلاك في الولايات المتّحدة، وحافظ على اقتصاد صحيّ، ولكنّه حضّر إلى أزمة في القطاع الإسكان. فعندما انخفضت قيمة المنازل، أدرك العديد من الأشخاص أنّها مديونون بمبالغ تتخطّى قيمة منزلهم. فأمسوا من جديد عاجزين عن تسديد الرهون. فردّت المصارف بحجز المنزل وشرّدت الآلاف من الأشخاص.

وقد تجلّت هذه المشاكل لأنّ البلدان تخلّت، أو حتّى أنّها لم تضع يوماً سياسات إسكان عامة، تهدف إلى تأمين منازل لائقة ويمكن الجميع تحمّل كلفتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ تأمين القطاع العام المنازل بإيجارات يمكن الجميع تحمّل كلفتها شكّل إحدى الخدمات العامة الأساسيّة خلال القرن العشرين. وفي موازاة ذلك، مكّنت التعاونيات التي لا تتوخّى الربح الطبقة الوسطى من شراء المنازل، بتشجيع من الحكومات وبدعمها. ومنذ ثمانينات القرن العشرين، تراجع تمويل قطاع الإسكان من قبل القطاع العام ضمن إطار الحدّ العام من دور الدولة. وفي الوقت عينه، تحولت تعاونيات البناء إلى مصارف تتوخّى الربح، مع القليل من القيود على سياسات الاقراض. وقد اعتمد هذه السياسات عدد من البلدان الأكثر غنى (على غرار الولايات المتّحدة)؛ وفي البلدان الانتقاليّة من الشيوعيّة حيث تمّت خصخصة حصّة كبيرة من أسهم الإسكان العامة؛ وفي بعض البلدان الأقلّ تقدّماً (على غرار مالاوي) حيث بيّن مسح أجري في العام ٢٠٠١ أنّ "تمويل الإسكان الرسمي في مالاوي بدائيّ... وأقلّ من ١٦ في المائة من السكان يمكنهم تحمّل كلفة شراء منزل بالطريقة التقليديّة... كما أنّه ما من دعم متوفّر للأفراد".[٨١]

أمّا اليوم فتتمّ إعادة اكتشاف دور خدمات الإسكان العامة، لا سيّما من قبل الوكالات التابعة إلى الأمم المتّحدة. فقد نظّمة اللجنة الاقتصاديّة لأوروبّا التابعة إلى الأمم المتّحدة مؤتمراً في العام ٢٠٠٤ تناول مشاكل الإسكان في البلدان الإنتقاليّة المنتشرة في أوروبّا الوسطى والشرقيّة؛ وخلصت اللجنة إلى ما يلي:

... لم يكن الاعتماد المتزايد على قوى السوق كافياً للتعويض عن تراجع دور الدولة في مجال الإسكان. ولهذا السبب، غالباً ما لا تتمّ تلبية حاجات الفقراء والمجموعات المستضعفة على مستوى الإسكان تلبية ملائمة. إلاّ أنّ توفّر المساكن التي يمكن الجميع تحمّل كلفتها أساسيّ لصحّة الفرد، ولتحقيق مجتمع متماسك اجتماعيّاً. كما أنّه عامل أساسيّ من الإنتاجيّة الاقتصاديّة: فالمساكن التي تكون بمتناول الجميع شرط مسبق لتنقّل اليد العاملة وجزء لا يتجزأ من بيئة سياسيّة تؤدّي إلى إنشاء الشركات واستحداث فرص العمل. وبعدما أدركت البلدان هذه الحقيقة، سعت إلى إيجاد سبل تسمح بحل مشاكل الإسكان التي يعانيها الأكثر عوزاً بطريقة فعّالة وفاعلة، ويبقى تأمين المساكن الاجتماعيّة أداة أساسيّة من أجل تحقيق هذا الهدف.[٨٢]

كما أنّ الإسكان قضيّة أساسيّة من قضايا الأحياء الفقيرة التي تتكاثر على حدود المدن السريعة النمو في البلدان النامية. وقد حلّت سياسات الإسكان العامة هذه المشكلة بنجاح خلال السنوات ٥٠ الأخيرة في سنغافورة وهونغ كونغ، وهما من أكثر المدن كثافة سكانيّة في أسيا. ففي المدينتين، تمّ إطلاق برامج لحلّ مشكلة تكاثر المستوطنات في الأحياء الفقيرة، وبناء مئات الآلاف من المساكن المعروضة للإيجار. وفي مرحلة لاحقة، تمّ استخدام المساكن التي تؤمّنها الدولة من أجل تأمين منازل إلى الطبقة الوسطى، من دون دعم الإيجارات. وفي سنغافورة يعيش ٨٥ في المائة من السكان في منازل تؤمّنها الدولة، من خلال عقد إيجار، أو عقد إيجار مع إمكانية الشراء يمتد على ٩٩ عاماً. وتضمن السياسات أن تضمّ العقارات والمشاريع الجديدة مزيجاً من الأعراق والمجموعات الاجتماعيّة المختلفة. أمّا في هونغ كونغ فيعيش نصف السكان – أيّ أكثر من ٣ ملايين شخص– في منازل تؤمّنها الدولة؛ مليونان منهم عبر عقود إيجار.[٨٣]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأزمة الماليّة العالميّة زادت من الحاجة إلى إعادة اكتشاف قيمة الإسكان الاجتماعيّ. ففي ذروة الأزمة، في أكتوبر ٢٠٠٨، أصدرت الأمم المتّحدة بياناً من خلال الخبيرة في شؤون الإسكان راكيل رولنيك، تشير فيه إلى أنّ الأزمة تبيّن أنّ الأسواق وحدها لا يمكنها أن تؤمّن المساكن للجميع، وطالبت فيه بإعادة تقييم سياسات الإسكان الاجتماعيّة:

"لقد باء بالفشل الظنّ بأنّ الأسواق ستؤمّن مساكن ملائمة للجميع. وتشكّل الأزمة الحالية تذكيراً صارخاً بهذا الواقع... فالمنزل ليس سلعة – ولا كناية عن أربعة جدران وسقف. هو مكان نعيش فيه بأمان،

وسلام واحترام، وهو حقّ لكلّ شخص على الأرض... فالإفراط في التفكير في ملكيّة المنزل كحلّ وحيد لضمان الوصول إلى منزل جزء من المشكلة... وتأمين المنازل الملائمة للجميع هدف يتطلّب تحقيقه سلسلة واسعة من الترتيبات، من فوائد شراء المنزل على مستوى الضرائب، إلى الحماية القانونيّة الأفضل للمستأجر/ة، ومجالات الإيجار؛ من دعم الفقراء المباشر إلى المنازل التي تملكها الدولة وسلسلة واسعة من ترتيبات الحيازة. لا يمكن للأسواق أن تؤمّن المساكن للجميع حتّى مع اعتماد التنظيمات الملائمة".[٨٤]

وقد تبع ذلك بيان آخر أصدرته المديرة التنفيذيّة لبرنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشريّة، أنّا تيبايجوكا، التي أعلنت خلال اجتماع اللجنة ذات الصلة ما يلي:

"شكّل التحضّر السريع والفوضويّ وقلة المساكن التي يمكن الجميع تحمّل كلفتها الأسباب الكامنة وراء الأزمة الماليّة الراهنة، ولا يمكن حلّ المشكلة إلاّ من خلال التمويل العام والإرادة السياسيّة... فالإسكان هو مغارة الغنى الوطنيّ، ونتاج السوق والمنفعة الاجتماعيّة على حدّ سواء."[٨٥]

٧.٣. البيئة: التمويل العام من أجل حلّ مشاكل التغيّرات المناخيّة

لا شكّ في أنّ أكبر التحديّات التي تواجه بلدان العالم حلّ مشكلة التغيّرات المناخيّة. وتتطلّب الإجراءات المطلوبة الانتقال إلى موارد الطاقة المتجدّدة من أجل توليد الكهرباء، والاستثمار في عمليّات صناعيّة ومنازل موفّرة للطاقة، وتطوير أنظمة النقل العام من أجل التخفيف من استخدام السيّارات.

وتتراوح الكلفة الإجماليّة المقدّرة المترتّبة من أجل التخفيف من انبعاثات الكربون بين ١ و٣ في المائة من إجمالي الناتج المحليّ العالميّ. وتعتبر الأمم المتّحدة أنّ ثلاثة أرباع هذه المبالغ تؤمّنها الماليّة العامة. وتبيّن هذه الأرقام أنّ الإنفاق العام يجب أن يتخطّى على المستوى العالميّ إجمالي الناتج المحليّ بـــ١,٥ في المائة، وذلك من أجل حلّ مشاكل التغيّرات المناخيّة فحسب.

وقد أطلِقت هذه العمليّة. فبرامج التحفيز التي اعتمدتها الحكومات لمكافحة الركود انطوت على العديد من مشاريع الاستثمار "الخضراء"، ويُقدَّر مجموع قيمتها بأكثر من ٤٣٦ مليار دولار – وتأتي هذه المبالغ كلّها من التمويل العام. ولن يتمّ توقيف هذه الاستثمارات عند تخطّي الأزمة: فلا بدّ من استكمال الإنفاق على هذا المستوى، لا بل زيادة الاستثمار ولعقود من أجل مكافحة التغيّرات المناخيّة.

أمّا عمليّة الانتقال إلى نماذج الطاقة المتجدّدة فتستحدث بنفسها الوظائف. وتقدّر الولايات المتّحدة أنّ الإنفاق الحكومي على مشاريع الطاقة الخضراء سيبلغ مليار دولار ويستحدث ٣٣,٠٠٠ وظيفة. وقد أعدّت مجموعات

من النقابيين/ات في عدد من البلدان اقتراحات خاصة ببرامج الاستثمار العامة من أجل توفير الطاقة واستخدامها بفعاليّة، وبالنقل العام وتطوير موارد الطاقة المتجدّدة، التي قد تستحدث ملايين الوظائف سنويّاً.

وأشارت قمّة الأمم المتّحدة بشأن التغيّر المناخيّ (COP15) المنعقدة في كوبنهايغن في ديسمبر ٢٠٠٩ إلى أنّ البلدان النامية تتطلّب استثمارات قد تبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويّاً حتّى حلول العام ٢٠١٠. أمّا صندوق النقد الدوليّ فيعتبر أنّ الماليّة العامة يجب أن تغطّي ٦٠ في المائة من هذه المبالغ، من خلال مزيج من الخطوات التاليّة: (أ) أن تقدّم الحكومات مبلغاً من ماليّتها العامة يُعتَبَر "رأس مال أساسيّ" لصندوق أخضر؛ (ب) زيادة الدين من خلال إصدار سندات حكوميّة جديدة؛ (ج) تدعم الماليّة العامة الهبات والقروض المنخفضة الفائدة؛ و(د) عائدات ضريبيّة جديدة على غرار ضريبة على انبعاثات الكربون[٨٦].

وفي موازاة ذلك، لا بدّ من توسيع برنامج التزويد بالكهرباء نفسه في البلدان النامية – وهو مشروع يتطلّب ٣٥ مليار دولار إضافيّة في السنة، ويتطلّب التمويل العام ومصادر تمويل مساعدة أخرى. ويولّد المشروع طلباً إضافيّاً على الكهرباء، ولكنّه في الوقت عينه يحلّ محل مولّدات الكرباء الملوِّثة غير الفعّالة التي تعمل على الديزل وتُستّخدَم بشكل واسع في العديد من البلدن، في المدن والأرياف على حدّ سواء حيث تغيب الروابط الكهربائيّة. ويمكن تحقيق فعاليّة أكبر من خلال استخدام التوريد العام. ففي أوغندا والفيتنام مثلاً "أدّى شراء مليون مصباح مليوريسانت مدمج بالجملة إلى تقليص كلفة المصابيح وإلى وضع حدّ لارتفاع الطلب وخفضه ٣٠ ميغاوات.[٨٧]

وتتطلّب هذه السياسات تخطيطاً وتمويلاً متماسكَين بطريقة لا يمكن السوق أن تؤمّنها. ومن بين انعكاسات ذلك أنّ السلطات العامة تبدأ باقتراح أنّ تعكس عمليّات تحرير أسواق الكهرباء في الشمال (راجع المربّع أدناه). فحتّى ضمن الأسواق المحرّرة، وحدها الشركات التي تملكها الدولة تستثمر في البحوث والتنمية؛ فالقطاع الخاص لا يستثمر أبداً في هذا المجال:

لقد شهد العقدان الفائتان تراجعاً حاداً في الاستثمار في البحوث والتنمية في مجالات الطاقة والكهرباء. وتعتبر هذه الدراسة أن هذه الظاهرة المتفشية تتأتّى بصورة أساسيّة عن عمليّات تحرير أسواق الكهرباء وخصخصتها، وقد حملت مرافق الكهرباء على تقليص الإنفاق على البحوث والتنمية. إلاّ أنّ تفحصّ المعطيات الأخيرة ذات الصلة بعشر شركات كهرباء أساسيّة في العالم يبيّن أنّها لا تعتمد جميعها السياسة نفسها. فالانخفاض الحاد في الإنفاق على البحوث تجلّى خاصة في الشركات الخاصة أو الحديثة الخصخصة في حين أنّ الشركات التي بقيت تحت سيطرة القطاع العام لم تخفّف أبداً من الجهود المذولة في هذا المجال.[٨٨]

المربّع ز. الطاقة المتجدّدة

بدأت الهيئات الرسميّة في بلدان الاتّحاد الأوروبيّ تتساءل إن كان ممكناً تأمين الاستثمارات الضرورية في ظلّ نظام كهرباء محرّر، لأنّ الطاقة المنخفضة انبعاثات الكاربون لم تُقدّم يوماً إلاّ من خلال استثمار عام. وقد أشار تقرير أعدّته المملكة المتّحدة في العام ٢٠٠٩ إلى أنّ البلدان التي تتمتّع بحصّة كبيرة من جيل خال من الكربون بنت قدراتها عبر استثمارات حكوميّة واسعة النطاق، لا من خلال الأسواق، وخلص إلى ما يلي: "أصبح العديد من البلدان يؤمّن ٧٠ في المائة من توليد الطاقة من خلال مورد منخفض انبعاثات الكربون. ولتحقيق ذلك تمّ تأمين الاستثمارات عبر تدخّل الحكومة حتّى حيثما تمّ تحرير الأسواق... لا يجب أن نقبل المخاطر والكلفة المرتبطة بترتيبات السوق القائمة [في المملكة المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ]: أمّا تغيير الترتيبات الحاليّة فضروريّ ولا يمكن تفاديه."[٨٩]

الرسم ن. البلدان التي تتمتّع بأنظمة كهرباء منخفضة انبعاثات الكربون

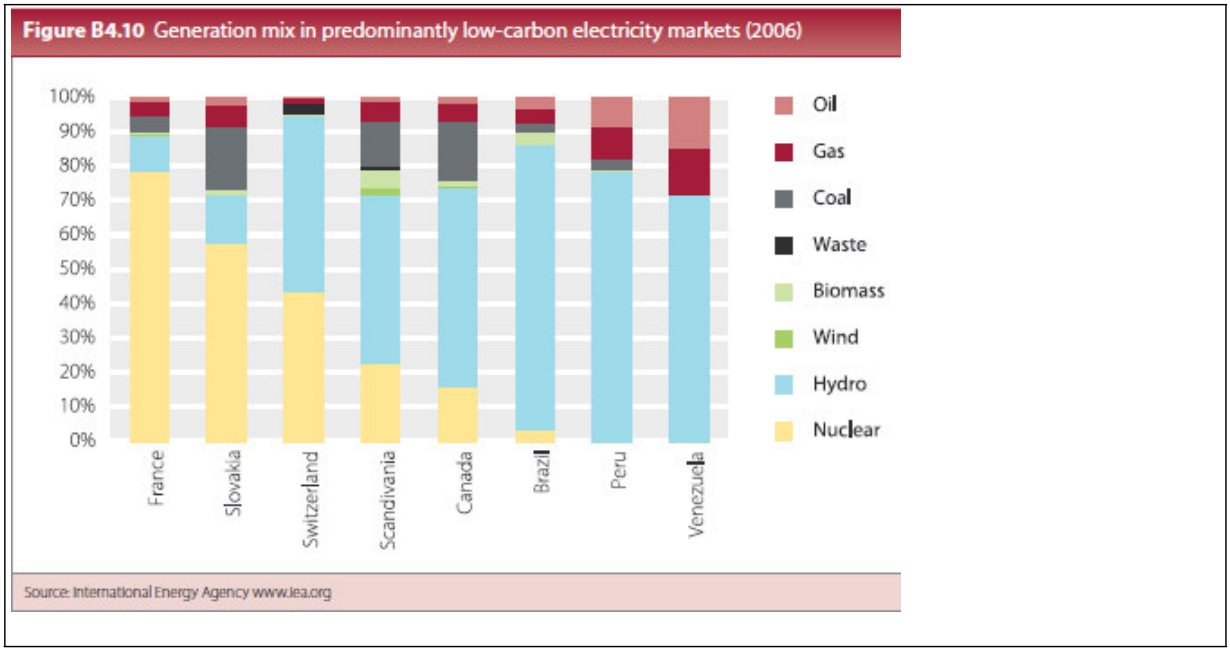

القسم الثالث: الدفع من أجل الإنفاق العام: الضرائب

"يشبه محصّلو الضرائب النحل الذي يجمع الرحيق من الورود من دون أن يزعجها، ولكنّ في خضّم عمله يلقّح الزهر كي يتمكّن من أن ينمو فيحمل الثمار."

براناب مخرج، وزير الماليّة في الهند، الخطاب الخاص بالميزانيّة، يوليو ٢٠٠٩

ولا بدّ من تمويل الإنفاق العام. وتبقى الضرائب مصدر التمويل الرئيس (بالإضافة إلى مساهمات الضمان الاجتماعيّ)، وقد يأتي بعض التمويل من البلدان النامية. يدرس هذا القسم مسألة إلى أي مدى يمكن الجميع تحمّل كلفة الضرائب، وكيف يمكن مشاركة عبء الدين بطريقة عادلة. كما ينظر في العجز والدين الحكوميَّين، والمستخدمَين من أجل سدّ الهوّة بين الضرائب والإنفاق، ودور هذا الدين على المستوى الاقتصاديّ– لا سيّما في ظلّ أزمة اقتصاديّة. ويدرس أخيراً الدور الوهميّ والمضرّ للشراكات بين القطاعين العام والخاص في السعي إلى إخفاء الدين العام.

٨. إمكانيّة الجميع تحمّل التسديد: مستوى الضرائب

تتجلّى علاقة واضحة وإيجابيّة بين مستويات الضرائب المرتفعة وارتفاع إجماليّ الناتج المحليّ، وفق ما جاء في الرسم أدناه. حتّى أنّ البنك الدوليّ يلفت الانتباه إلى العلاقة الممكنة بين مستويات الضرائب الأكثر ارتفاعاً والنتائج الاقتصاديّة. وخلال مناقشة الحاجة إلى تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة، صرّح البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ ما يلي: "تكمن المشكلة في العديد من البلدان في إمكانيّة جمع عائدات كافية من أجل تأمين البنى التحتيّة الأساسيّة وخدمات التنمية البشريّة."[٩٠]

على الرغم من أنّ عائدات الضرائب بدأت تسجّل ارتفاعاً ملحوظاً في البلدان المتوسّطة الدخل، لا تسجّل البلدان الأفقر أيّ تقدّم يُذكر على هذا المستوى. وتجدر الإشارة إلى أنّ الضرائب غير المباشرة هي التي سجّلت أكبر ارتفاعاً مع العلم أنّها الأقل تصاعداً وهي أكثر ما تستهدف الفقراء. كما أنّ الضرائب المباشرة على المدخول سجّلت ارتفاعاً بطيئاً، لأنّ معدّل الضرائب على أرباح الشركات انخفض تماشياً مع ما نصح به صندوق النقد الدوليّ. ومن ناحية أخرى، سجّلت الضرائب على التجارة ركوداً أو انخفاضاً، بسبب تحرير التجارة من خلال منظّمة التجارة العالميّة التي تفرض على البلدان أن تخفّف من الضرائب التي تفرضها على الاستيراد والتصدير.

الرسم ر. نسبة العائدات الضريبيّة من ارتفاع إجماليّ الناتج المحليّ عندما يرتفع

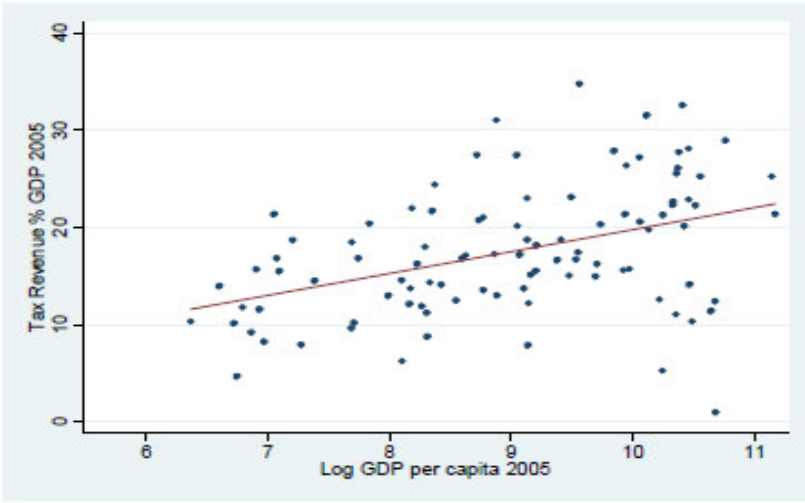

Source: DIE 2009[91]

الجدول ١٣. نسبة العائدات الضريبيّة من إجماليّ الناتج المحليّ في بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٧٥–٢٠٠٨

	Total tax revenue as percentage of GDP							
	1975	1985	1990	1995	2000	2006	2007	2008 Provisional
OECD Total	29.4	32.6	33.7	34.7	36.0	35.8	35.8	
of which:								
EU 15	32.1	37.5	38.1	39.0	40.6	39.8	39.7	
Japan	20.8	27.4	29.1	26.8	27.0	28.0	28.3	
United States	25.6	25.6	27.3	27.9	29.9	28.2	28.3	26.9

Source: OECD tax database www.oecd.org/ctp/taxdatabase

الجدول ١٤. نسبة العائدات الحكوميّة في البلدان المنخفضة الدخل من إجماليّ الناتج المحليّ، ١٩٩٠-٢٠٠٦

		Sub-Saharan Africa			South and south-east Asia			Central Asia		
		1990–1994	1995–1999	2000–2006	1990–1994	1995–1999	2000–2006	1990–1994	1995–1999	2000–2006
Direct taxes		2.9	3.3	3.8		2.2	3.1		7.5	9.2
Indirect taxes		3.5	3.9	5.0		3.8	4.6		8.4	10.0
Trade taxes		3.8	3.9	4.1		3.1	2.2		1.7	1.8
Total taxation		10.9	11.8	12.9	-	9.8	10.6	-	18.5	21.9
Total revenue		13.3	14.1	15.6	-	12.5	13.7	-	21.8	25.2

Source: McKinley and Kirili 2009[92]

٩. الإنصاف: عبء الدين

٩.١. مصادر العائدات الحكوميّة: الضرائب والضمان والرسوم وغيرها

من أهم مصادر تمويل الماليّة العامة الضرائب، إلاّ أنّ الخدمات العامة مموّلة أيضاً من خلال:

- الرسوم المفروضة على مستخدمي الخدمات العامة، على غرار بدلات النقل العام التي يسدّدها الركّاب؛
- أشكال الضمان المختلفة، بما في ذلك مساهمات الضمان الاجتماعيّ أو الصحيّ التي يسدّدها الموظّفون/ات؛
- القروض الحكوميّة، على غرار القروض من المصارف الإنمائيّة أو بيع السندات؛
- المداخيل التي تؤمّنها المساعدات الدوليّة (أو صناديق التضامن الإقليميّة ضمن الاتّحاد الأوروبيّ)؛
- الأرباح التي تدّرها المؤسّسات التي تملكها الدولة وتبرّعات المؤسّسات الخيريّة.

ويفصّل الجدول أدناه أنواع الضرائب الأساسيّة. ولا شكّ في أنّ أكثر أشكال الضرائب إنصافاً هي تلك التي تكون تصاعديّة إلى أقصى الحدود، حيث يزيد عبء الدين مع ارتفاع المدخول والثروة. أمّا الضريبة التصاعديّة الأساسيّة فهي ضريبة الدخل، والضرائب على الشركات والضرائب على الأملاك.

الجدول ١٥. مصادر العائدات الحكوميّة

	Progressive	**Type**	**Example**
Taxation	Yes	Income tax	Income tax
	No	Sales/consumption tax	Value added tax (VAT), petrol tax
	No	Trade taxes	Import duties
	Yes	Property tax	Rates, estate tax
	Yes	Corporate taxes	Profits tax, capital gains tax, transaction taxes
Insurance	No	Social insurance	Pension contributions, unemployment insurance
	No	Health insurance	Health insurance premiums
Other	No		Licence fees,
Charges	No	Utility charges	Water charges, electricity charges, fares
	No	Service charges	Education fees, housing rents, drugs charges
Borrowing	No	Bonds	Government, municipal bonds
	No	Loans	Borrowing from banks, development banks
Other	Yes	Aid	Aid budgets of rich countries
	No	Profits	Surplus of state or municipal companies, interest on loans
	No	Donations	Charity, voluntary labour

ابتعدت التوجّهات الضريبيّة الأساسيّة التي طغت على السنوات العشرين الأخيرة كل البعد عن الضرائب التصاعديّة. حيث مورِسَت ضغوط حثيثة من أجل تعزيز دور الضريبة على القيمة المباشرة؛ في حين تراجعت نسبة الضرائب المفروضة على الشركات. ومن ناحية أخرى، تم خفض الضرائب المفروضة على التجارة تطبيقاً لسياسات تحرير التجارة التي فرضتها منظّمة التجارة العالميّة. وقد حمل هذا الوضع كلّه البلدان المنخفضة والمتوسّطة الدخل على زيادة ضرائبها الأخرى بكلّ بساطة كي تحافظ على مستوى العائدات ذاته، بما أنّ عائدات الضرائب على التجارة انخفضت.[٩٣]

الجدول ١٦. العائدات الضريبيّة (باستثناء الضمان الاجتماعيّ) وفقاً لنوع الضريبة والمداخيل

Income group	Total Taxes as % of GDP	… of which (as % of GDP):				
		Profits tax	personal income tax	Consumption taxes	Trade taxes	Other
Lower	14.1	2.7	2.3	6.1	2.3	0.7
Lower middle	16.7	2.6	2.7	8.7	1.6	1.1
Upper middle	20.2	1.8	4.1	10.7	1.1	2.5
Total, lower and middle	17.6	2.3	3.2	9.0	1.5	1.6
High	25.0	2.4	11.2	8.2	0.2	

Source: Gordon and Lei 2009[94]

المربّع ط. النظام الضريبي في غانا

إنّ مستوى الضرائب في غانا مرتفع بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل. وقد رفعت البلاد من مستوى عائداتها الضريبيّة من ٤,٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في العام ١٩٨٢ إلى ٢١,٦ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في العام ٢٠٠٧. كما أنّ ميزانيّة العام ٢٠١٠ تحدّد مستوى الجباية بـــ٢٣,٤ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ كعائدات ضريبية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإصلاحات التي شهدتها ثمانينات القرن العشرين تأثّرت بشدّة بصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ وجهات مانحة دوليّة أخرى، مع التركيز على نقل عبء الضرائب من المنتجين الزراعيين إلى المستهلكين عبر الضريبة على القيمة المضافة. إلاّ أنّ الضريبة على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تنازليّة، وبالتاليّ يقع العبء على عاتق العامل العاديّ الذي يدفع كامل مدخوله على السلع الاستهلاكيّة.

وقد أوجدت غانا بعض العلاقات الخاصة بين الضرائب والخدمات العامة:

- ٢,٥ في المائة من الضريبة على القيمة المضافة مخصّص للتعليم؛
- و٢,٥ في المائة من الضريبة على القيمة المضافة مخصّص لضمان الصحّة الاجتماعيّ؛
- و٢٠ في المائة من الضريبة على خدمات الاتّصالات مخصّص لخطّة وطنيّة لعمالة الشباب.

كما سعت ميزانيّة العام ٢٠١٠ إلى تحقيق انتقال أساسيّ من سياسات ضريبيّة طبعها البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، إلى زيادة ضريبة الدخل المباشرة وإعادة اعتماد بعض الضرائب التجاريّة. وتهدف الميزانيّة إلى زيادة الضرائب المباشرة بنسبة ٩,٨ في المائة من خلال: زيادة الإتاوات على الصناعات الاستخراجيّة فتبلغ ٦ في المائة؛ زيادة رسوم الطرق وتسجيل السيّارات والإيجار؛ ومن خلال إعادة فرض ضريبة قدرها ٤٠ في المائة على استيراد الأرز، والدواجن والزيت النباتي.

٩.٢. الضريبة على الأملاك والأراضي

تبلغ الضريبة على الأملاك حوالى ٢,١ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان المرتفعة الدخل، ولكنّها لا تتخطّى ٠,٦ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان النامية. ومن فوائد الضريبة على الأملاك أنّها عادلة، ويصعب تفاديها وتنعكس على من يملك أصولاً زادت قيمتها بفضل الخدمات العامة والبنى التحتيّة. وفي حال رفعت البلدان النامية الضرائب المفروضة على الأملاك إلى ٢,٥ في المائة، يمكنها أن تموّل الحكومات المحليّة – ففي تايلندا مثلاً يمكن هكذا ضريبة أن تموّل *كلّ* إنفاق الحكومة المحلية.

ومن ناحية أخرى، تكون الضريبة على الأراضي أوسع بعد، بما أنّها تغطيّ كافة الأراضيّ، لا تلك التي شُيّدت عليها المباني فحسب. كما تغطّي القيمة التي يحصّلها المالك بفضل النمو الاقتصاديّ وارتفاع أسعار الممتلكات. وتجدر الإشارة إلى أنّ هونغ كونغ تفرض ضريبة على الأراضيّ وتبلغ ٣٨ في المائة من مداخيلها. كما أنّ الحكومات المحليّة الأستراليّة تستخدم الضريبة على الأراضيّ، وتدرس الحكومة حاليّاً توسيع هذه الضريبة كي تغطّي كافة الممتلكات التجاريّة والصناعيّة. وتعتمد تايلاندا قانوناً جديداً يسمح للبلديات بأن تفرض ضريبة على قيمة الأراضيّ، وأن تفرض الضعفين على الأراضي غير المستخدمة.[٩٥]

ويطلق العديد من البلدان الحملات من أجل فرض ضريبة على الأراضي، على غرار لاتفيا، حيث تجادل مجموعة من رجال الاقتصاد وغيرهم أنّ اعتماد ضريبة على الأراضي بديل لخفض الإنفاق العام الوحشي الذي اعتمده عدد من البلدان. وقد طالب الكثير بفرض ضريبة على الأراضي، بمن فيهم آدم سميث، وتوم باين وونستون تشيرشل، وقد أشاروا إلى ما يلي:

> يتمّ شق الطرقات والشوارع وتُحَسَن الخدمات، وتحوّل الكهرباء الليل إلى نهار، وتصل المياه إلى خزّانات في جبال تبعد مئات الأميال – وفي غضون ذلك لا يحرّك المالك ساكناً. فكّل هذه التحسينات ممكنة بفضل عمل آشخاص آخرين والكلفة المترتّبة عليهم وبفضل المكلّفين بالضريبة. ولا يساهم محتكر الأرض في أيّ من هذه التحسينات على الرغم من أنّ قيمة أرضه ترتفع مع كلّ تحسين يطرأ. كما أنّه لا يقدّم أيّ خدمة إلى المجتمع، ولا يساهم قدر أنملة بالرفاه العام، ولا بالعمليّة التي تؤدّي إلى غناه.[٩٦]

الجدول ١٧. حصّة الضرائب على الأملاك من إجماليّ الناتج المحلّي

	1990s	2000s
OECD countries	1.4	2.1
	0.4	0.6
Transition countries	0.5	0.7

Roy Bahl 2009[97]

٩.٣. الضرائب المفروضة على الشركات

لا شكّ في أنّه على الشركات أن تدفع ضرائب أكثر بكثير مما تدفعه اليوم. فأرباحها تأكل ثلث الاقتصاد، على الرغم من أنّها تدفع ضرائب لا تتخطّى عشر أرباحها. وهذا ليس غير عادل فحسب بل يتسبّب بمعدّل بطالة أعلى. فالشركات تصرف أقل من أرباحها، من مصروف الأفراد من مدخولهم، وبالتاليّ فإنّ فرض ضرائب على الأرباح لا يؤثّر كثيراً على إجماليّ الطلب في الاقتصاد، وبالتالي هناك عدد أكبر من الوظائف ككلّ.[٩٨]

وتجدر الإشارة إلى أنّ عائدات الشركات تراجعت إلى ٤,٢ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في العام ١٩٨٥، وإلى ٢,٤ في المائة في العام ٢٠٠٨، ويعود سبب ذلك إلى ضغوط السياسات أو إلى أشكال التهرّب من الضرائب المختلفة. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت حصّة أرباح الشركات من إجماليّ الناتج المحليّ في بلدان منظّمة التعاون والتنمية الأساسيّة وبلغت حوالى ٣٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ مقارنة مع أوائل ثمانينات القرن العشرين حيث لم تتخطَّ ٢٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ. إلاّ أنّ المعدّل الفعلّي للضرائب التي تمّ تسديدها تراجعت إلى النصف. فلو أنّ الشركات لا تزال تدفع المعدّلات الفعليّة نفسها كما في ثمانينات القرن العشرين، لساهمت بـــ٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ. ولكن، في الواقع، لم تعد تسدد نصف العائدات فلا بدّ من تأمينها من مصادر أخرى.

وقد أصبح اليوم مستوى الضرائب المنخفض الذي تسدّده الشركات مسألة بارزة. فأرباح الشركات لم تنتعش من الركود في منتصف العام ٢٠١٠ فحسب، بل أنّها سجّلت حتّى أرقاماً قياسيّة لم تسجّلها يوماً.

الرسم ع. العائدات الضريبيّة من مدخول الشركات في بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصاديّ، ١٩٨٥-٢٠٠٨

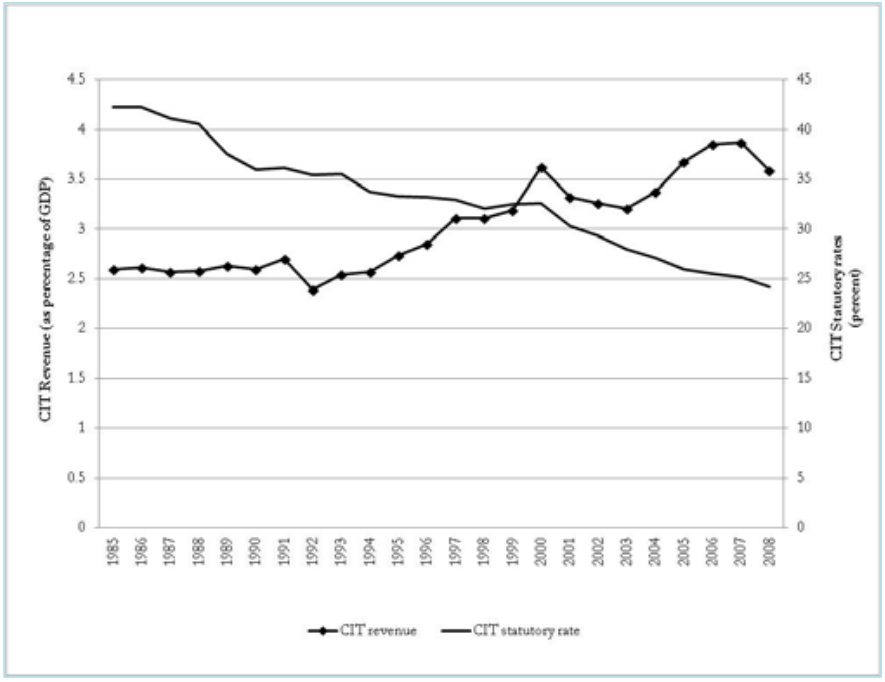

Source: IMF 2010[99]

الرسم ف. حصّة الأجور/الأرباح من إجماليّ الناتج المحليّ، الاتّحاد الأوروبيّ/ الولايات المتّحدة/ اليابان، بين ١٩٦٠ و٢٠٠٨

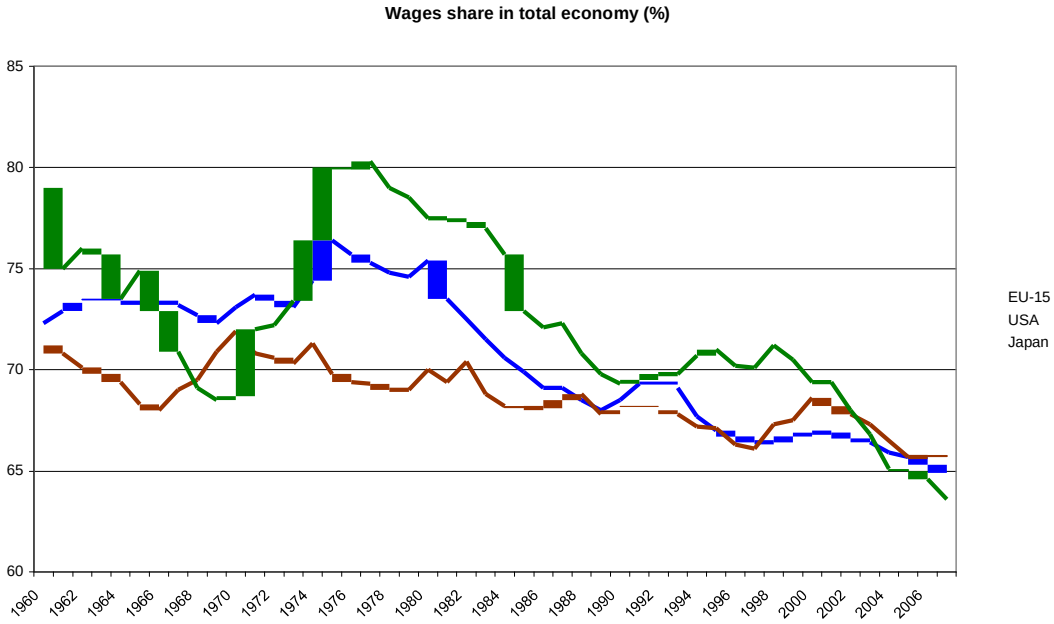

الرسم ص. أرباح الشركات في الولايات المتّحدة، بين ١٩٩٠–٢٠١٠

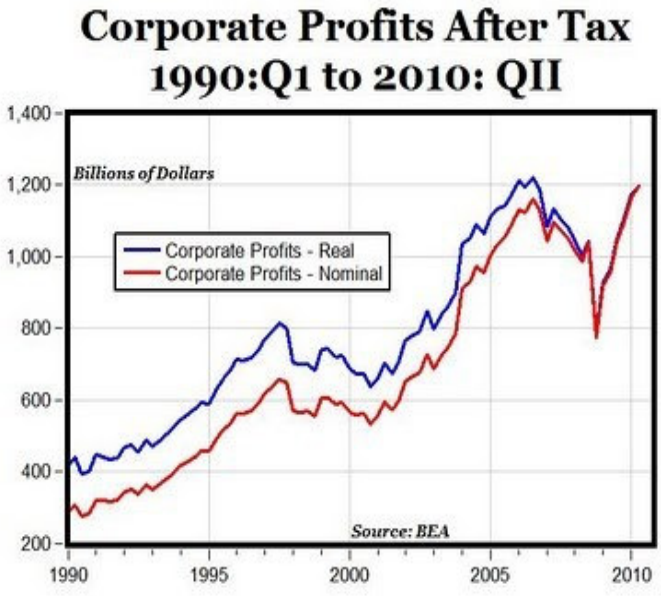

Source: BEA and Haver Analytics 2010[100]

تتجلّى مشكلتان على مستوى الضرائب المفروضة على الشركات. إحداها أنّ معظم الدول يسمح للشركات بالتعويض عن الكلفة المترتّبة بفعل دفع الفوائد على ديونها. ونتيجة لذلك، لا تدفع الشركات التي تستدين مبالغ طائلة (على غرار شركات الأسهم الخاصة) أيّ ضريبة على حصتها من الأرباح بما أنّها تدفع الفوائد. ولا تقلّص هذه العمليّة من حجم الضرائب المسدّدة فعليّاً فحسب، بل تشجّع أيضاً الشركات على زيادة دينها، وهذا ما تسبّب أصلاً بالأزمة الاقتصاديّة الراهنة. وحتّى صندوق النقد الدوليّ نفسه يعتبر هذه العمليّة غير عادلة وخطيرة اقتصاديّاً، فقد أشار إلى ما يلي: "إنّ السياسات الضريبيّة التي تراعي تمويل الدين، بما في ذلك على مستوى القطاع الماليّ، منتشرة وواسعة النطاق ويصعب تبريرها نظراً إلى انعكاساتها على الاستقرار الماليّ... ومن المرجّح أن تكون الالتفافات الضريبيّة قد شجّعت على الاستدانة المفرطة ومشاكل أخرى عانتها الأسواق الماليّة برزت خلال الأزمة."[١٠١]

أمّا المشكلة الثانيّة فالأخطر وهي أنّ الشركات المتعدّدة الجنسيّات والشركات الماليّة يمكنها أن تتحرّك بحريّة حول العالم. فيمكنها أن تختار بلداً تكون فيها الضرائب على الأرباح منخفضة – أو غير موجودة حتّى، كما هي الحال في الملاذات الضريبيّة. وبالتاليّ تخضع الدول لضغوط كي تخفّض الضرائب المفروضة على الشركات من أجل جذب الاستثمارات – على الرغم من أن حاجاتها للخدمات العامة والبنى التحتيّة قد زادت. وقد سعت البلدان إلى جذب الشركات من خلال تخفيضات أو علاوات خاصة. فالعديد من البلدان النامية يعرض مناطق حرّة للتبادل التجاريّ، لا تخضع فيها أرباح الشركات إلى الضرائب. وقد يجري ذلك ضمن البلد الواحد حتّى، حيث سعت البلديّات إلى تقديم عقود امتياز خاصة من أجل جذب الشركات. ومن مصلحة الشركات أيضاً أن تشجّع على هذا النوع من "المنافسة الضريبيّة": ففي حال شعر بلد ما أنّ معدّلات الضرائب المرتفعة على الأرباح قد تحمل شركة متعدّدة الجنسيّات إلى نقل استثمار هو بأمسّ الحاجة إليه، سيسعى إلى خفض معدّلات الضرائب، وبالتاليّ تستفيد الشركات المتعدّدة الجنسيّات حيثما ذهبت.

إلاّ أنّ الضرائب هي عامل واحد من العوامل التي تحمل الشركة المتعدّدة الجنسيّات على اختيار مكان عملها. (وفي بعض القطاعات المحدّدة، على غرار المناجم أو النفط أو المرافق العامة كالكهرباء والمياه، لا تؤثّر الضرائب على قرار الشركة المتعدّدة الجنسيّات ذات الصلة بمكان عملها، بما أنّه من المستحيل عليها أن تنقل المنجم أو المدينة التي ستزوّدها بالكهرباء!). وبالتاليّ يؤثّر الكثير من العوامل على قرارات الشركات المتعدّدة الجنسيّات المتعلّقة بمكان الإنتاج، بما في ذلك توفّر البنى التحتيّة العامة، على غرار الطرقات وسكك الحديد والكهرباء والتعليم.

من المهمّ إذاً ألاّ نبالغ في تأثير الضرائب على قرارات الشركات المتعلّقة بمكان عملها.

ومن المهم أيضاً أن نعترف بقدرة البنى التحتيّة العامة المموّلة تمويلاً ملائماً على جذب الاستثمارات. وفي الواقع، قد تمسي البلدان أو المناطق التي تخفّض الإنفاق على هذه العوامل بهدف تقليص الضرائب على الأرباح، أقل قدرة على الجذب. فقد بيّنت دراسة تناولت قرارات الشركات الأميركيّة المتعدّدة الجنسيّات أنّه في البلدان النامية: "... يبدو أنّ نوعيّة البنى التحتيّة من العناصر الجازمة. في حين أنّ معدّلات الضرائب لا تبدوا مهمّة بالنسبة إلى القرارات ذات الصلة بالاستثمارات." فصناديق التضامن التي ينشئها الاتّحاد الأوروبيّ تولّد "شروطاً تراعي أكثر الاستثمارات في أوروبّا الوسطى والشرقيّة من خلال تمويل التدريب والبنى التحتيّة والبحوث والتنمية." ومن جهة أخرى، خلصت دراسة أجريت حديثاً تناولت قرارات الشركات اليابانيّة بشأن الاستثمار في البلدان النامية، إلى ما يلي:

> إنّ تحسين الحوكمة العامة وقدرة الحكومة على تأمين الخدمات العامة، على غرار الصحّة والتعليم والبنى التحتيّة، أفضل استراتيجيّة طويلة الأمد من أجل زيادة الرفاه الوطنيّ الذي يدعم قدرة البلد المستقبل الطويلة الأمد على جذب الاستثمارات، ويفيد كلّ شركة بغض النظر عن جنسيّتها، ويزيد من إمكانيّة الإفادة من الاستثمار الأجنبيّ المباشر.[١٠٢]

يمكن الشركات أيضاً أن تتفادى دفع ضرائب مرتفعة من خلال "تحويل دخلها" من الأرباح من بلد إلى آخر. وفي حال كان للشركة المتعدّدة الجنسيّات فرعاً يعمل في بلد يفرض ضرائب مرتفعة على الشركات، يمكن أن تغيّر تسجيل ماليّتها بطريقة تبيّن ارتفاع الدخل في فرع يعمل في بلد يفرض ضرائب منخفضة على الشركات. ومن بين سبل تحقيق ذلك، "تحويل التسعير"، حيث يفرض الفرع في بلد منخفض الضرائب أسعاراً على الفرع في البلدن المرتفع الضرائب، يكون مرتفعاً جدّاً بالنسبة إلى عمليّة داخليّة تجري ضمن الشركة الواحدة، فتظهر أرباح الشركة في مكان آخر. وبالتاليّ، حتّى من دون نقل العمليّات من بلد إلى آخر، يمكن الشركة أن تتفادي الضرائب من بلد ما من خلال دفع ضرائب أقل في بلد آخر. وتجدر الإشارة إلى أنّ البلد لا يخسر على مستوى العمالة ولكنّه يخسر من عائداته الضريبيّة.

والأمر أسهل بكثير في البلدان التي تسيطر على حركة رؤوس أموالها. فقد سعت البلدان إلى تقليص معدّلات الضرائب المفروضة على الشركات حينما تمّ إلغاء هذه السيطرة كجزء من عمليّات التحرير الماليّ الذي شهدته تسعينات القرن العشرين: "يمكن تفسير تراجع معدّلات الضرائب [على الشركات] بالكامل تقريباً من خلال المنافسة الشديدة التي ولّدها تراجع السيطرة على رؤوس الأموال." فالبلدان التي تحافظ على سيطرتها على حركة رؤوس الأموال لا تقلّص معدّلات الضرائب المفروضة على الشركات.[١٠٣]

ومن أشكال التهرّب من الضريبة الأكثر كمالاً اللجوء إلى الملاذات الضريبيّة – وهي كناية عن بلدان لا تفرض أيّ شكل من أشكال الضرائب على أرباح الشركات ولا تطلب إلاّ القليل القليل من المعلومات بشأن الشركات

المسجّلة ضمن نطاق صلاحيّاتها. ومن بين الملاذات الضريبيّة جزر كايمان وتشانل والبهاماس، التي تملكها المملكة المتّحدة، وجزر الأنتيل الهولنديّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ نصف التجارة العالميّة والعمليّات الماليّة تجري عبر الملاذات الضريبيّة.[١٠٤]

وقد قدّرت الشبكة من أجل العدالة الضريبيّة، التي تمّ إنشاؤها من أجل إطلاق الحملات ضدّ الملاذات الضريبيّة، إلى أنّ البلدان تخسر ٢٥٠ مليار دولار أميركي سنويّاً بسبب امتلاك بعض الأفراد أصولاً في ملاذات ضريبيّة.

المربع ط. ضريبة طوبن أو "ضريبة روبن هود"

لنوع من أنواع الضرائب المفروضة على الشركات فوائد كامنة. هي "ضريبة توبن"، المعروفة أيضاً بضريبة "روبن هود"، وهي الضريبة على المعاملات الماليّة. وقد أُطلق على هذا النوع من الضرائب اسم "ضريبة توبن" تيمّناً برجل الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، الذي عرضها كسبيل لردع هذا النوع من المعاملات، وبالتاليّ حماية العملات من تدفّقات المضاربة الوافدة والخارجة. وهي تُعتَبَر اليوم مصدراً مهماً للضرائب على الشركات الدوليّة، لا سيّما الماليّة منها. كما يسهل تحصيلها ويصعب تفاديها، سيّما وأنّها مرتبطة بحقوق الملكيّة القانونيّة.

وفي حال تمّ اعتمادها على المستوى العالميّ، يمكن الضريبة على المعاملات الماليّة أن تجمع أكثر من تريليون دولار سنويّاً أو ما يعادل ٢ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ العالميّ، حتّى بمعدّل لا يتخطّى ٠.٠١ في المائة. ويمكن ضريبة أكثر تحديداً تُفرَض على المعاملات المالية التي تطال العملات فحسب أن تجمع بين ٢٥ و٣٣ مليار دولار أميركيّ سنويّاً.[١٠٥]

وقد تزايد مبدئيّاً دعم الفكرة سياسيّاً خلال السنوات الأخيرة. ففي سبتمبر ٢٠٠٤ أعلن قادة عالميّون، ومن بينهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس البرازيليّ لولا، ورئيس وزراء اسبانيا زاباتيرو وأمين عام الأمم المتّحدة كوفي عنان ما يلي: "من الممكن،على المستوى الفنيّ أقلّه، اعتماد ضريبية على عمليّات الصرف الأجنبيّة". وتمّت مناقشة الفكرة في اجتماع مجموعة العشرين المنعقدة في العام ٢٠٠٩، وحظيت بدعم فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة مبدئيّاً، مع تناقض في موقف الولايات المتّحدة؛ أمّا صندوق النقد الدوليّ فغير متحمّس للفكرة.

ومن الواضح أنّ الضريبة تجمع المداخيل وتسيطر على أكثر أشكال السلوك الماليّ تقلّباً. وتتمّ مناقشتها على أنّها ضريبة دوليّة خوفاً من أن تتوقّف الشركات الماليّة عن العمل في البلدان التي تعتمد الضريبة على المستوى الوطنّي، وتنتقل إلى بلدان لم تعتمدها بعد. فعندما حاولت السويد اعتماد ضريبة مماثلة في العام ١٩٩٠، تراجع حجم التجارة بحدّة ولم تأتِ الضريبة إلاّ بالقليل القليل من العائدات، فتخلّت عنها.[١٠٦]

كما تجلّى عدد من البلدان نجح في اعتماد هكذا ضرائب. فقد فرضت المملكة المتّحدة ضريبة بموجب طابع على

العديد من المعاملات الماليّة، بما فيها ضريبة قدرها ٠،٥ في المائة على تحويل ملكيّة الأسهم، ولا يبدو أنّها تؤثّر على العمليّات التي تجري في بورصة لندن. كما أنّ تأثيرها دوليّ، لأنّها ضروريّة للملكيّة القانونيّة، وبالتاليّ فإنّ أسهم شركات المملكة المتّحدة في أيّ مكان من العالم تخضع للضريبة المذكورة.

ومن ناحية أخرى، تمّ اعتماد الضريبة على المعاملات الماليّة في العديد من البلدان النامية وقد حقّقت شيئاً من النجاح. حيث أنّ البرازيل اعتمد ضريبة مصرفيّة حتّى العام ٢٠٠٨، وتمّ استخدام عائداتها من أجل تمويل الصحّة، إلاّ أنّها اعتُبِرَت غير دستوريّة في العام ٢٠٠٨. ولكنّ البرازيل لا يزال يفرض ضريبة على المعاملات الخاصة بالعملات على كلّ رؤوس الأموال الوافدة، ويتخطّى معدّلها ٥ في المائة، وتساهم هذه الضريبة من ناحية أخرى في مراقبة أيّ ارتفاع لقيمة العملة. وتفرض الأرجنتين من جهتها ضريبة مصرفيّة على بيع الأسهم والسندات وشرائها، وقد شكّلت ١١ في المائة من مجموع العائدات الضريبيّة في العام ٢٠٠٩.[١٠٧]

تمّ اقتراح ضرائب دوليّة أخرى كسبيل لجمع المداخيل ومساعدة البلدان النامية، وبهدف سدّ "هوّة الموارد" المخصّصة لتمويل التنمية وتفادي التغيّرات المناخيّة، التي قُدِّرَت بـــ٣٢٤ مليار دولار أميركي سنويّاً للفترة الممتدّة بين ٢٠١١ و٢٠١٥[١٠٨]. ومن أبرز الضرائب المذكورة التذاكر الجويّة التضامنيّة، التي فُرِضت على المسافرين/ات من البلدان المعنيّة، بإدارة فرنسا، وجمعت ١٦٠ مليون يورو من المساعدات الفرنسيّة الإضافيّة. كما يتمّ حاليّاً مناقشة ضريبة بيئيّة عالميّة من شأنها أن تساعد في مواجهة التغيّرات المناخيّة.[١٠٩]

٩.٤. المرافق العامة والحكومة المحليّة

لطالما شكّل الدعم المتقاطِع سمة مشتركة لتمويل خدمات المرافق العامة. ومن بين أشكال الدعم المتقاطع فرض سعر موحّد على مستوى البلد ككلّ، على الرغم من أنّ كلفة التأمين إلى المناطق النائية مرتفعة أكثر منها إلى المدن. فخدمات البريد تعمل وفقاً لهذا المبدأ. حيث أنّ سكّان المدن يدفعون أكثر من سعر السوق ما يسمح لمن يقطن المناطق النائية بأن يدفع أقلّ من سعر السوق – وبالتاليّ فإنّ مجموع المدخول يبقى نفسه عبر الدعم المتقاطع. ومن بين أشكال هذا الدعم الأخرى فرض أسعار مختلفة وفقاً لمستويات الاستهلاك – ففي خدمات المياه مثلاً، يتمّ فرض الرسوم نفسها المنخفضة عند استخدام كميّة المياه الأساسيّة، ومن ثمّ تُفرَض رسوم أعلى على الليترات الإضافيّة التي يتمّ استخدامها – وبالتاليّ فإنّ كبار المستهلكين يدفعون أكثر كي يتمكّن صغار المستهلكين من الدفع أقلّ.

ومن ناحية أخرى، يمكن اعتماد الدعم المتقاطع بين الشركات والأسر. وقد كانت هذه المقاربة مهمّة تاريخياً – حيث فُرِضَت رسوم أكبر على الشركات على كلّ وحدة كهربائيّة مثلاً كي تتمكّن الأسر من دفع رسوم أقلّ، وبالتالي تأمين دعم متقاطع مباشر بين الشركات والشعب. إلاّ أنّ هذا النوع من الدعم المتقاطع يصبح مستحيلاً

عندما يتمّ تحرير الخدمة، لأنّه يمكن كبار المستهلكين أن يجدوا مورّداً جديداً يبيعهم الكهرباء بأسعار أكثر انخفاضاً. كما أنّ الضغوط التي تمارسها المؤسّسات الدوليّة من أجل "استرداد الكلفة بالكامل" تصعّب عمل الدعم المتقاطع.

ومن ناحية أخرى، تمّ اعتماد الدعم المتقاطع بين الخدمات من خلال تأمين مؤسّسة بلديّة واحدة عدداً من الخدمات. وهذه الترتيبات شائعة في البلدان الأوروبيّة، على غرار ألمانيا، حيث ينتشر العديد من المؤسّسات البلديّة المعروفة بـــ"*Stadtwerke*". يمكن مؤسّسة واحدة أن تؤمّن خدمات الكهرباء والغاز، والكابل والنقل العام، إلخ، وأن تحدّد رسومها بطريقة تسمح لخدمات الكهرباء والغاز والمياه بأن تحقّق أرباحاً مقبولة تستخدَم لدعم خدمات النقل فتشجّع الرسوم المفروضة الناس على استخدام الباصات والقطارات. ويمكن هذه المؤسّسات أن تدعم دعماً متقاطعاً خدمات بلديّة أخرى – على غرار الحدائق العامة، والمقابر والحمامات العامة – لأنّ البلديات يمكنها أن تستخدم المدخول الإضافيّ لتمويل الخدمات المذكورة. فالبلديّات في اتّحاد جنوب إفريقيا مثلاً اتّكلت على الفائض الذي نتج عن مرافق مختلفة من أجل تمويل الخدمات العامة، كما يبيّنه الجدول ٢٠. وفي هذا الموضع إيضاً يصعّب تحرير الأسواق وقوعد استرداد الكلفة بالكامل اعتماد الدعم المتقاطع وللأسباب ذاتها: يمكن مستخدم الكهرباء والغاز أن يلجأ إلى مورّد آخر يقدّم الخدمات نفسها بسعر أقلّ، وبالتاليّ لا يساهمون في مدخول المؤسسة الإجماليّ.

ويمكن أيضاً تمويل المرافق العامة من خلال العائدات الضريبيّة. حيث تبقى الضرائب أكبر مصدر لتمويل تطوير أنظمة المياه والكهرباء. كما أنّه يمكن الحكومات أن تقرّر أن تلجأ إلى الدعم من أجل وضع المياه أو الكهرباء في متناول الجميع مثلاً. فغالباً ما يتمّ تمويل خدمات المياه والصرف الصحّي بالكامل من خلال الضريبة على العقار بدلاً من فرض رسوم على حجم المياه المستخدمة – ما يجعل العبء تصاعديّاً حتّى عندما تغطي المبالغ التي تمّ تحصيلها كامل الكلفة. ففي جمهوريّة إرلندا، تموّل العائدات الضريبيّة العامة الخدمات بالكامل تقريباً (وقد اعتُمد النظام نفسه في شمال إرلندا وبعض مناطق المملكة المتّحدة على الرغم من محاولات الحكومة اعتماد رسوم خاصة بالمياه). وما يثير الاهتمام أنّ النظام نفسه لا يزال قائماً في إنكلترا والوايلز حتّى بعد الخصخصة: فلا يزال معظم الأسر يدفع رسماً يحدّد على أساس الضريبة المفروضة على قيمة عقارهم بغضّ النظر عن حجم الاستهلاك.

ولا تعتمد الحكومات المحليّة على عائدات ضرائبها فحسب بل على تحويلات تقوم بها الحكومة المركزيّة. وتبقى الحاجة وقفٌ على توزيع العائدات الضريبيّة بين المستويات الحكوميّة المختلفة: ففي الاتّحاد الأوروبيّ مثلاً، توُزّع العائدات الضريبيّة على الشكل التاليّ: ٥٢ في المائة للحكومة المركزيّة أو الفديراليّة، و٣٠ في المائة لصناديق الضمان الاجتماعيّ، و٧ في الامئة للحكومة الإقليمية و١٠ في المائة للحكومة المحليّة. إلاّ أنّه هناك الكثير من الفرق بين بلد وآخر حتّى ضمن الاتّحاد الأوروبيّ.

ومن ناحية أخرى، تختلف أنواع الضرائب المعتمدة وأهميّة موارد المداخيل المتنوّعة بين بلد وآخر، إلاّ أنّ بعض أشكال الضريبة على الأملاك مشتركة. كما أنّ بعض الضرائب الأخرى ممكن اعتمادها. حيث يمكن مثلاً اعتماد ضريبة على استخدام السيّارة في البلدان النامية. فمعدل امتلاك سيّارة ارتفع في معظم البلدان النامية، إلاّ أنّ الضرائب على السيّارات لا تغطّي كلفة الطرقات والمواقف وتنظيم السير، وبالتاليّ لا تولّد أيّ مداخيل إضافيّة من أجل تطوير الخدمات المدنيّة. ولهذا النوع من الضرائب أيضاً فوائد أخرى: لأنّ امتلاك سيّارة يتركّز على المجموعات المرتفعة الدخل وبالتاليّ تكون الضريبة تصاعديّة ويمكن استخدام عائداتها من أجل تعزيز النقل العام الذي يفيد الفقراء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومات المحليّة في كافة البلدان تعتمد على الحكومة المركزيّة كيّ تحوّل إلى السلطات المحليّة حصة من الضرائب التي تمّ تحصيلها على المستوى المركزيّ. ويمكن أن يختلف حجم التحويلات وبالتالي لا يكون دائماً هذا المصدر من المدخول آمناً. ويسعى العديد من البلدان إلى إعداد قواعد تدير حجم هذه التحويلات، عبر تحديد الحصة من ضريبة معيّنة مثلاً، على غرار الضريبة على القيمة المضافة؛ أو كيف يمكن مشاركة هذا المدخول بين عدّة سلطات. إلاّ أنّ الحكومة المركزية تحتفظ بالحقّ في تغيير معدّلات الضريبة.

يحدّ تفويض المسؤوليّة إلى الحكومة المحليّة من دون مدّها بالموارد الماليّة والإنسانيّة اللازمة، من قدرة السلطات المحليّة على تأمين الخدمات العامة، لا سيّما في ظلّ النموّ الاقتصاديّ وإعادة الهيكلة الاجتماعيّة. ففي اتّحاد جنوب إفريقيا مثلاً، تمّ إنشاء بلديّات جديدة وحدّت مناطق كانت منفصلة في السابق بسبب نظام التمييز العنصريّ، بهدف رفع معايير الخدمات التي تمّ تقديمها إلى المجتمعات التي حُرِمَت منها في السابق. ويشير الدستور الجديد إلى أنّه يجب تقسيم العائدات الضريبيّة بين الحكومة المركزيّة والحكومة الإقليميّة والبلديّات وفقاً لصيغة أساسها عدد السكّان ونصيب الفرد من الدخل – فتتمكّن بالتاليّ المناطق الأكثر فقراً من أنّ تحصل على حصّة أكبر من المداخيل. إلاّ أن نجاح هذه العمليّة مقيّد لأنّ الحكومة المركزيّة لا توزّع مساهمات الضرائب المركزيّة بما يتوافق ومسؤوليّات الحكومة المحليّة الجديدة.

الجدول ١٨. نسبة العائدات البلديّة من مصادر مختلفة، ٢٠٠٢

	Local tax revenue	Central government transfers	Other local revenue	Borrowing	Total
Denmark	45	19	34	2	100
Finland	42	22	33	3	100
France	52	29	12	7	100
Italy	28	40	20	12	100
Netherlands	7	57	28	8	100
Spain	32	36	23	9	100
Sweden	59	13	27	3	100

UK	13	64	22	1	100
Russia	13	81	6	-	100

Source: Laughlin and Martin 2006, Chernyavsky 2004[110]

الجدول ١٩. مصادر تمويل الحكومة المحليّة: اتّحاد جنوب إفريقيا وبوتسوانا

	year	Source	%
South Africa	1999	Property rates	19.89
		Trading services elec etc.	41.40
		Water	11.80
		Sewerage, waste disposal	8.22
		Government grants	10.00
Gaborone City Council, Botswana	2000	Rates	27.3
		Interest	2.05
		Service levy	0.95
		Rentals	0.9
		Other sources	6.1
		Revenue Support Grant	62.7

Source: (Mosha 2004/ Parnell et al 2002)[111]

٩.٥. سياسات تحصيل الضرائب

يشكّل تحسين فعاليّة جباية الضرائب سبيلاً واضحاً لتحسين تحصيل الضرائب – كما يجعل الضرائب أكثر عدلاً من خلال وضع حدّ للتهرّب منها. وتنطوي العمليّة على المستوى الفنيّ، على تحسين الإجراءات والموارد وإلغاء المعاملة التفاضليّة والامتيازات.

ولكن تتجلّى حواجز كبرى تصدّ تقدّم هذه العملية، بما أنّ الأفراد الأغنياء والشركات الغنيّة تقاوم دفع الضرائب، لذلك لا بدّ من بذل جهود سياسيّة إضافيّة والتزامات سياسيّة أكبر. ويشير قسم التقييم التابع لصندوق النقد الدوليّ إلى أهميّة هذا البعد، إلاّ أنّه ينتقد في الوقت ذاته صندوق النقد الدوليّ على فشله في المطالب بالتحرّك ضدّ هذه المصالح القويّة.

> لا بدّ من بذل جهود أكبر من أجل تحسين التحصيل، وتقليص الإعفاءات الاستنسابيّة والتخفيف من التهرّب من الضريبة – لا سيّما الضرائب المباشرة (الأفراد والشركات) والرسوم الجمركيّة. ويمكن هذه الجهود، على الأمد القصير حتّى، أن تجمع عائدات كبرى في حال استهدفت تحصيل الضرائب من مكلّفين معروفين بمتأخّراتهم أو مِن مَن يُعتَبَر أنّه لا يدفع ضرائب كافية. وعندما عبّرت السلطات الضريبيّة عن إصرارها في هذا المجال أتت النتائج مذهِلة وحظيت بدعم على نطاق واسع. [ولكنّ] إصلاحات الإدارة الضريبيّة التي دعمتها برامج صندوق النقد الدوليّ ركّزت على الجانب التكنولوجيّ بدلاً من التحرّكات الصعبة سياسيّاً، على غرار التشريعات التي تسمح بتمكين الوكالات الضريبيّة من ملاحقة التهرّب من الضرائب وكي يكون النظام أقل عرضة للتدخلات السياسيّة..."[١١٢]

ومن جهة أخرى، يشكّل الإلتزام السياسيّ وتأمين الموارد الملائمة فرقاً كبيراً على مستوى التحصيل، حتّى في بلد كالمملكة المتّحدة. فقد قدّر تقرير أُعِدّ في العام ٢٠٠٩ أنّ البلاد لم تحصّل حجماً من الضرائب المستحقّة قدرها ٢١,٥ مليون جنيه استرليني سنويّاً، بالإضافة إلى ٢٥ مليار جنيه استرلينيّ بسبب التهرّب من الضريبة. إلاّ أنّ الحكومة ألغت ٧,٠٠٠ من وظائف الامتثال الضريبيّ خلال السنوات الثلاث الأخيرة، على الرغم من أنّ كل وظيفة تجد ٦٤٠,٠٠٠ جنيه إضافيّة، واقترحت أن تلغي آلاف الوظائف الإضافيّة.

وفي مقابل ذلك، وخلال السنة نفسها، أعلن وزير الماليّة في الهند أنّ الحكومة ستزيد من الموارد المخصّصة إلى تحصيل الضرائب مستخدماً صورة لا تُنتسى:

> يشبه محصّلو الضرائب النحل الذي يجمع الرحيق من الورود من دون أن يزعجها، ولكنّه في خضمّ عمله يلقّح الزهر كي يتمكّن من أن ينمو فيحمل الثمار.[١١٣]

المربّع ي. تحصيل الضرائب البلديّة في البرازيل وبوتسوانا

وضع حدّ للإعفاءات الضريبيّة

في مدينة بيلايم في البرازيل، اضطرت البلديّة على إيجاد مصادر دخل جديدة من أجل تمويل برامجها الخاصة بتحسين الخدمات العامة. وفي الوقت عينه، كانت تخسر من مداخيلها لأنّ الدولة توقّفت عن تسديد حصة من الضرائب على السلع إلى البلديّات. فقرّرت المدينة في العام ١٩٩٨ أن تعيد النظر في سجلّ الضرائب العقاريّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ السجل لم يخضع لإعادة نظر منذ العام ١٩٧٦، وضمّ ٢٠٠,٠٠٠ عقاراً. إلاّ أنّ المسح الجديد على أساس صورة فوتوغرافيّة حدّد ٣٦٠,٠٠٠ عقاراً – من بينها ٢٨٠,٠٠٠ بيتاً و٦٠,٠٠٠ مبنى تجاريّ – وبالتالي يمكن البلديّة أن تحصّل ضرائب من عدد أكبر من العقارات فتحصل على مدخول أكبر. وبهدف تخفيف انعكاسات هذه الخطوة على الفقراء، قرّرت البلديّة أن تعفي كلّ العقارات التي لا تتخطّى قيمتها ١٩,٠٠٠ ريال برازيلي، ما يستبعد ١٧٨,٠٠٠ عقاراً من أصل ٢٨٠،٠٠٠. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحزب العمّالي ربح من جديد الانتخابات البلديّة في العام ٢٠٠٠. (Baiocchi 2003)[١١٤]

تشديد الإجراءات

لم يكن لمجلس بلديّة غبارون في بوتسوانا إيّ إجراءات واضحة خاصة بمتابعة الناس الذين لم يردّوا على أوّل طلب تسديد للضرائب المحليّة. ونتيجة لذلك، بلغت الضرائب غير المسدّدة حتّى العام ٢٠٠٠ ٦,٤ مليون دولار أميركيّ. فتمّ اعتماد إجراءات جديدة: فأُرسِلت بلاغات خطيّة إلى كلّ المكلّفين المتخلّفين؛ وتذكير إلى المالكين الذين لم يسدّدوا كامل مستحقّاتهم ضمن مهلة لا تتخطّى أربعة أشهر، وذكّرتهم بأنّهم سيدفعون الفوائد ثمّ يُجرّون

إلى المحاكم مع إمكانيّة مصادرة عقارهم. وبعد ذلك نشرت البلديّة أسماء المتأخّرين في الإعلام الوطنيّ. وفي غضون أسبوع، حصل المجلس على أكثر من مليون دولار من المتأخّرات، حيث هرعت الشركات والأفراد والدوائر الحكوميّة إلى تسديد المتأخّرات تفادياً لأيّ إحراج إضافيّ. وبالتاليّ ليس من الصعب إداريّاً تحصيل الضرائب ولا يتطلّب الأمر إلاّ إدارة مصرّة على تسجيل حد أدنى من المتأخّرات. (Mosha 2004)[١١٥]

القسم الرابع: تمويل الإنفاق العام: الاقتراض والدين

١٠. العجز الحكوميّ والدين

شكل الإنفاق الحكوميّ الذي تقوم به الحكومات الآليّة الأساسيّة لحلّ مشاكل الركود. وقد علت اليوم أصواتٌ كثيرة تشير إلى أنّه لا بدّ من التخفيف من الإنفاق على الخدمات العامة في أسرع وقت ممكن من أجل تقليص العجز الذي أدّت إليه الأزمة. كما أنّ الاتّحاد الأوروبيّ يصر على أن تعود البلدان سريعاً إلى ما تحت السقف الرسميّ الذي حدّده الاتّحاد الأوروبّي للعجز والدين. وقد دعم ذلك نشاط سوق السندات الذي أضعف جدوى اليونان والبرتغال وإيرلندا.

إلاّ أنّ هذه المقاربة تنطوي على عدد من المشاكل.

ومن المتوقّع أن يبلغ الدين الحكوميّ، في البلدان المرتفعة الدخل ككلّ، ١٠٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ مع حلول العام ٢٠١٤ – أيّ ارتفاع يتخطّى بـــ٣٥،٥ في المائة المعدّل الذي كان يسجّل قبيل الأزمة. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدوليّ، يأتي هذا الدين نتيجة للركود نفسه (خسارة العائدات الضريبيّة بسبب الركود؛ ارتفاع الفوائد على الدين بسبب ارتفاع العجز الحكوميّ) أو بسبب التدخّل الحكوميّ من أجل مكافحة الركود – عناصر الحفاظ على الاستقرار التلقائيّة، الحوافز الماليّة الإضافيّة ودعم القطاع المصرفيّ. ولا يمكن تخصيص إلاّ ٦ في المائة إلى العوامل "الأخرى". وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومات بالكاد يمكنها أن تؤثّر على معظم هذه العوامل.

الرسم ر. تركيبة ارتفاع الدين الحكوميّ ٢٠٠٧-٢٠١٤

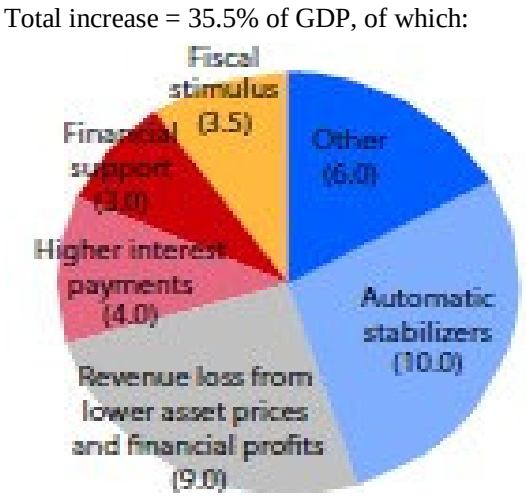

Source: IMF, *World Economic Report April 2010*, Figure 1.7
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/pdf/text.pdf

إنّ السياسات التي تُعتَمد حاليّاً من أجل تقليص العجز الحكوميّ مبنيّة على أرقام اعتباطيّة، على غرار قاعدة الاتّحاد الأوروبيّ التي تفرضّ ألاّ يتخطّى العجز ٣ في المائة من إجمال الناتج المحلّي، وألاّ يتخطّى الدين ٦٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحلّي. ولكن ما من رقم سحريّ. حيث يمكن تحمّل مستويات أكثر ارتفاعاً بعد من تلك المشار إليها، بمعنى أنّ البلد يمكنه أن يحافظ على هذين المستويين من الدين والعجز من دون أن يتفاقم الوضع أكثر. ففي حال بلغ معدّل الفائدة الحقيقي الذي تدفعه الحكومة الأميركيّة على دينها ٢ في المائة مثلاً، يعني أنّها تدفع ٢ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ لخدمة دين يبلغ ١٠٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ. وفي حال سجّل الاقتصاد نسبة نموّ تبلغ ٤ في المائة سنويّاً، يمكن البلاد التي يبلغ دينها ١٠٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ أن تدير إلى ما لا نهاية عجزاً يبلغ ٤ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ – مع العلم أنّ الرقمين يتخطّيات بأشواط ما تحدّده قواعد الاتّحاد الأوروبّي.[١١٦]

ويبيّن الجدول أدناه السلسلة الواسعة لمستويات الدين والعجز المختلفة – ولكن تبرز عناصر أخرى أكثر أهميّة تدير قرارات البلدان المتعلّقة بما ستدفعه لقاء ديونها. ففي العام ٢٠٠٩، بلغ دين اليابان ٢٠٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ، في حين أنّ دين إستونيا وبلغاريا والرومانيا لم يتخطَّ ٣٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ – أيّ أقلّ بكثير حتّى من السقف الذي حدّده الاتّحاد الأوروبّي. كما أنّ عجز البلدان الثلاثة لم يتخطَّ ٧ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ – أيّ نصف معدل الولايات المتّحدة (١٣ في المائة). إلاّ أنّ اليابان والولايات المتّحدة يمكنهما أن يموّلا دينهما بأقل كلفة وبطريقة أسهل من البلدان الثلاثة المذكورة. وتجدر الإشارة من ناحية أخرى، إلى أنّه عندما أعلنت إرلندا في سبتمبر ٢٠١٠ أنّها ستزيد عجزها كثيراً كي تتمكّن من إنقاذ مصرف، لم تتحرّك أبداً أسواق السندات ضدّ سندات إرلندا. حيث أنّ المضاربون اعتبروا أنّه من المقبول زيادة العجز الحكوميّ ولجوء الحكومة إلى الاقتراض من أجل إنقاذ المزيد من المصارف.

ومن ناحية أخرى، تحول المساعي إلى التخفيف من الإتفاق وتقليص العجز دون تحقيق أيّ انتعاش في بلدان الشمال. ففي حين أنّ بلدان الجنوب قد حقّقت نمواً سنويّاً صحّياً، تبقى أيّ أشارة للانتعاش في بلدان الشمال (حتّى اكتوبر ٢٠١٠) وقفاً تماماً على الإنفاق والعجز الحكوميين – حيث الإنفاق الفرديّ والتجاريّ بالكاد حقّقا انتعاشاً يُذكر. وطالما أنّ هذه هي الحالة السائدة، يدفع خفض العجز العام بالاقتصاديّات إلى الركود. ففي نهاية المطاف، أتى قسم من العجز نتيجة للأزمة نفسها – بسبب خسارة العائدات الضريبيّة، وآليّات حفظ الاستقرار التلقائيّة – والقسم الآخر بسبب سياسات مكافحة الأزمة *الإراديّة* وقد حذّر كبير المراسلين في صحيفة *Herald Tribune*، مارتن وولف، في سبتمبر ٢٠٠٩، مما يلي:

لقد ساهمت عمليّات إنقاذ النظام الماليّ، من خلال التدخل النقديّ والتوسّع الماليّ غير المسبوقَين (ومعظمها تلقائيّ أكثر منه تقديريّ) ... ولكن افترضوا الآن أن السلطات، بدلاً من أنّ تحافظ على هدوئها، مرتعبة من أن تشهد تضييقاً نقديّاً وماليّاً. فنظراً إلى هشاشة القطاع الخاص المفرطة، التي قد تتسبّب بأزمة اقتصاديّة جديدة، تأتي النتيجة التي لا مفرّ منها أن تضطرّ الحكومات على اعتماد دورة ثانية من الإجراءات الماليّة والنقديّة الطارئة. والنقطة الأساسيّة جليّة: لا تشكّل الإجراءات الماليّة والنقديّة الاستثنائيّة أساس الخطر. فضعف الاقتصاد الخاص هو أساس المشكلة. وليست الإجراءات المعتمدة إلاّ النتيجة.[١١٧]

الرسم ش. حصّة العجز والدين من إجماليّ النتج المحليّ في بلدان الاتّحاد الأوروبيّ، فبراير ٢٠١٠

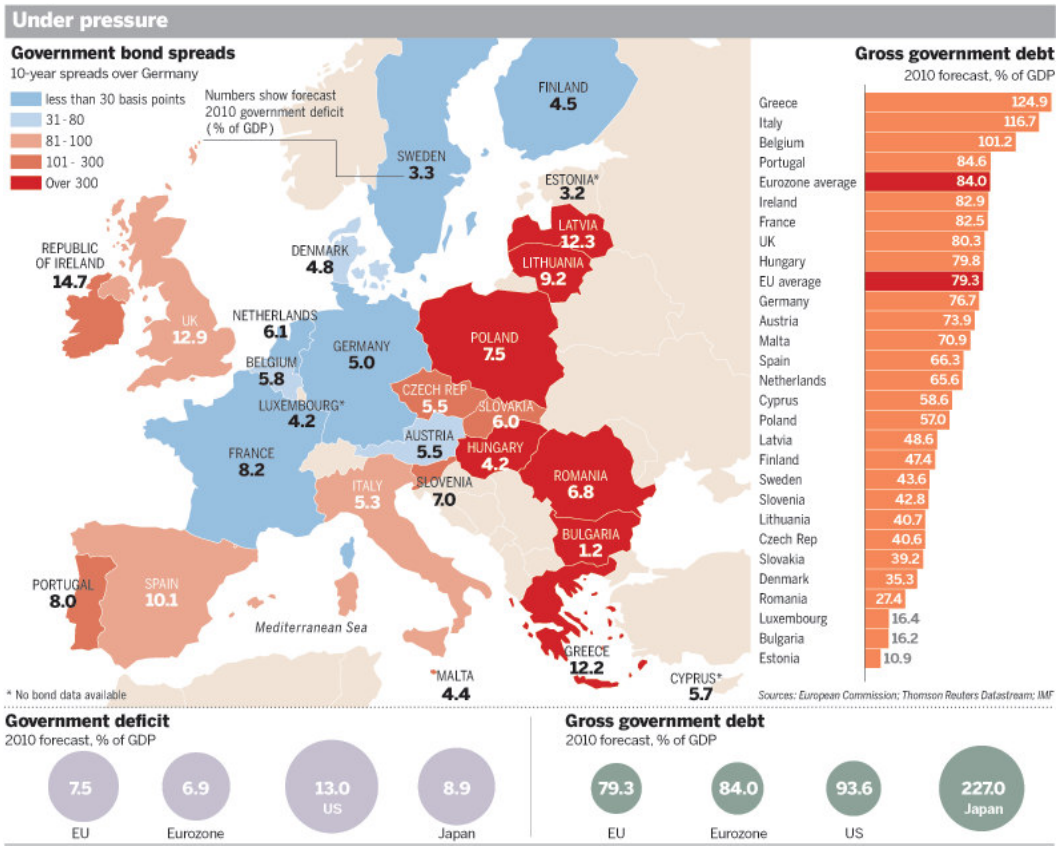

Source: *Financial Times* February 9 2010 'Investor headwinds lash Euro solidarity', by Ralph Atkins in Frankfurt and Chris Giles in London

الرسم ت. توجّهات الدين العام كحصّة من إجماليّ الناتج المحليّ، بلدان مجموع الـ٧، ١٩٥٠–٢٠١٥

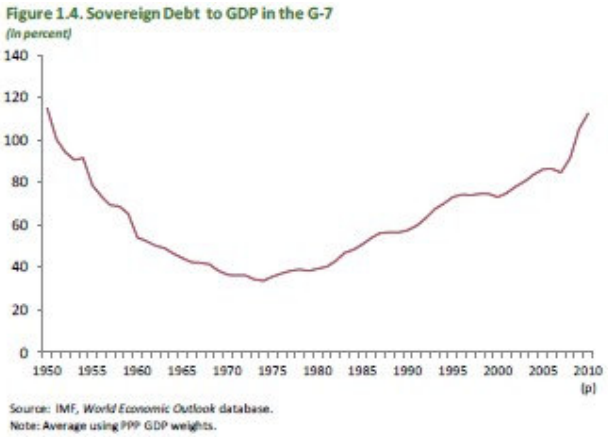

Source: IMF *Global Financial Stability Report April 2010* Figure 1.4 http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2010/01/pdf/text.pdf

١١. ماليّة القطاع الخاص

١١.١. بيع المؤسّسات الحكوميّة والبلديّة

جمع العديد من الحكومات مبالغ طائلة من جرّاء بيع كافة أسهم العمليّات التي كانت بين يدي القطاع العام، أو بيع قسم منها. كما أنّ عدداً من البلديّات جمع بعض الأموال عبر بيع حصص من مؤسّسات بلديّة. وقد تمّ استخدامها من أجل تسديد الديون، أو تقليص حجم الضرائب أو الاستثمار في خدمات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ جمع حوالى ١,٨٠٠ مليار دولار أميركيّ من خلال هذه العمليّات خلال السنوات الثلاثين الأخيرة.

إلاّ أنّ الأرباح التي يبدو أنّه تمّ تحقيقها وهميّة.

أوّلاً، الأموال التي تحصل عليها الحكومات جرّاء البيع ليست بهديّة، بل دفعة مقابل أصول حقيقيّة، هي المؤسّسة وكامل المدخول الذي ستحقّقه في المستقبل. فالحكومة – أو البلديّة – تخسر كافة أصول المؤسّسة ونصيبها من الأرباح أو المدخول الذي كان من الممكن أن تحصّله. فقد دعا صندوق النقد الدوليّ زمبيا إلى خصخصة كافة خدمات الإسكان والمياه في تسعينات القرن العشرين، ولكنّ البلديّات خسرت بدلات الإيجار ورسوم المياه التي كانت تستخدمها من أجل تمويل خدماتها الأخرى، كما أنّه صعب عليها تحصيل الرسوم البلديّة من المالكين من القطاع الخاص.

ثانياً، غالباً ما يتمّ بيع الصناعات بأقل من قيمتها الحقيقيّة، بهدف تشجيع الشاري على الشراء. فمؤسّسات الكهرباء في المملكة المتّحدة بيعَت بثلث قيمة الأصول فحسب، ومؤسّسات المياه بحوالى ٤ في المائة من قيمة الاستبدال. وبالتالي يربح المالكون الجدد على حساب الحكومة. كما من الممكن أن تتابع الحكومات دعم الشركات بعد خصخصتها – فيمكن مشغّلو سكك الحديد أو موزّعو الكهرباء أن يحصلوا على دعم من الحكومة كي يبقوا رسومهم منخفضة.

ثالثاً، يدفع المستهلكون رسوماً أعلى بعد عمليّة الخصخصة. ويعود سبب ذلك جزئيّاً إلى ارتفاع كلفة رأس المال الخاص (راجع الفقرة ١١.٢) – فالمستفدون الانكليزيون من خدمات المياه يدفعون مليار جنيه سنويّاً أكثر مما كانوا سيدفعونه في حال بقية الخدمة بين يدي القطاع العام. ويعود سبب ذلك أيضاً إلى أنّ الشركات تستغل الاحتكار لا محالة: فأسعار المياه في فرنسا تتخطّى بـــ١٥ في المائة أسعار البلديّات عندما يقدّمها القطاع الخاص، بعد أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار.

١١.٢ المحاسبة المبتكرة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يتمّ اللجوء أيضاً إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل جمع الأموال وتمويل مشاريع بنى تحتيّة باهظة من خلال القطاع الخاص، وتفادي زيادرة الاقتراض العام. ويجمع الشريك من القطاع الخاص الأموال فلا تضطر الحكومة على ذلك – ويتمّ بناء الجسر أو النفق أو الطريق أو سكّة الحديد أو المدرسة أو المستشفى.

وتبدو هذه الحيلة غاية في الذكاء، ولكنّها ليست إلاّ ذلك – مجرّد حيلة. ولا يمكننا إلاّ أنّ نورد بإيجاز المشاكل العديد التي تسبّبها الشراكات بين القطاعين العام والخاص – وقد غطّاها بالكامل العديد من التقارير التي أعدّتها وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة وغيرها من الهيئات المعنيّة (راجع الفقرة ١١.٣).

والمشكلة الأساسيّة هي الوهم بأنّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص تأتي بأموال من القطاع الخاص من أجل تمويل البنى التحتيّة، فيمكن إذاً للدولة أن تنفق أموالها على مشاريع أخرى. إلاّ أنّ العكس هو الصحيح. فالشراكات بين القطاعين العام والخاص تعتمد بأغلبيّتها على تدفّق المدخول الذي تؤمّنه الدفعات الحكوميّة (للمستشفى أو المدرسة أو سكّة الحديد، إلخ) – أي على الإنفاق العام (باستثناء عقود الامتياز الحقيقيّة، حيث يقوم القطاع الخاص بكامل الاستثمارات "على مسؤوليّته"، ويتوقّع أن يحصل على ما يكفيه من المداخيل من المستهلك (عبر الرسوم مثلاً مقابل خدمات المياه أو الدفع قبل سلوك طريق معيّنة). وعلى حدّ تعبير المفوضيّة الأوروبيّة، تنطوي الشراكات بين القطاعين العام والخاص على "حماية مهمّة يتمتّع بها المستثمرون من القطاع الخاص، لا سيّما استقرار تدفّق الأموال الطويل الأمد من الماليّة العامة." ولا تأتي الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشيء للإنفاق العام – بل تمتصّه.[١١٨]

أمّا المشكلة الثانية فهي أنّ مشاريع البنى التحتيّة تتطلّب رساميل كبرى – إلاّ أنّ الحكومات يمكنها أن تقترض الأموال بكلفة أقل من الشركات الخاصة، وبالتالي جمع أموال من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص هي دائماً أسوأ خيار. وقد أشار بكلّ وضوح إلى ذلك صندوق النقد الدوليّ نفسه: "... تكون كلفة اقتراض القطاع الخاص عادة أعلى من كلفة اقتراض الحكومات ... وبالتالي، عندما تؤدّي الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى اقتراض القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام، غالباً ما ترتفع كلفة التمويل..."[١١٩]. ولا يعني هذا النواع من الشراكات أنّ الحكومة ليست مضطرّة إلى تسديد الفوائد – فهي ملزمة بذلك ولكن عبر الدفع إلى الشركة الخاصة لقاء تمويل كلّفها أكثر. وتجدر الإشارة إلى أنّ حكومات البلدان النامية يمكنها أن تقترض الأموال بالكلفة المنخفضة نفسها التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيّات من أجل الاستثمار في البنى التحتيّة في بلدانها، لأنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات لا تقدّم أيّ ضمانات لقاء المشاريع في البلدان النامية. فالتصنيفات الائتمانيّة التي حصلت عليها مشاريع الكهرباء في الفيليبين التي تموّلها أكبر الشركات المتعدّدة الجنسيّات في العالم (EdF, Shell, Bechtel) لم تكن أفضل من التصنيف الذي حصلت عليه حكومة الفيليبين نفسها.

كما أنّ الوضع تفاقم بسبب الأزمة الماليّة، لأنّه أصبح اليوم من الصعب جدّاً على أيّ شركة خاصة أن تجمع الأموال إلاّ بمعدّلات فائدة مرتفعة جدّاً – ما يجعل الشراكات بين القطاعين العام والخاص باهظة إلى أقصى الحدود، وحتّى بالنسبة إلى أكبر المدافعين عنها. ففي منتصف العام ٢٠٠٩، كان على الشركات أن تدفع معدّلات فائدة تفوق المعدّلات المفروضة على الحكومات بحوالى ٤ في المائة، وعلى الرغم من أنّ الفرق تغيّر مذّاك، لا يزال شاسعاً كي تتمتّع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بأيّ مصداقيّة.[١٢٠]

أمّا المشكلة الثالثة فهي أنّه على الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تعوّض عن رأسمالها الأغلى من خلال كونها أكثر فعاليّة على مستوى التشغيل. ومن المفترض عامة أنّ هذا النوع من الشراكات يتمتّع بمستويات أعلى من الفاعليّة، وذلك بفضل الشريك من القطاع الخاص وحده. إلاّ أنّ البرهان القاطع لا يدعم هذا الافتراض، وأنّه ما من فرق بين فعاليّة الشركات أكانت عامة أم خاصة.

وقد خلصت دراسة شاملة أعدّها البنك الدوليّ في العام ٢٠٠٥ إلى ما يلي: "بالنسبة إلى المرافق العامة، يبدو أنّ الملكيّة لا تؤثّر عادة على التشغيل كما يُزعَم"[١٢١]. ومن ناحية أخرى، أشارت دراسات تناولت عمليّات الخصخصة في المملكة المتّحدة إلى أنّه "ما من برهان على أنّ الخصخصة حسّنت الأداء"[١٢٢]. وفي قطاع الاتّصالات حتّى، وهو قطاع يُعتَبَر فيه القطاع الخاص أفضل أداءً من القطاع العام، بيّنت دراسة عالميّة قارنت بين الشركات من القطاعين أنّ هناك فعلاً "نموّ في الفعاليّة بعد عمليّات الخصخصة" – ولكنّه *أقلّ* بكثير ممّا حقّقه القطاع العام."[١٢٣]

ونشير أخيراً إلى أنّه عندما تُستَخدَم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل استثمار عام، يسعى المستثمر من القطاع الخاص إلى حماية نفسه من المخاطر والرَيبة. وبالتاليّ تقدّم الحكومات نوعاً من الضمانات، ويُبرَم اتّفاق كي تتحمّل الحكومة كامل المخاطر، أو كي تؤمّن أمناً أكبر. ومن أجل حلّ هذه المشاكل، غالباً ما تضمن الحكومات القروض التي يقوم بها الشريك من القطاع الخاص، أو تضمن أن تشتري إنتاج محطّة كهرباء لمدة ٣٠ عاماً مثلاً. ولكن، وعلى حدّ ما أشار إليه صندوق النقد الدوليّ: "يمكن الضمانات التي تؤمّن التمويل الخاص أن تعرّض الحكومة إلى كلفة مخفيّة غالباً ما تكون أكثر ارتفاعاً من التمويل العام التقليديّ." ففي إسبانيا مثلاً، وخلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، اضطرّت الحكومة على دفع ٢,٧ مليار دولار أميركيّ إلى المستثمرين من القطاع الخاص في مشروع لسلك طرقات لقاء بدل، للتعويض عن ضمانات خاصة بأسعار الصرف كانت قد قدّمتها. كما أنّ الباكستان، والهند وإندونيسيا أضطرّت على دفع ٢٦٠ مليون دولار أميركيّ إلى شركات خاصة معنيّة بمشاريع إنتاج مستقلّ للكهرباء فشلت في التشغيل، لأنّ الحكومة كانت قد قدّمت ضمانات لشراء الإنتاج بأسعار تضمن الربح.

وما يثير السخرية أكثر بعد، أنّه منذ الأزمة المالية، تديّن المصارف والمؤسّسات الحكوميّة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعود وتقترضه منها من جديد. وتموّل مؤسّسة التمويل الدوليّة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتستخدم بلدان الشمال أموال المساعدات من أجل تمويل استثمارات رأس المال الخاص في مشاريع لشراكات بين القطاعين في بلدان الجنوب؛ كما أنّ المصارف الإنمائيّة العامة على غرار المصرف الأوروبّي للاستثمار والمصرف الأوروبيّ لإعادة البناء والتنمية تقوم بالإمر ذاته. ومن ناحية أخرى، أنشأت المملكة المتّحدة وفرنسا والهند وبلدان أخرى صناديق خاصة من أجل تقديم القروض إلى شراكات بين القطاعين العام والخاص ترفض المصارف الخاصة أن تموّلها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المملكة المتّحدة ضمن إطار مبادرة التمويل الخاصة، مضمونة بدفعات طويلة الأمد تسدّدها الحكومة بموجب عقود تمتدّ على ٢٠، أو ٣٠، أو ٤٠ سنة. ويبيّن الجدول أدناه كيف تبلغ هذه الدفعات أوجها في العام ٢٠٣٠، حيث تبلغ مليارّي جنيه – أي حوالى ١,٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في المملكة المتّحدة. وبما أنّ العقود تنصّ على وجوب التسديد، من المستحيل خفض المبالغ المتوجّبة وبالتاليّ لا بدّ من تخفيض نفقات أخرى.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص يفشل في احترام الوعود التي قطعها على مستوى التمويل والتشغيل. ويتجلّى العديد من الأمثلة على ذلك حول العالم، ولكن المثلَين الأبرز هما الشراكات بين القطاعين العام والخاص المعنية بسكك الحديد تحت الأرض في لندن، المعروفتين بمترونيت وتيوبلاين، اللتين فشلتين ويُنَفّذ حاليّاً العمل محلّياً. وقد أصدرت اللجنة النيابيّة المعنيّة تقريراً لاذعاً بشأن انهيار ميترونيت. وفي ما بعد بعض المقتطفات منه لتكون بمثابة تحذير إلى العالم.

وعلى الرغم من كلّ هذه البراهين، لا تزال الحكومات والمؤسّسات الدوليّة تسعى إلى تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كسبيل لتلبية الحاجات بإنشاء البنى التحتيّة في ظلّ القيود غير الطبيعية المفروضة على الماليّة العامة. وقد نشرت المفوّضيّة الأوروبيّة مؤخّراً تقريراً يشجّع كافة بلدان الاتّحاد الأوروبيّ على اعتماد أكبر قدر ممكن من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي نوفمبر ٢٠٠٩، نظّمت لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة لأوروبّا اجتماعاً في جنيف وسعت إلى جمع المؤسّسات العالميّة والوطنيّة فتشكّل آليّة ضغط دوليّة تدعم هذا النوع من الشراكات، وشجّعت على تقديم التبرّعات والاشتراكات[١٢٤]. وقد برزت هذه المبادرة عقب مؤتمر دوليّ بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص عُقِد في جنيف في مايو ٢٠٠٩، شارك فيه البنك الدوليّ، وبنك التنمية الآسيويّ واللجنة الاقتصاديّة لأوروبّا وحكومات آسيويّة مختلفة؛ وأُعلِم الحضور بكل وضوح أنّ عمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أختلّ وفقدت مصداقيّتها بسبب الأزمة:

وقد تفاقم سخط الرأي العام لا بل عداؤه الواضح والصريح ضدّ النظام الرأسماليّ خلال الأزمة... ففقد ثقته في النظام وفي الرأسماليّة وفي المستقبل... ويبدو وكأنّ الأزمة متجذّرة في عصر من رفع الضوابط فلا بدّ من أن تستعيد الدولة دورها في إدارة الرأسماليّة الماليّة وأن تمارس المساءلة التي غابت عن النظام السابق؛ ...وقد أمست الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساوي الخصخصة والتحرير الماليّ اللذين فقدا مصداقيّتهما.[١٢٥]

وتبع هذا التقييم الدقيق مجرّد دعوة سياسيّة إلى إطلاق حملة عالميّة من أجل دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص: فقد تجلت الحاجة إلى "أدوات لاسترجاع المصارف والمؤسّسات الجديدة القادرة على صياغة سياسة داعمة لهذا النوع من الشراكات في ظلّ الأزمة (وفي المستقبل)... ولا بدّ من التعبئة على المستوى العالميّ من أجل نشر هذه الرسالة وتعزيزها: ائتلاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص."[١٢٦]

وبالتاليّ اجتمعت المؤسّسات الماليّة العالميّة ووزارات الماليّة الوطنيّة – وكافة مؤسّسات القطاع العام التي تدعمها الماليّة العامة – من أجل تشكيل مجموعة ضاغطة تحمي الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحبط كلّ محاولة لإعادة إحياء التمويل المباشر من قبل القطاع العام أو تأمين القطاع العام نفسه البنى التحتيّة.

الرسم ت. الكلفة النسبيّة لرأس المال (المملكة المتّحدة)

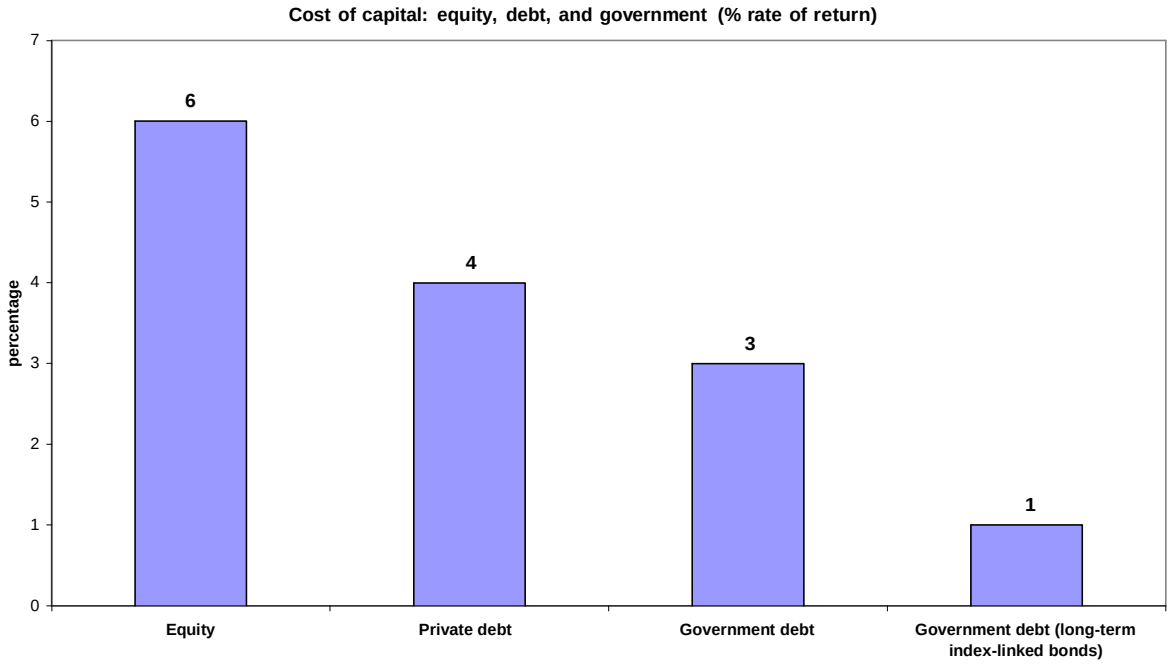

Source: OFWAT, Helm 2006, PSIRU calculations[127]

الرسم ث. الإنفاق على مبادرة التمويل الخاصة في خدمات الصحّة الوطنيّة في المملكة المتّحدة

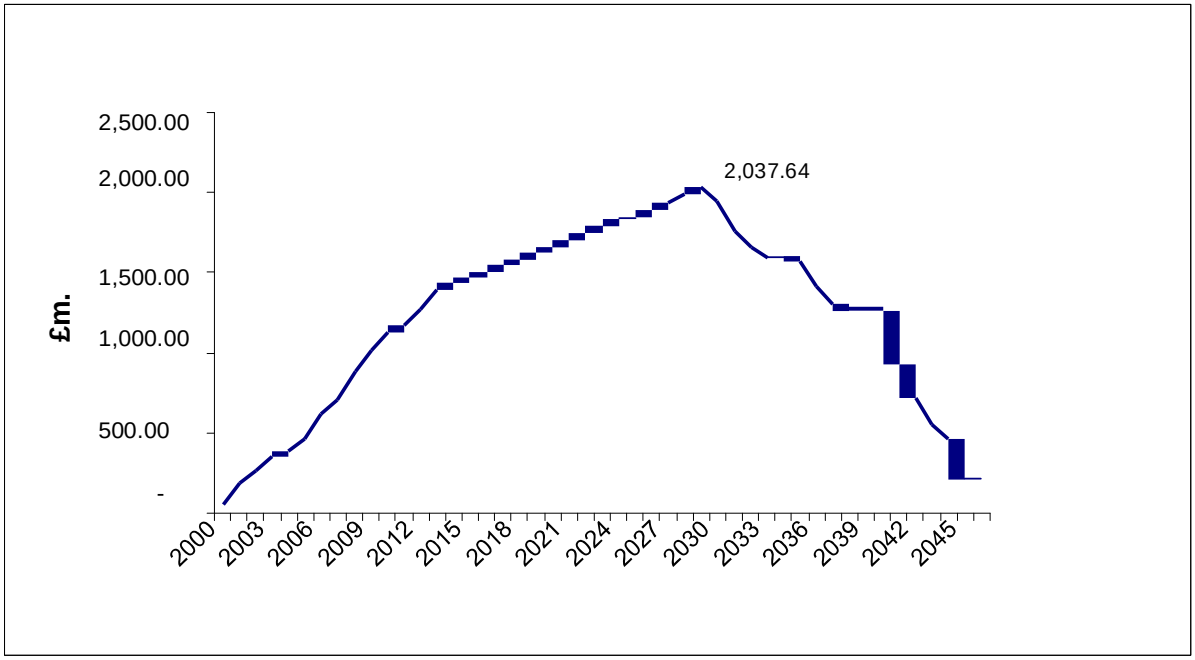

Source: calculated from Treasury PFI projects list[128]

المربّع خ. تلخيص قضيّة ميترونيت: استخراج العبر من قضيّة فاشلة

كلّف انهيار الشراكة المعنيّة بسكك الحديد تحت الأرض في لندن، ميترونت، الماليّة العامة في المملكة المتّحدة بين ١٧٠ مليون جنيه و٤١٠ مليون حنيه.[١٢٩] وقد شكّلت ميترونت سدس القيمة الإجماليّة لخطط مبادرات التمويل الخاصة في المملكة المتّدة. ولا يجب الأخذ بالخلاصات التالية التي وردت في تقرير برلمانيّ على مستوى المملكة المتّحدة فحسب بل في كافة أنحاء العالم.[١٣٠] (وتجدر الإشارة إلى أنّ الشراكة الثانية في هذا المجال تيوبلاين قد أُنهِيَت في العام ٢٠١٠).

"يبدو أنّ العائدات التي توقّعها حَمَلَة أسهم ميترونيت بعيدة كلّ البعد عن الواقع ولا تتناسب أبداً مع المخاطر التي ينطوي عليها العقد. فالشركات الأمّ تمكّنت من أن تحدّ خصومها إلى مستوى ٧٠ مليون جنيه، أي ما يعادل استثمار كلّ منها... وفي وجه هذه الخصوم المحدودة جدّاً، من الصعب تقديم أيّ مصداقيّة حيال كون عقود الشراكة فعّالة في نقل المخاطر من القطاع العام إلى القطاع الخاص. لكن في الواقع العكس هو الصحيح. فحملة أسهم ميترونيت كانوا ليطالبوا بعائدات جدّ باهظة في حال تمّ تشغيل الخطّ بفعاليّة. أمّا اليوم، وبعد الفشل، المكلّفون بالضريبة وركّاب بيوبلاين هم من يتحمّل الكلفة."

"أمّا على مستوى الاستدانة، فلم يقم العقد إلاّ بتأمين القروض، ٩٥ في المائة منها مكتتبة من قبل الخزينة العامة بسعر مضخّم – وهذا أسوأ ما يكون... فإن لم يكن من الممكن تأمين التمويل بشروط منطقيّة ومن دون ضمان معظم الدين، فإنّ القروض المقدّمة مباشرة إلى الحكومة، التي تتمتّع بأعلى تصنيف ائتمانيّ وبأدنى كلفة، هي أفضل خيار على مستوى فعاليّة الكلفة."

"ويبيّن فشل ميترونيت في التشغيل بفعاليّة أنّ القطاع الخاص قد يفشل في تأمين الخدمة على نطاق واسع، على الرغم من أنّ أداء تيوبلاين مثال على ابتكار القطاع الخاص وفعاليّته. فالبرهان واضح: ليس من المسلّمات أنّ مشاركة القطاع الخاص في المشاريع العامة تؤدّي إلى الابتكار والفعاليّة، لا سيّما عندما يفتقر العقد إلى الحوافز التجاريّة. ويجب ألاّ تفترض عمليّات التقييم لمقارنة قيمة نماذج مشاريع البنى التحتيّة التي يديرها القطاع الخاص في المستقبل، أنّ عامل الفعاليّة والادّخار متوفّر لا محالة؛"

"نوصي بأن تقوم الحكومة وبصورة طارئة بتقييم الكلفة الإضافيّة المترتّبة بسبب فشل ميترونيت تقييماً كاملاً – بما في ذلك كلفة العمل غير الفعّال والكلفة الإداريّة."

"يجب على الحكومة ألاّ تبرم أيّ عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص بعد اليوم، من دون أن تقوم بالتقييم الشامل والدقيق لنقل المخاطر إلى القطاع الخاص، وبعد تشكيل فكرة واضحة عن السعر الملائم لاتّخاذ هكذا مخاطر. وإن استحال عمليّاً نقل حصّة كبيرة من المخاطر عن كاهل المالية العامة، لا بدّ من درس نموذج أبسط

وأقلّ كلفة يقوم على إدارة القطاع العام المشروع."

على الحكومة ألاّ تنسى أبداً فشل ميترونيت والهزيمة التي تكبّدتها، في حال رغبت الشركات الأمّ فيها – Atkins, Balfour Beatty, Bombardier, EDF Energy, Thames Water –في تقديم مناقصة لمشروع يموّله القطاع العام."

"وعلى الحكومة من ناحية أخرى، أن تتذكّر دائماً فشل ميترونت قبل أن تدخل في أيّ مشروع مماثل في المستقبل. وألاّ تنسى أنّ القطاع الخاص لن يعرّض أبداً نفسه لأيّ مخاطر من دون أن يتأكّد من أنّ المردود ملائم لا بلّ أكبر من المخاطر. وفي نهاية المطاف، لا يدفع الثمّن إلاّ المكلّفين بالضريبة."

"سواء أكان فشل مترونيت يعود بصورة أساسيّة إلى الشركات المعنيّة أم لا، نميل إلى الظنّ بأن النموذج نفسه فاشل وبالطبع أسوأ من الإدارة العامة التقليديّة. وكلّنا ثقة بهذه الخلاصة لأنّ الفشل بيّن جليّاً عدم فعاليّة القطاع الخاص وفشله. وإذا ما قمنا بمقارنة صغيرة، نرى أنّ القطاع العام، مهما بلغت عدم فعاليّته، ومن دون أيّ شكّ يؤمّن قيمة أكبر للمال، لا سيّما عبر التدقيق العام والمراقبة السليمة. كما يؤمّن الحماية من الفشل الذريع. وتجدر الإشارة إلى أنّه عندما تفشل الشركات الخاصة في تأمين مشاريع كبرى عامة، يمكنها أن تنسحب من دون أيّ محاسبة – وعلى المكلّف بالضريبة أن يدفع ثمن فشلها."

١١.٣. المحاسبة المبتكرة ومكافحة الضرائب

لجأت الحكومات والمؤسّسات الماليّة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص كسبيل "مقبول" لإبقاء الاستثمارات على البنى التحتيّة ضمن القواعد الماليّة. ما يعني أنّ مستوى الإنفاق العام الأعلى تخطّى السقف الذي تسمح به القواعد المذكورة: تُعدَّل القواعد لتسمح بالاستثمار من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بمبالغ أكبر من تلك التي تسمح بها القيود الماليّة (وقد تمّ تعديل قسم منها لتصبح آليّات الإنقاذ الماليّة دستوريّة). وهي تُحدِث هذا الأثر بالطريقة نفسها التي اعتمدتها Enron ، هذه الشركة الأميركيّة المتعدّدة الجنسيّات التي انهارت في أوئل العام ٢٠٠٠، عبر نقل الديون من الميزانيّة العامة، فيبدو وكأنّها غير موجودة.

كما تشبه الشراكات بين القطاعين العام والخاص آليّات التمويل المبتكرة، على غرار مقايضة الائتمان الافتراضيّة، أقلّه على مستويات ثلاثة. أوّلاً، إنّ الحافز الأساسيّ الذي يحمل السلطات العامة على اعتمادها هو التهرّب من القواعد الماليّة. فبلدان مثل اليونان، والعديد من البلديّات لجأت إلى مقايضة الديون من أجل تقليص مستوى الدين الظاهر، كي تتفادى تخطّي سقف الدين الذي يفرضه الاتّحاد الأوروبيّ أو الحكومات الوطنيّة؛ والأمر سيّان بالنسبة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث أنّ الحافز الأساسيّ هو تقليص مستوى الدين والعجز الظاهرَين. ثانياً، يشدّد داعمو هذه الأدوات على أنّ المخاطر ذات الصلة لا تُذكّر – إلاّ أنّ انعكاسها على الماليّة العامة والخدمات العامة أتى كارثيّاً في العديد من الحالات. ثالثاً، من البارز أنّ المفوضيّة

الأوروبيّة تشجّع بحماس شديد الحكومات على اللجوء إلى أدوات ماليّة مبتكرة – وعلى استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص – وفي موازاة ذلك تدّعي أنّها تفرض حدوداً على العجز الحكوميّ.

تكمن المشكلة في ما يتعلّق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، بأنّها تولّد حقوقاً تضمنها عقود طويلة الأمد تطال الإنفاق العام (وباتالي وبصورة غير مباشرة العائدات الضريبيّة.) فهي إذاً شكل من أشكال "التهرّب من الضريبة" التي تعتمدها الشركات الخاصة. فلا بدّ من تفاديها والتخفيف منها، من أجل تحرير العائدات الضريبيّة واستخدمها بصورة أفضل – بما في ذلك تأمين نفس البنى التحتيّة ولكن بكلفة أقلّ.

للحصول على معلومات إضافيّة حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، راجع:

- *More public rescues for more private finance failures*, March 2010 http://www.psiru.org/reports/2010-03-PPPs.doc
- *Public–private partnerships (PPPs) in the EU – a critical appraisal* November 2008 http://www.psiru.org/reports/2008–11-PPPs-crit.doc
- *Protecting workers in PPPs* October 2008 http://www.psiru.org/reports/2008–11-PPPs-workers.doc
- *Alternatives to PPPs: positive action for in-house services* **October 2008** **http***:1lwww.***p**siru.org/reports/2008-11-PPPs-altem.doc

القسم الخامس: الخلاصة: سياسة الإنفاق العام

تناول هذا التقرير دور الإنفاق العام على المستويين الاقتصاديّ والاجتماعيّ، ودور الضرائب والاستدانة في تمويل هذا الإنفاق. وفي ظلّ الأزمة الماليّة والاقتصاديّة، تُمارَس ضغوط حثيثة من أجل تقليص دور الماليّة العامة والقطاع العام، حتّى على حساب البطالة المرتفعة والركود الاقتصاديّ. ويتمّ التنازع على هذه المسائل ضمن عمليّة سياسيّة، لأنّ القرارات ذات الصلة بالإنفاق العام سياسيّة، ولا تأتي نتيجة لتفاعلات السوق.

ومن بين الأطراف المعنيّين صندوق النقد الدوليّ وهيئات دوليّة أخرى على غرار مجموعة العشرين والاتّحاد الأوروبيّ، بالإضافة إلى الحكومات. ويتمّ التصدّي لجدول أعمالهم عبر العمليّات السياسيّة الديمقراطيّة. أمّا هذا القسم الأخير فيتناول جدول أعمال صندوق النقد الدوليّ، وبعض الأمثلة على تحرّكات المقاومة ودعم الماليّة العامة، كما يدرس أخيراً العوامل التي تؤثّر على النتائج.

تدافع مؤسّستين دوليّتين –هما صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ – بحثاثة عن "استراتيجيّات الخروج" من أجل التخفيف من وقع خطط التحفيز. ولا تدير هذه الاستراتيجيّات الرغبةُ في تقليص العجز العام بقدر ما تديرها ضرورة تفادي ارتفاع الإنفاق العام. فقبل الأزمة حتّى، اعتبرت المؤسّستان أنّ الإنفاق العام يرتفع بسرعة، وأنّ التغيّرات الديموغرافيّة ستزيد من الإنفاق العام لا محالة، وذلك في بلدان الشمال.

ويعتبر صندوق النقد الدوليّ من ناحية أخرى، أن انعكاس الأزمة على الإنفاق الحكوميّ والدين أقلّ أهميّة من انعكاسات تقدّم شعوب بلدان الشمال في السنّ: "على الرغم من الكلفة الماليّة المرتفعة التي سبّبتها الأزمة، يبقى الخطر الأكبر الذي يهدّد الملاءة الماليّة على الأمد الطويل، أقلّه في البلدان المتقدّمة، التوجّهات الديموغرافيّة غير المراعية... فقد أتت هذه الزيادات لتضاف على إنفاق يشهد ارتفاعاً أصلاً منذ عقد، إن على مستوى الفرد أم بالنسبة إلى إجماليّ الناتج المحليّ."[١٣١] فعندما أصدر مجلس وزراء الاتّحاد الأوروبيّ بياناً للسياسة الاقتصاديّة في مايو ٢٠٠٩، لم يركّز فيه إلاّ على الانعكاسات الديموغرافيّة على الإنفاق، وبالكاد ذكر الأزمة الاقتصاديّة.[١٣٢]

وبالتالي، يعتبر صندوق النقد الدوليّ أنّ برامج الإنقاذ والتحفيز، بالإضافة إلى تراجع العائدات الضريبيّة، زادت عجز البلدان المرتفعة الدخل بمعدّل ٧,٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ. وأنّه من المتوقّع أن تؤدّي التغيّرات الديموغرافيّة إلى ارتفاع الإنفاق بنسبة ٤ أو ٥ في المائة إضافيّة من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان المرتفعة الدخل. ويدّعي بعد ذلك أنّه لا بدّ من تفادي هذا الارتفاع من خلال "تكييف" عام للماليّة العامة يوازي خفضاً *بمعدّل* ٨,٧ في المائة من إجماليّ الناتج المحلّي في البلدان المرتفعة الدخل مع حلول العام ٢٠٣٠. ومن

أجل إعطاء فكرة عن هذا الطلب، نشير إلى أنّه يوازي خفض التوريد العام في هذه البلدان إلى النصف، أو خفض عدد الموظّفين/ات الحكوميين في هذه البلدان بمعدّل النصف.

الجدول ٢٠. انعكاسات الأزمة على الإنفاق العام وأهداف صندوق النقد الدوليّ لخفض الإنفاق

	Primary public expenditure as % of GDP, 2007	Annual real growth 2008–2010: Primary public expenditure	Annual real growth 2008–2010: GDP	Average adjustment called for by 2030 by IMF
High-income countries	35.8	4.30%	-0.20%	-8.70%
Developing countries	24.5	9.30%	5.10%	-2.75%

Source: IMF 2010[133]

يقترح صندوق النقد الدوليّ إجراءات سياسيّة مبنيّة أساساً على خفض الإنفاق العام. وما يهمّه في العناية الصحيّة مثلاً، أن يخفّض الإنفاق *العام* (على الرغم من الدليل القاطع على أنّ العناية الصحيّة العامة أكثر فعاليّة وفاعليّة منها التأمين الخاص، ومفيدة اقتصاديّاً أكثر منه. فيشير إلى ما يلي:

... لا بدّ من إجراء عمليّات إصلاح جريئة من أجل مقابلة الإنفاق المرتبط بالتقدّم في السن، لا سيّما على مستوى العناية الصحيّة. وعلى مستوى معاشات التقاعد، تؤدّي زيادة سنتين على سنّ التقاعد القانونيّة إلى إلغاء الارتفاع المتوقّع وقدره ١ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ خلال السنوات العشرين المقبلة، وذلك في الاقتصادات المتقدّمة. أما في مجال الصحّة فالتحدّي أكبر، ولم يقدّر أبداً بحسب قيمته لا سيّما في أوروبّا. حيث تبيّن تقديرات التوظيف الجديدة أنّ الإنفاق على الصحّة قد يرتفع بـــ٣،٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ خلال السنوات العشرين المقبلة في البلدان المتقدّمة. ولا بدّ إذاً من اعتماد إصلاحات تتناول حوافز العرض، أو تحدّ من المزايا العامة، أو تخفّف الطلب على خدمات الصحّة العامة. ولكن، في حين أنّ العديد من البلدان تمكّن من إصلاح أنظمة التقاعد إصلاحاً جذريّاً، تكمن الصعوبة في إصلاح أنظمة الصحّة في قلّة الإصلاحات في البلدان المتقدّمة التي تهدف بصورة أساسيّة إلى خفض الإنفاق.[١٣٤]

وفي ما يتعلق بأشكال الإنفاق العام الأخرى، يدعو صندوق النقد الدوليّ إلى عكس النمو في الإنفاق العام كحصّة في إجماليّ الناتج المحليّ، من خلال عشر سنوات من التجميد، كما يشجّع على تجميد الأجور:

في ما يتعلّق بمجالات الإنفاق العام الأخرى، وبالإضافة إلى وضع حدّ لارتفاع الإنفاق العام، يمكن اعتماد هدف سياسيّ يقضي بتجميد الإنفاق الحقيقي من نصيب الفرد لمدّة ١٠ سنوات. وقد يعوّض ذلك

عن ٣ أو ٣,٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ، وقد يتطلّب إصلاحات جذريّة تطال الإنفاق. وتبيّن في السابق أنّ احتواء الأجور أساسيّ لإنجاح الدمج الماليّ.

ومن جهتها، تتابع المفوضيّة الأوروبيّة تمسّكها بالحدود المفروضة حاليّاً على العجز العام (٣ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ) والدين العام (٦٠ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ). أمّا نتائج هذه الضوابط فجليّة في أوروبّا، من خلال خفض الإنفاق العام، والخدمات والوظائف وتجميد الأجور وخفض مزايا الموظّفين/ات الحكوميين.

المربّع ك. الشعوب المتقدّمة في السنّ: لا ضرورة لإجراء أيّ تخفيض؟

لا يمكن درس بعض الحجج المقدّمة من أجل خفض الإنفاق على الخدمات العامة. ومن بين الأمثلة على ذلك شبح "القنبلة الموقوتة الديموغرافيّة"، التي يستخدمها البعض من أجل المطالبة بخفض أشكال أخرى من الإنفاق الاجتماعيّ بهدف تمويل الكلفة المتزايدة لدعم شريحة أكبر من الشعب متقدّمة في السن.

ولكن ليس هذا بحجّة جديدة. ففي خمسينات القرن العشرين، ادّعى معارضو نظام دولة الرفاه في المملكة المتّحدة أنّ تزايد عدد المتقاعدين/ات يؤدّي إلى كلفة لا يمكن تحمّلها في المستقبل. وفي الواقع: "خلال ربع القرن الذي تلا الحرب العالميّة الثانية... ارتفع عدد المتقاعدين/ات لدرجة... بلغ ارتفاع الإنفاق ذات الصلة حوالى ١٠ في المائة من مجمل ارتفاع الإنفاق على الرفاه منذ الحرب العالميّة الثانية"[١٣٥] إلاّ أنّ النمو الاقتصاديّ سمح بالتعويض عن الإنفاق وبنمو خدمات أخرى.

وفي موازاة ذلك، تعتمد حجج صندوق النقد الدوليّ على افتراضات: فقد أشارت دراسة أعدّها صندوق النقد الدوليّ نفسه إلى أنّ "الافتراضات البديلة... تؤدّي إلى خلاصات مختلفة تماماً بشأن الاستدامة الماليّة." فإطلاق تقديرات واقعيّة حول معدّلات النموّ، سمح بأن نستخلص أنّ النمو سيكون كافياً لدعم الإنفاق المرتبط بالتقدّم في السنّ ويسمح بتحقيق نموّ في الإنفاق العام غير المرتبط بالتقدّم في السنّ، وذلك في ١٨ بلداً من البلدان ١٩ موضوع الدرس.[١٣٦]

ومن بين الحجج بشأن التقاعد أنّ الاقتصادات لا يمكنها أن تتحمّل كلفة المعاشات من خلال الضرائب فحسب، لذا لا بدّ من تسديد المعاشات من خلال عائدات الاستثمارات. ولكنّ معاشات التقاعد ستُدفع من المدخول الوطنيّ في كلا الحالتين – من الأرباح بعد التمويل، أو من الضرائب العامة على كافة المداخيل في حال تمّ الدفع تدريجيّاً. يمكن الاقتصاد الوطنيّ تحمّل كلفة معاشات التقاعد في حال تمّ تخفيض قيمتها.

ومن ناحية أخرى، تبقى الصورة الديموغرافيّة غير كاملة: فعلى الرغم من أنّ عدد العاملين/ات نفسه سيدعم

عدداً متزايداً من المتقاعدين، يدعم في موازاة لك عدداً أقل من الأولاد، وبالتاليّ فإنّ معدّل التابعين العام بالنسبة إلى العاملين/ات في الولايات المتّحدة مثلاً يبقى أدنى من معدّلات ستّينات القرن العشرين.[١٣٧]

من جهة أخرى، تتمّ مواجهة هذه الضغوط كلّها، لا سيّما تلك التي تُمارس على العناية الصحيّة – وفقاً لشكاوى صندوق النقد الدوليّ. ومن أبرز أوجه المقاومة الحملات ضدّ الاتّجار بخدمات الصحّة العامة في أربعة دول من أوروبّا الوسطى هي – الجمهوريّة التشيكيّة، وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا وذلك منذ العام ٢٠٠٦. فقد اقتُرِح في كلّ بلد أن يتمّ اعتماد مزيج من الرسوم التي يدفعها المرضى، أو الاتّجار بالمستشفيات والعيادات أو خصخصتها، مع الانتقال من الضمان العام إلى صناديق الضمان الخاصة. وقد نجح كلّ من هذه البلدان في مقاومة هذه الخطوات وفي وضع حدّ لهذه الخطط.

وكانت سلوفاكيا أوّل من اعتمد الإصلاحات، مع العلم أنّها اليوم تخلّت عنها. ففي العام ٢٠٠٣، فُرِضت الرسوم؛ وبعد مرور سنتين، تمّ تحويل صناديق التأمين الصحّي والمستشفيات إلى كيانات تجاريّة، تساعدها الدولة على تسديد ديونها التي بلغت ١,١ مليار يورو.[١٣٨] ولكن بعد توسّع نطاق المعارضة، تمّ انتخاب حكومة جديدة في العام ٢٠٠٦، ألغت الرسوم. ومنذ ذلك الحين، تناهض سياسة سلوفاكيا الصحيّة الإصلاحات النيولبراليّة من خلال الإصرار على أنّ الشركات الضامنة يجب ألاّ تتوخّى الربح وعلى عدم الخصخصة.[١٣٩]

أمّا نظام العناية الصحيّة في الجمهوريّة التشيكيّة "ففعّال جدّاً". حيث أنّ ٦,٨ في المائة فقط من إجماليّ الناتج المحليّ خُصِّص للعناية الصحيّة في العام ٢٠٠٦، وهذه النسبة من أدنى المستويات في منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ. وقد تحسّنت صحّة الشعب سريعاً خلال السنوات العشرين الأخيرة: وتحسّن معدّل الحياة بـــ٥,٤ سنوات للرجل و٤,٦ سنوات للمرأة، مقارنة مع ارتفاع معدّل الحياة لدى الرجل في البلدان الأغنى ٤,٤ سنة والمرأة ٣,٢ سنة. أمّا نسبة وفيّات الأطفال فهي ٣,١٤ حالة لكلّ ١٠٠٠ ولادة – وهو رقم أدنى بكثير من معدّل الاتّحاد الأوروبيّ ومن بين أدنى المستويات في العالم.[١٤٠] وعلى الرغم من ذلك كلّه، فرضَت الحكومة وقتذاك الرسوم على نظام الصحّة وذلك في يناير ٢٠٠٨، واقترحت سياسات لخصخصة نظام التأمين الصحيّ، وتحويل المستشفيات التعليميّة إلى شركات تجاريّة. إلاّ أنّ الرأيّ العام اعترض على هذه الخطوات، بقيادة حركة من المجتمع المدنيّ هي الائتلاف من أجل الصحّة، دعت إلى إضراب عام في يونيو ٢٠٠٨ شارك فيه حوالى مليون عامل وعاملة، بالإضافة إلى مطالب من جمعيّات المرضى وآخرين، من أجل إلغاء الرسوم وإعادة تأمين الضمان وتحويله إلى صندوق عام واحد. وفشلت دعوى جزائيّة في إصدار حكم مفاده أنّ الرسوم غير دستوريّة، إلاّ أنّ الحكومة خسرت كلّ الانتخابات الإقليميّة في أكتوبر ٢٠٠٨، وقد حقّقت نسبة المقترعين رقماً قياسيّاً تخطّى ٤٠ في المائة. فقرّرت الحكومات الإقليميّة الجديدة أن تلغي الرسوم في مرافق العناية الصحيّة الإقليميّة والصيدليّات؛ وسعت الحكومة إلى إصدار حكم بأنّ هذه الإجراءات غير دستوريّة. إلاّ أنّ انتخابات حاسمة جرت في مايو ٢٠١٠ أدّت إلى وصول ائتلاف من اليمين المعتدل.

في العام ٢٠٠٦، اقترحت الحكومة في هنغاريا إصلاحات على خدمات الصحّة انطوت على إقفال عدد من المستشفيات وفرض الرسوم وخصخصة الماليّة الصحيّة من خلال إنشاء صناديق تأمين إقليميّة خاصة جزئيّاً. كما اعتمد البرلمان أوّل قانون لفرض الرسوم على العناية الصحيّة وعلى خدمات عامة أخرى، بما في ذلك التعليم الجامعيّ. وقد حصلت الحملات على عدد كافٍ من التواقيع من أجل فرض استفتائَي رأي في العام ٢٠٠٨. وصوّتت الأغلبيّة خلال الاستفتاء الأوّل ضدّ الرسوم؛ فتخلّت الحكومة عن الخطط الخاصة بشركات التأمين الخاصة من دون أن تنتظر الهزيمة في الاستفتاء الثانيّ. وفي العام ٢٠٠٩، أعلنت Hospinvest إفلاسها، وهي شركة خاصة تبلغ حصّة البنك الأوروبّي لإعادة الإعمار والتنمية فيها ٣٠ في المائة، وكانت قد حصلت على عقود لإدارة تسع مستشفيات وعيادات في البلاد.[١٤١]

وفي بولندا، قدّمت الحكومة اقتراحات بالاتّجار بالمستشفيات وخصخصتها، وذلك في أوائل العام ٢٠٠٨. وانطوت الخطط أيضاً على لائحة من الإجراءات الطبيّة تدفع كلفتها الدولة وإجراءات أخرى على المريض أن يتحمّل كلفتها. إلاّ أنّ الرأي العام صدّها بشدّة، بالإضافة إلى الأطبّاء والنقابات وآخرين اجتمعوا كي يرفضوا الخطط التي اعتبروها موازية للخصخصة. ويُعتَبر نظام العناية الصحيّة الخاص في بولندا احتكاراً سيّء السمعة: "...يشتكي المرضى في المراكز الصحيّة والمستشفيات الخاصة بصورة متزايدة من نوعيّة الخدمات". كما أنّ رئيس جمهوريّة بولندا اعترض على الاقتراحات، وفي نهاية العام ٢٠٠٨، صوت على تشريع وطالب بإجراء استفتاء مشيراً إلى أنّه لن يسمح بخصخصة نظام العناية الصحيّة... وصحّة الإنسان وحياته ليستا أبداً سلعةً للمتاجرة."[١٤٢]

وستبقى نتائج هذه المقاومة قائمة.

- سينمو الإنفاق العام العالميّ بفضل النمو والتنمية الاقتصاديّة في البلدان المتوسّطة والمنخفضة الدخل. ومن المتوقّع أن يبلغ معدّل النموّ السنويّ في البلدان النامية في المستقبل القريب حوال ٦ في المائة، وهي وتيرة أسرع بكثير من البلدان المرتفعة الدخل. وتؤدّي هذه العمليّة من ناحية أخرى – وفقاً لقانون واغنر– إلى تنامي حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ، عبر الاستثمارات الواسعة النطاق في البنى التحتيّة مثلاً، ما يؤدّي إلى ارتفاع الأرقام على المستوى العالميّ.

- إنّ ضرورة حلّ مشاكل التغيّرات المناخيّة وحدها تضيف ١,٥ في المائة إلى حصّة الإنفاق العام من إجماليّ الناتج المحليّ العالميّ. وسيبقى هذا الرقم قائماً لعقود عديدة.

- يقدّر صندوق النقد الدوليّ أنّ حاجات المسنّين المتزايدة في بلدان الشمال على مستوى معاشات التقاعد

والعناية الصحيّة بـــ٤,٥ في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ. وينخفض هذا الرقم عندما تتغيّر تركيبة الشعوب، إلاّ أنّ التطوّرات الديموغرافيّة ستستبدل هذا العامل بأشكال أخرى من الطلب.

- لم تلملم بعد الأزمة الاقتصاديّة ذيولها، لا بل هي بعيدة كلّ البعد عن ذلك، وقد يدرك عدد أكبر من حكومات بلدان الشمال الذي يرغب في خفض العجز العام والإنفاق العام أنّ الحقائق الاقتصاديّة تتطلّب العجز كي تتفادى البطالة الواسعة النطاق – تماماً كما فعلت ألمانيا بعد إعادة انتخاب أنجيلا مركل في العام ٢٠٠٩.

وفقاً لكلّ ما سبق، من المستحيل خفض الميزانيّات العامة وبلوغ الأهداف التي حدّدها صندوق النقد الدوليّ. ولكن لا بدّ من التحرّك سياسيّاً أكثر بعد في العديد من البلدان والإصرار على أنّه لا بدّ من تحديد الإنفاق العام وفقاً لقرارات ديمقراطيّة ومن أجل تحقيق أفضل ما يكون اقتصاديّاً واجتماعيّاً وبيئيّاً.

١٢. لائحة المراجع

Akitoby B., Clements B., Gupta S.*, Inchauste G. 2006 'Public spending, voracity, and Wagner's law in developing countries' *European Journal of Political Economy* 22 (2006) 908–924 http://dx.doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2005.12.001 .

Aschauer D. 1989 'Is Public Expenditure Productive?' *Journal of Monetary Economics* 23 (1989) 177–200.

Azémar C. and Delios A. 2008 'Tax competition and FDI: The special case of developing countries' *Journal of the Japanese and International Economies* Volume 22, Issue 1, March 2008, Pages 85–108.

Bahl R. 2009 *Fixing the Property and Land Tax Regime in Developing Countries* IFC http://www.ifc.org/ifcext/fias.nsf/AttachmentsByTitle/FIAS_Conference_RaisingTaxesThroughRegulation_PaperBahl/$FILE/FixingPropertyandLandTaxRegime_Bahl.pdf .

Barnard A. 2010 *The effects of taxes and benefits on household income, 2008/09* UK National Statistics. http://www.statistics.gov.uk/CCI/article.asp?ID=2440, http://www.statistics.gov.uk/StatBase/Product.asp?vlnk=10336 .

Bartelsman, E. J., Beetsma, R. (2003) 'Why Pay More? Corporate Tax Avoidance through Transfer Pricing in OECD Countries' *Journal of Public Economics* 87: 2225–2252.

Baunsgaard, T. & Keen, M., 2010. 'Tax revenue and (or?) trade liberalization. *Journal of Public Economics*, 94(9–10), 563–577. Available at: http://www.sciencedirect.com/science/article/B6V76–4XSVR5B-1/2/548487cb59f8d119ece33adf7c10f279 .

Bearse P., Glommb G., and Janeba E. 2000 'Why poor countries rely mostly on redistribution in-kind' *Journal of Public Economics* 75 (2000) 463–481.

Beitler D. 2010 *Raising Revenue 2010* http://robinhoodtax.org.uk/files/Raising-Revenue-web.pdf .

Beraldo S., Montolio D. and Turati G. 2009 'Healthy, educated and wealthy: A primer on the impact of public and private welfare expenditures on economic growth' *The Journal of Socio-Economics* 38 (2009) 946–956.

Bettendorf L., van der Horst A., De Mooij R. 2009 'Corporate Tax Policy and Unemployment in Europe: An Applied General Equilibrium Analysis' in: *The World Economy* Volume 32, Issue 9, DOI: 10.1111/j.1467–9701.2009.01211.x .

Boix C. 2001 'Democracy, development, and the public sector' *American Journal of Political Science*, 2001 http://pics3441.upmf-grenoble.fr/articles/demo/democracy_development_and_the_public_sector.pdf .

Bose, N., Emranul Haque M., and Osborn D. 2007 'Public expenditure and economic growth: a disaggregated analysis for developing countries' in: *The Manchester School* Vol 75 No. 5 September 2007 http://personalpages.manchester.ac.uk/staff/emranul.haque/manc_1028.pdf .

Brammer S. and Walker H. 2007 *Sustainable procurement practice in the public sector: An international comparative study* University of Bath School of Management Working Paper Series 2007.16. http://www.bath.ac.uk/management/research/papers.htm .

Bucci A., Florio M., La Torre D. 2009 *Transitional Dynamics in a Growth Model with Government Spending, Technological Progress and Population Change* http://www.york.ac.uk/depts/econ/documents/seminarpapers/latorre_paper.pdf .

Calderón C. and Servén L. 2008 *Infrastructure and economic development in Sub-Saharan Africa* http://www.csae.ox.ac.uk/conferences/2008-EdiA/papers/141-Serv%C3%A9n.pdf .

Calderon, C. and Serven, L. 2004 'The effects of infrastructure development on growth and income distribution policy', Research working paper ; no. WPS 3400 http://go.worldbank.org/7N83I17PW0 .

Cameron D. 1982 'On the Limits of the Public Economy' *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 459, Government and Economic Performance (Jan., 1982), pp. 46–62 http://www.jstor.org/pss/1043673 .

Castellani R. and Zanfei A. 2008 'Location choices of multinational firms in Europe: The role of EU cohesion policy' *Journal of International Economics* Volume 74, Issue 2, March 2008, Pages 328–340 doi:10.1016/j.jinteco.2007.08.006.

CEEP 2010 *Public Services in the European Union & in the 27 Member States*. CEEP May 2010 http://www.ceep.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=44&Itemid=58 .

Chernyavsky 2004 *Review of the Municipal Finance Development in Russia in 1992 – 2002*. Institute for Urban Economics http://www.urbaneconomics.ru/eng/publications.php?folder_id=19&mat_id=11 .

Clements B., Faircloth C and Verhoeven M. 2007 *Public Expenditure in Latin America: Trends and Key Policy Issues* IMF Working PaperWP/07/21 February 2007.

Cusack Thomas R. and Fuchs Susanne June. 2002 'Ideology, Institutions, and Public Spending' Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung, Discussion paper P 02 – 903 http://bibliothek.wz-berlin.de/pdf/2002/p02–903.pdf .

Darby J. and Melitz J. 2008 'Social Spending And Automatic Stabilisers' inL *The OECD CPPR Discussion Paper No.18* May 2008 http://www.gla.ac.uk/media/media_78199_en.pdf .

Devereux M. and Griffith R. 2002 'The impact of corporate taxation on the location of capital: A review' *Swedish Economic Policy Review*, 2002.

Devereux M., Lockwood B. and Redoano M. 2008 'Do countries compete over corporate tax rates?' *Journal of Public Economics* Volume 92, Issues 5–6, June 2008, Pages 1210–1235 doi:10.1016/j.jpubeco.2007.09.005 .

DIE Briefing Paper 12/2009 *Should We Engage in Development Cooperation with Countries that have a Notoriously Low Tax Ratio?* http://www.die-gdi.de/CMS-Homepage/openwebcms3.nsf/%28ynDK_contentByKey%29/ANES-7YKJQ6/$FILE/BP%2012.2009.pdf .

EIRO 2008 *ILO Convention on Labour Clauses applied to municipal authorities*. EIRO online NO0802049I 28 March 2008 http://www.eurofound.europa.eu/eiro/2008/02/articles/no0802049i.htm .

EIRO 2010 *Working time developments – 2009* http://www.eurofound.europa.eu/eiro/studies/tn1004039s/tn1004039s.htm .

Estache A., Perelman S., and Trujillo L. 2005 *Infrastructure performance and reform in developing and transition economies: evidence from a survey of productivity measures* World Bank Policy Research Working Paper 3514, February 2005. http://wdsbeta.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2005/03/06/000090341_20050306101429/Rendered/PDF/wps3514.pdf .

European Commission 2009 *Mobilising private and public investment for recovery and long term structural change: developing Public Private Partnerships* COM(2009) 615 final Brussels, 19.11.2009 http://ec.europa.eu/growthandjobs/pdf/european-economic-recovery-plan/ppp_en.pdf .

European Commission 2010 *Europe 2020 A strategy for smart, sustainable and inclusive growth*

COM(2010) 2020 Brussels, 3.3.2010. p.12

http://ec.europa.eu/eu2020/pdf/COMPLET%20EN%20BARROSO%20%20%20007%20-%20Europe%202020%20-%20EN%20version.pdf .

European Commission 2010 *Statistical Annex of European Economy Spring 2010* http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/european_economy/2010/pdf/statistical_annex_spring2010_en.pdf .

Evans S. and Lewis R. 1988. 'Labour Clauses: From Voluntarism to Regulation' *Industrial Law Journal* 17(1): 209. 1988.

Field A. 2007 'The origins of US total factor productivity growth in the golden age' *Cliometrica* (2007) 1:63–90 DOI 10.1007/s11698-007-0006-4.

Florio M.& S Colautti 2005 'A logistic growth theory of public expenditures: A study of five countries over 100 years' *Public Choice* (2005) 122: 355–393 http://www.springerlink.com/content/lg476mx41h21021n/fulltext.pdf .

Furuoka, F. 2008. 'Wagner's Law in Malaysia: A New Empirical Evidence' *The IUP Journal of Applied Economics*, IUP Publications, vol. 0(4), pages 33–43

G. Baiocchi 2003 *Radicals in power: the Workers' Party (PT) and experiments in urban democracy in Brazil.*

Gintis H. and Bowles S. 1982 'The Welfare State and Long-Term Economic Growth: Marxian, Neoclassical, and Keynesian Approaches' *The American Economic Review*, Vol. 72, No. 2, Papers and Proceedings of the Ninety-Fourth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1982), pp. 341–345 Published by: American Economic Association Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1802355 .

Gordon R. and Li W. 2009 'Tax structures in developing countries: Many puzzles and a possible explanation' *Journal of Public Economics* Volume 93, Issues 7–8, August 2009, Pages 855–866 doi:10.1016/j.jpubeco.2009.04.001 .

Government of India 2010 *Mahatma Gandhi National Rural Employment Guarantee Act* website http://nrega.nic.in/netnrega/home.aspx

Gregoriou A. and Ghosh S. 2009 'The impact of government expenditure on growth: empirical evidence from a heterogeneous panel' *Bulletin of Economic Research* 61:1, 2009, 0307–3378 DOI: 10.1111/j.1467-8586.2008.00297.x.

Hagemejer K. 2009 'Can Low-Income Countries Afford Basic Social Security?' in: *Building decent societies: Rethinking the role of social security in development* Edited by Peter Townsend ILO 2009 http://www.ilo.org/global/What_we_do/Publications/ILOBookstore/Orderonline/Books/lang--en/WCMS_104725/index.htm .

Hailu D. 2009 *What Explains the Decline in Brazil's Inequality?* UNDP-IPCIG One-pager No. 89 July 2009 http://www.ipc-undp.org/pub/IPCOnePager89.pdf .

Hall D. 2007 *Public sector finance for investment in infrastructure – some recent developments.* PSIRU April 2007 http://www.psiru.org/reports/2007–04-U-pubinv.doc .

Hall D. 2008 A*lternatives to PPPs: positive action for in-house services.* PSIRU October 2008 http://www.psiru.org/reports/2008–11-PPPs-altern.doc.

Hall D. 2008 *Economic crisis and public services* PSIRU December 2008 http://www.psiru.org/reports/2008–12-crisis-1.doc.

Hall D. 2008 *More public rescues for more private finance failures* March 2010 http://www.psiru.org/reports/2010–03-PPPs.doc .

Hall D. 2008 *Protecting workers in PPPs* PSIRU October 2008 http://www.psiru.org/reports/2008–11-PPPs-workers.doc.

Hall D. 2008 *Public–private Partnerships PPPs in the EU – a critical appraisal* PSIRU November 2008 http://www.psiru.org/reports/2008–11-PPPs-crit.doc.

Hall D. 2009 *Infrastructure, the crisis, and pension funds* PSIRU December 2009 http://www.psiru.org/reports/2009–12-infra.doc.

Hall D. 2010 *More public rescues for more private finance failures* PSIRU March 2010 http://www.psiru.org/reports/2010–03-PPPs.doc.

Hamilton G. 2009 'Impact of the Global Financial Crisis – What Does It Mean for PPPs in the Short to Medium Term?' Presentation to KDI/ADB/ADBI/WBI conference May 2009 Seoul, Korea http://pima.kdi.re.kr/eng/new/event/090619/9–4.pdf .

Hansson A. and Olofsdotter K. 2008 *Foreign Direct Investment in Europe: Tax Competition and Agglomeration Economies* http://www.etsg.org/ETSG2008/Papers/Olofsdotter.pdf .

Helm D. 2006 *Ownership, Utility Regulation And Financial Structures: An Emerging Model* http://www.dieterhelm.co.uk./publications/OwnershipUtilityReg_FinancialStructures.pdf .
Hudson M. 2010 'Latvia Renewed' http://www.rtfl.lv/documents/Latvia_Renewed_2010.pdf .
ILO 1949 *Labour Clauses (Public Contracts) Convention, 1949 (No. 94).* International Labour Organization (ILO) http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C094 .

ILO 2008 'Labour clauses in public contracts: Integrating the social dimension into procurement policies and practices' International Labour Conference 97th Session, 2008. www.ilo.org/publns.

IMF 2004 *Public Investment and Fiscal Policy* March 12, 2004 http://www.imf.org/external/np/fad/2004/pifp/eng/PIFP.pdf .

IMF 2004 *Public–private Partnerships* March 12, 2004 http://www.imf.org/external/np/fad/2004/pifp/eng/031204.htm.

IMF 2009 *Bolstering the IMF's Lending Capacity* July 08, 2009 http://www.imf.org/external/np/exr/faq/contribution.htm .

IMF 2009 'Debt Bias and Other Distortions: Crisis-Related Issues in Tax Policy' Prepared by the Fiscal Affairs Department Approved by Carlo Cottarelli June 12, 2009 http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/061209.pdf .

IMF 2009 Fiscal Implications of the Global Economic and Financial Crisis June 9, 2009 SPN/09/13, Tables 3.1, 3.4 http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0913.pdf .

IMF 2009 *Global Financial Stability Report* GFSR Market Update July 08, 2009 http://www.imf.org/external/pubs/ft/fmu/eng/2009/02/index.htm.

IMF 2009 *The Effects of the Financial Crisis on Public–private Partnerships* IMF Working Paper WP/09/144 July 2009.

IMF 2009 *The State of Public Finances: a Cross-country Fiscal Monitor* SPN/09/21 July 30 2009 Tables 1,2 http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0921.pdf .

IMF 2010 *Financing the Response to Climate Change* SPN 10/06 March 25, 2010 http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2010/spn1006.pdf .

IMF 2010 *From stimulus to consolidation : revenue and expenditure policies in advanced and emerging economies* http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2010/dp1003.pdf .

IMF 2010 *Regional Economic Outlook April 2010 Sub-Saharan Africa Back to High Growth.* http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2010/AFR/eng/sreo0410ch2.pdf .
IMF 2010 *WEO 2010: Rebalancing growth* http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/index.htm.
India Budget speech. Transcript as published in *Financial Times* July 6 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/373895ba-6a32–11de-ad04–00144feabdc0,dwp_uuid=a6dfcf08–9c79–11da-8762–0000779e2340.html .

Jiranyakul et al 2007 'The relationship between government expenditures and economic growth' *Thailand Journal of Economics and Economic Education Research* http://www.allbusiness.com/economy-economic-indicators/economic-conditions-growth/13478548–1.html .

Jonakin J. and Stephens M. 1999 'The impact of adjustment and stabilization policies on infrastructure spending in Central America' *The North American Journal of Economics and Finance*, Volume 10, Issue 1, 1999 http://www.sciencedirect.com/science/article/B6W5T-3YWX9V1-C/2/fd1713e155e84b206e63edfdcab2b1e9 .

Judge K. 1980 *Is there a 'crisis' in the welfare state?* http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?issn=0144–333x&volume=1&issue=2&articleid=1660997&show=pdf&PHPSESSID=nrprd2f6qeiusismt1tp71pjt0 .

Kasekende L. 2009 'Public Policy and Economic Development in Africa'. 65th Congress of the International Institute of Public Finance August 13, 2009, Cape Town, South Africa www.iipf.org/speeches/Kasekende_2009.pdf .

Khanna P. 2010 *How secure is the National Rural Employment Guarantee as a safety net?* http://www.global-labour-university.org/fileadmin/GLU_conference_2010/papers/52._How_Secure_is_National_Rural_Employement_Guarantee_as_a_Safety_Net.pdf .

Khemani S. 2010 *Political Economy of Infrastructure Spending in India*. World Bank Policy Research Working Paper 5423 September 2010c.

Kidd, S., 2009 'Equal pensions, equal rights: achieving universal pension coverage for older women and men in developing countries' *Gender & Development*, 17(3), 377. http://www.informaworld.com/10.1080/13552070903298337 .

Knyazeva A., Knyazeva D., Stiglitz J. 2006 *Ownership change, institutional development and performance* http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=846364 .

Lamartina S. and Zaghini A. 2008 *Increasing Public Expenditures: Wagner's Law in OECD Countries* Center for Financial Studies No. 2008/13 https://www.ifk-cfs.de/fileadmin/downloads/publications/wp/08_13.pdf .

Laughlin and Martin 2006 *Options for Reforming Local Government Funding to Increase Local Streams of Funding: International Comparisons*. Cardiff University. http://www.clrgr.cf.ac.uk/publications/reports/Options%20for%20Reforming%20Local%20Government%20Funding%20International%20Comparisons%20Final%20report.pdf .

Levy, F. and Temin, P. 2007 *Inequality and Institutions in 20th Century America*. MIT Department of Economics Working Paper No. 07–17 http://web.mit.edu/ipc/publications/pdf/07-002.pdf .

Lora, E. 2007 *Public Investment in Infrastructure in Latin America: Is Debt the Culprit?* (January 1, 2007). Inter-American Development Bank Working Paper No. 595 Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=964332 .

Martin S. and Parker D. '1997' in: *The Impact of Privatisation Ownership and Corporate Performance in the UK*, Routledge, London (1997).

Martin Wolf 2009 'Why it is still too early to start withdrawing stimulus', *Financial Times*,09 Sept 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/cf6ae1e4–9ca5–11de-ab58–00144feabdc0.html .

Marx K. 1857 *Grundrisse Part 10 Circulation cost*s http://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/ch10.htm.

McCrudden C. 2004 'Using public procurement to achieve social outcomes' *Natural Resources Forum* 28(4), 257–67.

McKinley T. 2009 *Why has tax revenue stagnated in low income countries?* http://www.soas.ac.uk/cdpr/publications/dv/file55026.pdf .

McKinley T. and Kyrili K. 2009 'Is Stagnation of Domestic Revenue in Low-Income Countries Inevitable?' SOAS Discussion Paper 27/09.

Mosha A. 2002 *Local Democracy and Decentralization in Botswana: UNHABITAT Report*.

Nayyar D. 2006 'Globalisation, history and development: a tale of two centuries' *Cambridge Journal of Economics* 2006, 30. pp155–6 http://economia.unipv.it/biblio/nayyar.pdf

Nketiah-Amponsah E 2009 'Public spending and economic growth: evidence from Ghana (1970–2004)' *Development Southern Africa*, Volume 26, Issue 3 September 2009, pages 477 – 497

Nyasulu E. and Cloete C. 2007 'Lack of affordable housing finance in Malawi's major urban areas' *Property Management* Vol. 25 No. 1, 2007 pp. 54–67.

OECD 2008 'Employment in government in the perspective of the production costs of goods and services in the public domain' OECD gov/pgc/pem(2008)1 28-Jan-2008.

OECD 2010 *African Economic Outlook* http://www.africaneconomicoutlook.org/en/data-statistics/ .

OECD *Health data 2009* http://www.oecd.org/document/30/0,3343,en_2649_34631_12968734_1_1_1_1,00.html .

Offer A. 2001 'Why has the public sector grown so large in market societies?' Inaugural Lecture delivered before the University of Oxford http://www.nuff.ox.ac.uk/Economics/History/Paper44/oup44.pdf

Osberg L., Smeeding T. and Schwabish J. May 2003 *Income Distribution and Public Social Expenditure: Theories, Effects and Evidence*.

Oxford Economics 2008 *The Public Services Industry in the UK* June 2008 http://www.berr.gov.uk/files/file46938.pdf .

Parnell S. Pieterse E., and Swilling M. 2002 *Democratising local government: the South African experiment*. University of Cape Town.

Pearson M. 2009 'Disparities in health expenditure across OECD countries: Why does the United States spend so much more than other countries?' Written Statement to Senate Special Committee on Aging: 30th September 2009 http://www.oecdwash.org/PDFILES/Pearson_Testimony_30Sept2009.pdf

Pennybacker S. 1995 *A Vision for London, 1889–1914: Labour, Everyday Life and the LCC Experiment*.

Popov V. 2009 'Lessons from the Transition Economies: Putting the Success Stories of the Postcommunist World into a Broader Perspective' UNU Research Paper No. 2009/15 March 2009.

Sen, Amartya 1999 *Development as Freedom* OUP.

Shrestha L. 2006 *Age Dependency Ratios and Social Security Solvency*. Congressional Research Service October 2006 http://aging.senate.gov/crs/ss4.pdf .

Siemens. 2007 *Public infrastructures and private funding*. http://www.siemens.de/finance .

Slemrod 2007 'Cheating ourselves: The economics of tax evasion' *The Journal of Economic Perspectives*, 2007 http://www.jstor.org/stable/30033700.

Smeeding T. 2009 AIM-AP project 2006–2009 http://www.iser.essex.ac.uk/research/euromod/research-and-policy-analysis-using-euromod/aim-ap .

Sterlacchini, A. 2010 'Energy R&D in private and state-owned utilities: an analysis of the major world electric companies'. February 2010 MPRA Paper No. 20972 http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20972/ .

Tanzi V and Schuknecht 2000 *Public Spending in the 20th Century* CUP Chapter 1 http://assets.cambridge.org/97805216/62918/sample/9780521662918wsn01.pdf .

Taskforce on International Financial Transactions for Development 2010 *Globalizing solidarity: The Case for Financial Levies.*

Uemura T. 2010 'Understanding International Solidarity Levy: its potential, issues and future' Presentation at Campaign Launching Workshop on the International Solidarity Levy Public Services International http://www.world-psi.org/Content/ContentGroups/English7/Regions/Asia_Pacific/News_and_articles2/Launch_of_Campaign_on_International_Solidarity_Levy.htm .

UK Committee on Climate Change, 2009. *Meeting Carbon Budgets – the need for a step change*. Progress report to Parliament. pp.136–137 http://www.theccc.org.uk/reports/progress-reports .

UK Govt HM Treasury 2008 'PFI projects list' http://www.hm-treasury.gov.uk/documents/public_private_partnerships/ppp_pfi_stats.cfm .

UK House of Commons Transport Committee 2008 *The London Underground and the Public–Private Partnership Agreements Second Report of Session 2007–08* HC 45 16 January 2008.

UK House of Commons Transport Committee 2010 *The performance of the Department for Transport* Fourth Report of Session 2009–10 HC 76 March 2010 p.22 http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200910/cmselect/cmtran/76/76.pdf .

UNDP 2010 *Policy Brief: Gender Equality and Employment Guarantee Policies* http://content.undp.org/go/cms-service/download/publication/?version=live&id=2713828 .

UNECE 2004. 'Summary report of UNECE Conference on Social Housing'. http://www.unece.org/hlm/prgm/hmm/social%20housing/UNECE_Report_FIN.pdf

Verma S., Arora R. 2010. 'Does the Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis' *Eurasian Journal of Business and Economics* 2010, 3 (5), 77–91.

Wheeler & Mody 1992 'International investment location decisions: The case of US firms' *Journal of International Economics*, 33, 57–76.

Wilkinson R. and Pickett K. 2009 *The Spirit Level: Why Equality is Better for Everyone* http://www.equalitytrust.org.uk/resource/the-spirit-level?gclid=CITX9861xaQCFVD-2AodUgvPDA .

World Bank 2004 *Global Monitoring Report 2004* http://siteresources.worldbank.org/GLOBALMONITORINGEXT/Resources/0821358596.pdf .

World Bank 2010 *Development and Climate Change World Development Report 2010* http://www.worldbank.org/wdr .

World Bank 2010 *Global Economic Prospects 2010* p.5–6 http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2010/Resources/FullReport-GEPSummer2010.pdf .

World Bank/AFD 2010 *Africa's Infrastructure* http://www.infrastructureafrica.org/aicd/system/files/AIATT_Consolidated_smaller.pdf .

١٣. المصادر

[1] Tanzi and Schuknecht 2000 *Public Spending in the 20th Century* CUP Chapter 1 http://assets.cambridge.org/97805216/62918/sample/9780521662918wsn01.pdf.
[2] 'Ideology, Institutions, and Public Spending' Thomas R. Cusack and Susanne Fuchs June 2002, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung Discussion paper P 02 – 903 http://bibliothek.wz-berlin.de/pdf/2002/p02–903.pdf
[3] Serena Lamartina and Andrea Zaghini 2008 *Increasing Public Expenditures: Wagner's Law in OECD Countries*. Center for Financial Studies No. 2008/13 https://www.ifk-cfs.de/fileadmin/downloads/publications/wp/08_13.pdf.
[4] Bernardin Akitoby, Benedict Clements, Sanjeev Gupta *, Gabriela Inchauste 2006 'Public spending, voracity, and Wagner's law in developing countries' *European Journal of Political Economy* 22 (2006) 908– 924 http://dx.doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2005.12.001 ; Niloy Bose, M. Emranul Haque, And Denise R. Osborn 2007 'Public expenditure and economic growth: a disaggregated analysis for developing countries' *The Manchester School* Vol 75 No. 5 September 2007 http://personalpages.manchester.ac.uk/staff/emranul.haque/manc_1028.pdf; Satish Verma, Rahul Arora 2010. 'Does the Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis' *Eurasian Journal of Business and Economics* 2010, 3 (5), 77–91. Other studies of individual developing and transition countries have varying results: Fumitaka Furuoka, 2008. "Wagner's Law in Malaysia: A New Empirical Evidence", The IUP Journal of Applied Economics, IUP Publications, vol. 0(4), pages 33–43, July; Edward Nketiah-Amponsah 2009 'Public spending and economic growth: evidence from Ghana (1970–2004)' Development Southern Africa, Volume 26, Issue 3 September 2009, pages 477–497; Benedict Clements, Christopher Faircloth, and Marijn Verhoeven 2007 'Public Expenditure in Latin America: Trends and Key Policy Issues' IMF Working PaperWP/07/21 February 2007; Vladimir Popov 2009 'Lessons from the Transition Economies: Putting the Success Stories of the Postcommunist World into a Broader Perspective' UNU Research Paper No. 2009/15 March 2009; Andros Gregoriou and Sugata Ghosh 2009 'The impact of government expenditure on growth: empirical evidence from a heterogeneous panel' *Bulletin of Economic Research* 61:1, 2009, 0307–3378 DOI: 10.1111/j.1467–8586.2008.00297.x; Jiranyakul et al 2007 The relationship between government expenditures and economic growth in Thailand *Journal of Economics and Economic Education Research* http://www.allbusiness.com/economy-economic-indicators/economic-conditions-growth/13478548–1.html.
[5] For the USA, see David Aschauer 1989 'Is Public Expenditure Productive?' *Journal of Monetary Economics* 23 (1989) 177–200; Alexander J. Field 2007 'The origins of US total factor productivity growth in the golden age' *Cliometrica* (2007) 1:63–90 DOI 10.1007/s11698-007-0006-4.
[6] Beraldo S., Montolio D. and Turati G. 2009 'Healthy, educated and wealthy: A primer on the impact of public and private welfare expenditures on economic growth' *The Journal of Socio-Economics* 38 (2009) 946–956.
[7] Herbert Gintis and Samuel Bowles Source: The American Economic Review, Vol. 72, No. 2, Papers and Proceedings of the Ninety- Fourth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1982), pp. 341–345 Published by: American Economic Association Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1802355.
[8] David R. Cameron 1982 On the Limits of the Public Economy *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 459, Government and Economic Performance (Jan., 1982), pp. 46–62 http://www.jstor.org/pss/1043673
[9] Herbert Gintis and Samuel Bowles Source: The American Economic Review, Vol. 72, No. 2, Papers and Proceedings of the Ninety- Fourth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1982), pp. 341–345 Published by: American Economic Association Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1802355.
[10] European Commission: Statistical Annex of European Economy Spring 2010 http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/european_economy/2010/pdf/statistical_annex_spring2010_en.pdf.
[11] Florio & S Colautti 2005 'A logistic growth theory of public expenditures: A study of five countries over 100 year' *Public Choice* (2005) 122: 355–393 http://www.springerlink.com/content/lg476mx41h21021n/fulltext.pdf ; A Bucci, M Florio, D La Torre 2009 'Transitional Dynamics in a Growth Model with Government Spending, Technological Progress and Population Change' http://www.york.ac.uk/depts/econ/documents/seminarpapers/latorre_paper.pdf ;
Offer A. 2001 'Why has the public sector grown so large in market societies?' Inaugural Lecture delivered before the University of Oxford http://www.nuff.ox.ac.uk/Economics/History/Paper44/oup44.pdf ;Herbert Gintis and Samuel Bowles 'The Welfare State and Long-Term Economic Growth: Marxian, Neoclassical, and Keynesian Approaches' *The American Economic Review*, Vol. 72, No. 2, Papers and Proceedings of the Ninety- Fourth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1982), pp. 341–345 Published by: American Economic Association http://www.jstor.org/stable/1802355; Beraldo S., Montolio D. and Turati G. 2009 'Healthy, educated and wealthy: A primer on the impact of public and private welfare expenditures on economic growth' *The Journal of Socio-Economics* 38 (2009) 946–956; Serena Lamartina and Andrea Zaghini 2008 *Increasing Public Expenditures: Wagner's Law in OECD Countrie*s. Center for Financial Studies No. 2008/13 https://www.ifk-fs.de/fileadmin/downloads/publications/wp/08_13.pdf; Vladimir Popov March 2009 UNU-WIDER Research Paper No. 2009/15 'Lessons from the Transition Economies – Putting the Success Stories of the Postcommunist World into a Broader Perspective'
http://www.wider.unu.edu/publications/working-papers/research-papers/2009/en_GB/rp2009-

15/_files/81160121720176716/default/RP2009-15.pdf; C Boix 'Democracy, development, and the public sector' *American Journal of Political Science*, 2001 http://pics3441.upmf-grenoble.fr/articles/demo/democracy_development_and_the_public_sector.pdf

[12] C Boix 'Democracy, development, and the public sector' *American Journal of Political Science*, 2001 http://pics3441.upmf-grenoble.fr/articles/demo/democracy_development_and_the_public_sector.pdf.

[13] http://www.ft.com/cms/s/0/2ec1ce0e-9951-11dd-9d48-000077b07658.html.

[14] *Global Financial Stability Repor*t GFSR Market Update July 08, 2009 http://www.imf.org/external/pubs/ft/fmu/eng/2009/02/index.htm

[15] 'Irish face bill of €50bn for bank rescue' by David Oakley *Financial Times* September 30 2010.

[16] IMF 2009B 'The State of Public Finances: a Cross-country Fiscal Monitor' SPN/09/21 July 30 2009 Tables 1 and 2 http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0921.pdf (see Appendix table 3); PSIRU calculations. Total public sector support includes, for Eurozone countries, 6.4% of GDP for European Central Bank support (IMF estimate). The figures for the amounts in USD for upfront costs are as given by the IMF; the USD figures for all support are calculated from these data. The net cost figures for individual countries in column F are calculated by applying the assumptions about recovery rates etc., used by the IMF to calculate final net cost figures for groups of G20 countries, to the costs for each country as presented in IMF table 2.1.

[17] This estimate is based on (a) $410billion for developing countries (Nellis, 2006) http://www.maxwell.syr.edu/moynihan/programs/euc/Nellis%20Priv%20Dev%20Cos.pdf ; (b) $ trillion ($1,000 billion) for OECD countries, as estimated by Bortolotti and Pinotti 2008 'Delayed Privatisation' http://www.bancaditalia.it/pubblicazioni/econo/temidi/td08/td663_08/en_td663/en_tema_663.pdf . This latter estimate is coherent with the data in the Privatisation Barometer database http://www.privatizationbarometer.net/database.php , showing total revenues from European privatisations of about $880billion by 2008; (c) estimates by Megginson of $1,500billion by 2005 (*The Financial Economics of Privatisation* 2005 p.21); (d) Megginson's figure is taken as the core estimate with which the others are broadly consistent. It has then been increased by an assumption of a further £300billion worth of privatisations since 2005, as indicated the reports of Privatisation Barometer (PB) 2008 http://www.privatizationbarometer.net/PUB/NL/3/7/PB_AR2008.pdf ; (e) PB 2008 makes a similar assessment of the relative impact of the support for the financial sector and the cumulative total of privatisations: "governments worldwide acquired more assets from the private sector [in 2008] – probably exceeding $1.5trillion in bank stocks and loans – than they divested to investors through privatization programs. This figure is impressive, especially considering that global privatization revenues from 1977 to date are worth the same amount."

[18] (A) upfront support: IMF, see table 3, above; (B) privatisation revenues: based on Megginson (2005), Nellis (2006), Bortolotti and Pinotti (2008) and Privatisation Barometer 2008. This estimate is at the upper end of estimates of global privatisation revenue. (A) $1 trillion ($1,000 billion) for OECD countries, as estimated by Bortolotti and Pinotti 2008 'Delayed Privatisation' http://www.bancaditalia.it/pubblicazioni/econo/temidi/td08/td663_08/en_td663/en_tema_663.pdf . This is consistent with the data in the Privatisation Barometer database http://www.privatizationbarometer.net/database.php showing total revenues from European privatisations alone of about $880billion. by 2008. To this can be added $410bn. For developing countries (Nellis, 2006, http://www.maxwell.syr.edu/moynihan/programs/euc/Nellis%20Priv%20Dev%20Cos.pdf ; (B) estimates by Megginson of $1,500billion by 2005. (The Financial Economics of Privatisation 2005 p.21). Megginson's figure can be increased by a further $300 billion worth of privatisations since 2005, as indicated the reports of Privatisation Barometer (PB) 2008 http://www.privatizationbarometer.net/PUB/NL/3/7/PB_AR2008.pdf ; (C) PB 2008 makes a similar assessment of the relative size of the support for the financial sector and the cumulative total of privatisations: "governments worldwide acquired more assets from the private sector [in 2008] – probably exceeding $1.5 trillion in bank stocks and loans – than they divested to investors through privatization programs. This figure is impressive, especially considering that global privatization revenues from 1977 to date are worth the same amount." http://www.privatizationbarometer.net/PUB/NL/3/7/PB_AR2008.pdf.

[19] Julia Darby and Jacques Melitz 2008 'Social Spending And Automatic Stabilisers In The OECD' CPPR Discussion Paper No.18 May 2008 http://www.gla.ac.uk/media/media_78199_en.pdf

[20] Julia Darby and Jacques Melitz 2008 'Social Spending And Automatic Stabilisers In The OECD' CPPR Discussion Paper No.18 May 2008 http://www.gla.ac.uk/media/media_78199_en.pdf

[21] IMF 2009B *The State of Public Finances: a Cross-country Fiscal Monitor* SPN/09/21 July 30 2009 Tables 1,2 http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0921.pdf

[22] IMF *Fiscal Implications of the Global Economic and Financial Crisis* June 9, 2009 SPN/09/13, Tables 3.1, 3.4 http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0913.pdf

[23] Jamal Saghir March 2009 presentation to World Water Forum Istanbul.

[24] 'Sub-Saharan Africa Back to High Growth'. IMF Regional Economic Outlook April 2010 http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2010/AFR/eng/sreo0410ch2.pdf ; IMF WEO 2010: Rebalancing growth http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/index.htm; Global Economic Prospects 2010 p.5–6 http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2010/Resources/FullReport-GEPSummer2010.pdf.

[25] IMF estimates of spreads and interest rates for SSA countries May 2010 http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp10140.pdf.

[26] http://www.africaneconomicoutlook.org/en/data-statistics/

[27] India Budget speech. Transcript as published in *Financial Times* July 6 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/373895ba-6a32-11de-ad04-00144feabdc0,dwp_uuid=a6dfcf08-9c79-11da-8762-0000779e2340.html
[28] 'Budget fails to meet business hopes' *Financial Times*. July 6 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/4e8a9efa-6a3e-11de-ad04-00144feabdc0.html .
[29] India Budget speech. Transcript as published in *Financial Times* July 6 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/373895ba-6a32-11de-ad04-00144feabdc0,dwp_uuid=a6dfcf08-9c79-11da-8762-0000779e2340.html
[30] India Budget speech. Transcript as published in *Financial Times* July 6 2009 . http://www.ft.com/cms/s/0/373895ba-6a32-11de-ad04-00144feabdc0,dwp_uuid=a6dfcf08-9c79-11da-8762-0000779e2340.html .
[31] India Budget speech. Transcript as published in *Financial Times* July 6 2009 . http://www.ft.com/cms/s/0/373895ba-6a32-11de-ad04-00144feabdc0,dwp_uuid=a6dfcf08-9c79-11da-8762-0000779e2340.html .
[32] 'India in drive to end slum dwelling' *Financial Times* 09 July 2009. http://www.ft.com/cms/s/0/1ee3ea0c-6c97-11de-a6e6-00144feabdc0,dwp_uuid=a6dfcf08-9c79-11da-8762-0000779e2340.html.
[33] 'Political logic of budget is that welfarism pays' *The Hindu* Jul 07, 2009 http://www.hindu.com/2009/07/07/stories/2009070754801000.htm ; 'Budget for the aam aadmi' *The Hindu* Jul 07, 2009 http://www.hindu.com/2009/07/07/stories/2009070759881100.htm
[34] India Budget speech. Transcript as published in *Financial Times* July 6 2009 . http://www.ft.com/cms/s/0/373895ba-6a32-11de-ad04-00144feabdc0,dwp_uuid=a6dfcf08-9c79-11da-8762-0000779e2340.html ; 'Disinvestment in phased manner' *The Hindu* 07 July 2009 http://www.hindu.com/2009/07/07/stories/2009070759821000.htm
[35] *Public sector finance for investment in infrastructure – some recent developments* by David Hall. April 2007 http://www.psiru.org/reports/2007–04-U-pubinv.doc .
[36] 'Japan extends loan deal to Indonesia by $16bn' *Financial Times* July 7 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/1eca0494–6a8e-11de-ad04–00144feabdc0.html .
[37] 'Brazil Keen to Join Venezuela-led Regional Bank Plan' *Global Insight* April 16, 2007.
[38] 'IMF Board of Governors Approves Key Element of IMF's New Income Model' Press Release No. 08/101 May 6, 2008 http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr08101.htm .
[39] 'IMF Acting on Several Fronts to Ramp Up Its Financing'. IMF Survey online July 6, 2009 http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2009/INT070709A.htm
[40] IMF 17 June 2009 'Borrowing by the Fund—Operational Issues' http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/061709.pdf; Transcript of a Media Conference Call on IMF Notes Issuance with Andrew Tweedie, Director, IMF Finance Department July 1, 2009. http://www.imf.org/external/np/tr/2009/tr070109.htm ; 'Bolstering the IMF's Lending Capacity' July 08, 2009 http://www.imf.org/external/np/exr/faq/contribution.htm ; 'China Willing to Buy as Much as $50 Billion in IMF Bonds'. *WSJ* JUNE 6, 2009 http://online.wsj.com/article/SB124419697110288633.html ; *Reuters* UPDATE 1-Russi says expects IMF bond deal in Aug or Sept Wed Jul 8, 2009 http://www.reuters.com/article/marketsNews/idUSL813635020090708; http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2009/INT070709A.htm; How to Increase the IMF's Lendable Resources April 2009 http://www.imf.org/external/np/exr/facts/imfresources.htm.
[41] 'Bolstering the IMF's Lending Capacity' July 08, 2009 http://www.imf.org/external/np/exr/faq/contribution.htm.
[42] David Alan Aschauer 1989 'Is public expenditure productive?' *Journal of Monetary Economics* 23 (1989) 177–200. César Calderón and Luis Servén 2008 *Infrastructure and economic development in Sub-Saharan Africa* http://www.csae.ox.ac.uk/conferences/2008-EdiA/papers/141-Serv%C3%A9n.pdf.
[43] César Calderón and Luis Servén 2008 *Infrastructure and economic development in Sub-Saharan Africa* http://www.csae.ox.ac.uk/conferences/2008-EdiA/papers/141-Serv%C3%A9n.pdf
[44] Calderon, Cesar; Serven, Luis; 2004 'The effects of infrastructure development on growth and income distribution' Policy, Research working paper; no. WPS 3400 http://go.worldbank.org/7N83I17PW0 ; Jon Jonakin, Mark Stephens, 'The impact of adjustment and stabilization policies on infrastructure spending in Central America', *North American Journal of Economics and Finance*, Volume 10, Issue 1, 1999 http://www.sciencedirect.com/science/article/B6W5T-3YWX9V1-C/2/fd1713e155e84b206e63edfdcab2b1e9 ; Lora, Eduardo A., 'Public Investment in Infrastructure in Latin America: Is Debt the Culprit?' (January 1, 2007) Inter-American Development Bank Working Paper No. 595 Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=964332
[45] Calderon, Cesar; Serven, Luis; 2004 The effects of infrastructure development on growth and income distribution Policy, Research working paper; no. WPS 3400 http://go.worldbank.org/7N83I17PW0 ; Jon Jonakin, Mark Stephens, 'The impact of adjustment and stabilization policies on infrastructure spending in Central America', *North American Journal of Economics and Finance*, Volume 10, Issue 1, 1999 http://www.sciencedirect.com/science/article/B6W5T-3YWX9V1-C/2/fd1713e155e84b206e63edfdcab2b1e9 ; Lora, Eduardo A., 'Public Investment in Infrastructure in Latin America: Is Debt the Culprit?' (January 1, 2007) Inter-American Development Bank Working Paper No. 595 Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=964332
[46] 'Left turn ahead? How flaws in Lula's plan could condemn Brazil to lag behind its peers' by Jonathan Wheatley and Richard Lapper *Financial Times* 21 February 2007; 'Government launches PAC economic growth programme' 25

January 2007 www.brazil.org.uk/newsandmedia/pressreleases_files/archive-10.html.

[47] *Latin America News Digest* January 23, 2007; 'Cities ministry pre-selects 669 sanitation projects for PAC funds' *Business News Americas* April 27, 2007.

[48] César Calderón and Luis Servén 2008 *Infrastructure and economic development in Sub-Saharan Africa* http://www.csae.ox.ac.uk/conferences/2008-EdiA/papers/141-Serv%C3%A9n.pdf ; Africa's Infrastructure http://www.infrastructureafrica.org/aicd/system/files/AIATT_Consolidated_smaller.pdf A range of material based on this is at http://go.worldbank.org/NGTDDHDDB0.

[49] Siemens. *Public infrastructures and private funding*. 2007 http://www.siemens.de/finance ; Marx K. 1857 *Grundrisse Part 10* Circulation costs http://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/ch10.htm; http://www.totaltele.com/view.aspx?ID=334676 ; EUROPE 2020 'A strategy for smart, sustainable and inclusive growth' COM(2010) 2020 Brussels, 3.3.2010. p.12 http://ec.europa.eu/eu2020/pdf/COMPLET%20EN%20BARROSO%20%20%20007%20-%20Europe%202020%20-%20EN%20version.pdf.

[50] Extracts from "Public Policy and Economic Development in Africa" Speech by Mr Louis Kasekende, Chief Economist, African Development Bank Group, 65th Congress of the International Institute of Public Finance August 13, 2009, Cape Town, South Africa www.iipf.org/speeches/Kasekende_2009.pdf.

[51] *Public Services in the European Union & in the 27 Member States*. CEEP May 2010 http://www.ceep.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=44&Itemid=58.

[52] 'Employment in government in the perspective of the production costs of goods and services in the public domain' OECD gov/pgc/pem(2008)1 28-Jan-2008.

[53] 'Employment in government in the perspective of the production costs of goods and services in the public domain' OECD gov/pgc/pem(2008)1 28-Jan-2008.

[54] *The Public Services Industry in the UK June 2008* Oxford Economics http://www.berr.gov.uk/files/file46938.pdf

[55] *Nigeria: Housing – the Borno Initiative* http://www.leadershipnigeria.com/ (Abuja) 19 October 2008 Posted to the web 20 October 2008 Kabiru Mato.

[56] *A Vision for London, 1889–1914: Labour, Everyday Life and the LCC Experiment*. Susan Pennybacker, Routledge 1995 (but "they expressed no particular commitment towards English or London workmen, nor for goods manufactured in Britain or London").

[57] C. McCrudden (2004) 'Using public procurement to achieve social outcomes' *Natural Resources Forum* 28(4), 257–67.

[58] Labour Clauses (Public Contracts) Convention, 1949 (No. 94). International Labour Organisation (ILO) http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C094

[59] Labour clauses in public contracts: Integrating the social dimension into procurement policies and practices. International Labour Conference 97th Session, 2008. www.ilo.org/publns; C. McCrudden (2004) 'Using public procurement to achieve social outcomes' *Natural Resources Forum* 28(4), 257–67.

[60] S. Evans and R. Lewis. Labour Clauses: From Voluntarism to Regulation. Industrial Law Journal 17(1): 209. 1988; ILO convention on labour clauses applied to municipal authorities. EIRO online NO0802049I 28 March 2008 http://www.eurofound.europa.eu/eiro/2008/02/articles/no0802049i.htm ; *Mondaq Business Briefing* May 2, 2006 'Latvia: Greater flexibility and new mechanisms introduced by the new Public Procurement Law'.

[61] 'Sustainable procurement practice in the public sector: An international comparative study', Stephen Brammer and Helen Walker University of Bath School of Management Working Paper Series 2007.16. http://www.bath.ac.uk/management/research/papers.htm

[62] 'Sustainable procurement practice in the public sector: An international comparative study', Stephen Brammer and Helen Walker University of Bath School of Management Working Paper Series 2007.16. http://www.bath.ac.uk/management/research/papers.htm . An analysis of the UK results alone also found that "contrary to the current emphasis in policy, the public sector seems currently to be focused on the social and economic, rather than environmental, aspects of SP". 'Sustainable procurement in the United Kingdom public sector', Helen Walker and Stephen Brammer. University of Bath. School of Management Working Paper Series. 2007.15 http://www.bath.ac.uk/management/research/papers.htm .

[63] www.london.gov.uk/rp .

[64] EIRO *Working time developments – 2009* http://www.eurofound.europa.eu/eiro/studies/tn1004039s/tn1004039s.htm

[65] 'Mahatma Gandhi National Rural Employment Guarantee Act' website http://nrega.nic.in/netnrega/home.aspx; UNDP 2010 Policy Brief: Gender Equality and Employment Guarantee Policies http://content.undp.org/go/cms-service/download/publication/?version=live&id=2713828; Pragya Khanna 2010 'How secure is the National Rural Employement Guarantee as a safety net?' http://www.global-labour-university.org/fileadmin/GLU_conference_2010/papers/52._How_Secure_is_National_Rural_Employement_Guarantee_as_a_Safety_Net.pdf.

[66] Sterlacchini, Alessandro. 2010 'Energy R&D in private and state-owned utilities: an analysis of the major world electric companies', February 2010 MPRA Paper No. 20972 http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20972/ .

[67] General Motors: S1 statement 18 August 2010: link at http://www.gm.com/corporate/investor_information/sec/ ; 'GM loses patience on Opel loan guarantees', *Financial Times* June 16 2010 http://www.ft.com/cms/s/0/d225621e-7941–11df-92c1–00144feabdc0,s01=1.html ; 'UAW VEBA gets investment staff in order', LexisNexis October 19 2009 . http://www.allbusiness.com/company-activities-management/financial-performance/13285950–1.html ; 'GM filing begins road back to market', *Financial Times* August 18 2010 http://www.ft.com/cms/s/0/67d61304-ab05–11df-9e6b-00144feabdc0.html.

[68] Sen, Amartya, *Development as Freedom*, 1999.

[69] Richard Wilkinson and Kate Pickett 2009 *The Spirit Level: Why Equality is Better for Everyon*e http://www.equalitytrust.org.uk/resource/the-spirit-level?gclid=CITX9861xaQCFVD-2AodUgvPDA

[70] For general data on this and methodological issues see the AIM-AP project 2006–2009 http://www.iser.essex.ac.uk/research/euromod/research-and-policy-analysis-using-euromod/aim-ap ; Lars Osberg, Timothy Smeeding and Jonathan Schwabish May 2003 *Income Distribution and Public Social Expenditure: Theories, Effects and Evidence* ; P. Bearse, G. Glommb, E. Janeba 2000 'Why poor countries rely mostly on redistribution in-kind' *Journal of Public Economics* 75 (2000) 463–481.

[71] Andrew Barnard 2010 *The effects of taxes and benefits on household income, 2008/09* UK National Statistics. http://www.statistics.gov.uk/CCI/article.asp?ID=2440 ; Other links on distribution of income and wealth are at http://www.statistics.gov.uk/StatBase/Product.asp?vlnk=10336.

[72] Levy, Frank S. and Temin, Peter, 'Inequality and Institutions in 20th Century America' (June 27, 2007). MIT Department of Economics Working Paper No. 07–17 http://web.mit.edu/ipc/publications/pdf/07–002.pdf

[73] Nayyar D. 2006 'Globalisation, history and development: a tale of two centuries', *Cambridge Journal of Economics* 2006, 30. pp155–6 http://economia.unipv.it/biblio/nayyar.pdf .

[74] Stuti Khemani 2010 'Political Economy of Infrastructure Spending in India'. World Bank Policy Research Working Paper 5423 September 2010.

[75] César Calderón and Luis Servén 2008 *Infrastructure and economic development in Sub-Saharan Africa* http://www.csae.ox.ac.uk/conferences/2008-EdiA/papers/141-Serv%C3%A9n.pdf .

[76] 'Can Low-Income Countries Afford Basic Social Security?'* Krzysztof Hagemejer, ILO, based on ILO (2008b) and C. Behrendt, K. Hagemejer; *Building decent societies: Rethinking the role of social security in development* edited by Peter Townsend ILO 2009 http://www.ilo.org/global/What_we_do/Publications/ILOBookstore/Orderonline/Books/lang--en/WCMS_104725/index.htm

[77] Degol Hailu 2009 'What Explains the Decline in Brazil's Inequality?' UNDP-IPCIG One-pager No. 89 July 2009 http://www.ipc-undp.org/pub/IPCOnePager89.pdf.

[78] Calculated from Degol Hailu 2009 'What Explains the Decline in Brazil's Inequality?' UNDP-IPCIG One-pager No. 89 July 2009 http://www.ipc-undp.org/pub/IPCOnePager89.pdf.

[79] Kidd, S., 2009. Equal pensions, equal rights: achieving universal pension coverage for older women and men in developing countries. *Gender & Development*, 17(3), 377. http://www.informaworld.com/10.1080/13552070903298337

[80] OECD *Health data 2009* http://www.oecd.org/document/30/0,3343,en_2649_34631_12968734_1_1_1_1,00.html; Beraldo S., Montolio D. and Turati G. 2009 'Healthy, educated and wealthy: A primer on the impact of public and private welfare expenditures on economic growth', *The Journal of Socio-Economics* 38 (2009) 946–956; Mark Pearson, Head, Health Division, OECD 30th September 2009 Written Statement to Senate Special Committee on Aging: 'Disparities in health expenditure across OECD countries: Why does the United States spend so much more than other countries?' http://www.oecdwash.org/PDFILES/Pearson_Testimony_30Sept2009.pdf.

[81] Nyasulu E. and Cloete C. 2007' Lack of affordable housing finance in Malawi's major urban areas' *Property Management* Vol. 25 No. 1, 2007 pp. 54–67.

[82] UNECE 2004. Summary report of UNECE Conference on Social Housing. http://www.unece.org/hlm/prgm/hmm/social%20housing/UNECE_Report_FIN.pdf

[83] http://www.hdb.gov.sg/fi10/fi10320p.nsf/w/HDBWinsUNAward?OpenDocument; and http://www.gov.hk/en/about/abouthk/factsheets/docs/housing.pdf.

[84] 'Mortgage crisis shows markets alone cannot ensure housing for all – UN expert' http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=28681&Cr=Financial+Crisis&Cr1 .

[85] 'UN-habitat chief, in second committee, cites 'rapid and chaotic' urbanization, shortage of affordable housing as causes of global financial crisis' http://www.un.org/News/Press/docs/2008/gaef3224.doc.htm .

[86] IMF *Financing the Response to Climate Change* SPN 10/06 March 25, 2010 http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2010/spn1006.pdf.

[87] Development and Climate Change World Development Report 2010 http://www.worldbank.org/wdr.

[88] Sterlacchini, Alessandro. 2010 'Energy R&D in private and state-owned utilities: an analysis of the major world electric companies', February 2010 MPRA Paper No. 20972 http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20972/ .

[89] Source: UK Committee on Climate Change, 2009. *Meeting Carbon Budgets –the need for a step change. Progress report to Parliament*. P.136–137 http://www.theccc.org.uk/reports/progress-reports.

[90] World Bank 2004 *Global Monitoring Report 2004* http://siteresources.worldbank.org/GLOBALMONITORINGEXT/Resources/0821358596.pdf .

[91] DIE Briefing Paper 12/2009 'Should we Engage in Development Cooperation with Countries that Have a Notoriously Low Tax Ratio?' http://www.die-gdi.de/CMS-Homepage/openwebcms3.nsf/%28ynDK_contentByKey%29/ANES-7YKJQ6/$FILE/BP%2012.2009.pdf .

[92] T. McKinley K. Kyrili 2009 'Is Stagnation of Domestic Revenue in Low-Income Countries Inevitable?' SOAS Discussion Paper 27/09; T. McKinley Nov 2009 'Why has tax revenue stagnated in low income countries?' http://www.soas.ac.uk/cdpr/publications/dv/file55026.pdf .

[93] Baunsgaard, T. and Keen, M., 2010 'Tax revenue and (or?) trade liberalization', *Journal of Public Economics*, 94(9–10), 563–577. Available at: http://www.sciencedirect.com/science/article/B6V76–4XSVR5B-1/2/548487cb59f8d119ece33adf7c10f279 [Accessed September 30, 2010].

[94] Roger Gordon and Wei Li 2009 'Tax structures in developing countries: Many puzzles and a possible explanation' *Journal of Public Economics* Volume 93, Issues 7–8, August 2009, Pages 855–866 doi:10.1016/j.jpubeco.2009.04.001 .

[95] 'Activists call for parity on land bill' *Bangkok Post* 26/08/2010 http://www.bangkokpost.com/news/local/192938/activists-call-for-parity-on-land-tax-bill

[96] McLean 2004; 'Austerity is not the only option' by Michael Hudson *Financial Times* July 7 2010 http://www.ft.com/cms/s/0/337fef82-89f7-11df-bd30-00144feab49a.html and 'Latvia Renewed', at http://www.rtfl.lv/documents/Latvia_Renewed_2010.pdf.

[97] Roy Bahl 2009 *Fixing the Property and Land Tax Regime in Developing Countrie*s IFC http://www.ifc.org/ifcext/fias.nsf/AttachmentsByTitle/FIAS_Conference_RaisingTaxesThroughRegulation_PaperBahl/$FILE/FixingPropertyandLandTaxRegime_Bahl.pdf.

[98] Leon Bettendorf, Albert van der Horst, Ruud A. De Mooij 2009 'Corporate Tax Policy and Unemployment in Europe: An Applied General Equilibrium Analysis', *The World Economy* Volume 32, Issue 9, DOI: 10.1111/j.1467-9701.2009.01211.x.

[99] IMF 2010 *From stimulus to consolidation : revenue and expenditure policies in advanced and emerging economies* http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2010/dp1003.pdf

[100] BEA data analysed by Haver Analytics: http://mjperry.blogspot.com/2010/08/record-high-corporate-profits-in- qii.htm, see also Corporate Profits http://wsj-us.econoday.com/byshoweventfull.asp?fid=442489&cust=wsj-us#top

[101] IMF 2009 'Debt Bias and Other Distortions: Crisis-Related Issues in Tax Policyprepared by the Fiscal Affairs Department Approved by Carlo Cottarelli June 12, 2009 http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/061209.pdf.

[102] Slemrod 2004; Devereux and Griffiths 2002; Åsa Hansson and Karin Olofsdotter 2008 *Foreign Direct Investment in Europe: Tax Competition and Agglomeration Economies* http://www.etsg.org/ETSG2008/Papers/Olofsdotter.pdf ; Wheeler & Mody (1992) 'International investment location decisions: The case of US firms', *Journal of International Economics*, 33, 57–76; Roberto Basile Davide Castellani and Antonello Zanfei 2008 'Location choices of multinational firms in Europe: The role of EU cohesion policy', *Journal of International Economics* Volume 74, Issue 2, March 2008, Pages 328–340 doi:10.1016/j.jinteco.2007.08.006 ; Céline Azémar and Andrew Delios 2008 'Tax competition and FDI: The special case of developing countries' *Journal of the Japanese and International Economies* Volume 22, Issue 1, March 2008, Pages 85–108.

[103] Bartelsmann and Beetsma 2003; Michael P. Devereux, Ben Lockwood and Michela Redoano 2008 'Do countries compete over corporate tax rates?' *Journal of Public Economics* Volume 92, Issues 5–6, June 2008, Pages 1210–1235 doi:10.1016/j.jpubeco.2007.09.005 .

[104] 'Understanding International Solidarity Levy: its potential, issues and future', presentation at campaign launching Workshop on the International Solidarity Levy Public Services International, Takehiko Uemura http://www.world-psi.org/Content/ContentGroups/English7/Regions/Asia_Pacific/News_and_articles2/Launch_of_Campaign_on_International_Solidarity_Levy.htm .

[105] *Globalizing solidarity: The Case for Financial Levies.* 2010 Taskforce on International Financial Transactions for Development

[106] Diana Beitler 2010 *Raising Revenue 2010* http://robinhoodtax.org.uk/files/Raising-Revenue-web.pdf .

[107] Diana Beitler 2010 *Raising Revenue 2010* http://robinhoodtax.org.uk/files/Raising-Revenue-web.pdf .

[108] *Globalizing solidarity: The Case for Financial Levie*s. 2010 Taskforce on International Financial Transactions for Development

[109] *Globalizing solidarity: The Case for Financial Levies.* 2010 Taskforce on International Financial Transactions for Development.

[110] Laughlin and Martin 2006 *Options for Reforming Local Government Funding to Increase Local Streams of Funding: International Comparisons.* Cardiff University. http://www.clrgr.cf.ac.uk/publications/reports/Options%20for%20Reforming%20Local%20Government%20Funding%20International%20Comparisons%20Final%20report.pdf ; Chernyavsky 2004 *Review of the Municipal Finance Development in Russia in 1992 – 2002.* Institute for Urban Economics http://www.urbaneconomics.ru/eng/publications.php?folder_id=19&mat_id=11

[111] Mosha A. C, 2002, 'Local Democracy and Decentralization in Botswana: UNHABITAT Report', University of Botswana, Gaborone; Sue Parnell, Susan Parnell, Edgar Pieterse, Mark Swilling 2002 *Democratising local government: the South African experiment.* University of Cape Town

[112] IMF 2003.

[113] India Budget speech. Transcript as published in *Financial Times* July 6 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/373895ba-6a32-11de-ad04-00144feabdc0,dwp_uuid=a6dfcf08-9c79-11da-8762-0000779e2340.html

[114] G. Baiocchi 2003 *Radicals in power: the Workers' Party (PT) and experiments in urban democracy in Brazil.*

[115] Mosha A. C, 200, 'Local Democracy and Decentralization in Botswana: UNHABITAT Report', University of Botswana, Gaborone.

[116] 'Why it is still too early to start withdrawing stimulus', Martin Wolf, *Financial Times,*09 Sept 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/cf6ae1e4-9ca5-11de-ab58-00144feabdc0.html.

[117] 'Why it is still too early to start withdrawing stimulus', Martin Wolf, *Financial Times,*09 Sept 2009 http://www.ft.com/cms/s/0/cf6ae1e4-9ca5-11de-ab58-00144feabdc0.html.

[118] 'Mobilising private and public investment for recovery and long term structural change: developing Public Private Partnerships' COM(2009) 615 final Brussels, 19.11.2009 http://ec.europa.eu/growthandjobs/pdf/european-economic-recovery-plan/ppp_en.pdf .

[119] International Monetary Fund: *Public–private Partnerships March 12,* 2004 http://www.imf.org/external/np/fad/2004/pifp/eng/031204.htm; International Monetary Fund: *Public Investment and Fiscal Policy March 12,* 2004 http://www.imf.org/external/np/fad/2004/pifp/eng/PIFP.pdf. For the international seminars, see http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2007/ppp/index.htm and http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2008/fiscrisk/index.htm

[120] 'The Effects of the Financial Crisis on Public–private Partnerships', IMF Working Paper WP/ 09/144 July 2009 Figure 1, p.6, corporate credit spreads over 5yr US Treasury http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=23065.0.

[121] Estache et al., 2005, (see bibliography) p.6.

[122] S. Martin and D. Parker 1997 In: *The Impact of Privatisation Ownership and Corporate Performance in the UK,* Routledge, London.

[123] A Knyazeva, D Knyazeva, J Stiglitz 2006 *Ownership change, institutional development and performanc*e http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=846364 .

[124] http://www.unece.org/ceci/documents/2009/ppp/session2tosppp09.html .

[125] 'Impact of the Global Financial Crisis – What Does It Mean for PPPs in the Short to Medium Term?' Presentation by Geoffrey Hamilton Chief of Section, Economic Cooperation and Integration Division, UNECE. 20 May 2009 to KDI/ADB/ADBI/WBI conference 'Knowledge Sharing on Infrastructure Public–private Partnerships in Asia' 19–21 May 2009 Seoul, Korea http://pima.kdi.re.kr/eng/new/event/090619/9-4.pdf , South Korea, May 2009 http://pimac.kdi.re.kr/eng/new/event_list7.jsp .

[126] South Korea, May 2009 http://pimac.kdi.re.kr/eng/new/event_list7.jsp.

[127] D Helm 2006 'Ownership, Utility Regulation And Financial Structures: An Emerging Model' 14 January 2006 http://www.dieterhelm.co.uk./publications/OwnershipUtilityReg_FinancialStructures.pdf.

[128] Treasury PFI projects list http://www.hm-treasury.gov.uk/documents/public_private_partnerships/ppp_pfi_stats.cfm.

[129] House of Commons Transport Committee 'The performance of the Department for Transport' Fourth Report of Session 2009–10 HC 76 March 2010 p.22 http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200910/cmselect/cmtran/76/76.pdf .

[130] House of Commons Transport Committee 'The London Underground and the Public–Private Partnership Agreements' Second Report of Session 2007–08 HC 45 16 January 2008.

[131] 'Fiscal Implications of the Global Economic and Financial Crisis', IMF Staff Position Note. SPN/09/13 June 9, 2009 http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0913.pdf.

[132] Council of the European Union. 2940th Council meeting Economic and Financial Affairs Brussels, 5 May 2009 9400/09 (Presse 112) http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ecofin/107540.pdf ; Council of the European Union. Quality and sustainability of public finances – Draft Council Conclusions 8818/09 Brussels, 29 April 2009 http://register.consilium.europa.eu/pdf/en/09/st08/st08818.en09.pdf

[133] International Monetary Fund 2010 'From Stimulus to Consolidation: Revenue and Expenditure Policies in Advanced and Emerging Economies' April 30, 2010 www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/043010a.pdf .

[134] International Monetary Fund 2010 'From Stimulus to Consolidation: Revenue and Expenditure Policies in Advanced and Emerging Economies' April 30, 2010 www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/043010a.pdf .

[135] Ken Judge 1980 'Is there a 'crisis' in the welfare state?' Assistant Director, Personal Social Services Research Unit, University of Kent at Canterbury. http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?issn=0144-333x&volume=1&issue=2&articleid=1660997&show=pdf&PHPSESSID=nrprd2f6qeiusismt1tp71pjt0 . For Conservative government anxieties see http://www.nationalarchives.gov.uk/cabinetpapers/alevelstudies/1951-conservative-management.htm .

[136] http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/061209.pdf.

[137] Laura B. Shrestha 2006 *Age Dependency Ratios and Social Security Solvency*. Congressional Research Service October 2006 http://aging.senate.gov/crs/ss4.pdf

[138] 'Slovak health reform sets V4 rolling' Peter Pažitný. *Gesundheit ! The Stockholm Network's Newsletter on Health and Welfare* Volume 1: Issue 4, January 2009.

[139] 'Think-Tank INEKO Criticises Slovakian Healthcare Progress' *Global Insight* July 23, 2008.

[140] Petra Antonova et al 2010 'Czech health two decades on from the Velvet Revolution', *The Lancet* 16 January 2010 Pg. 179 Vol. 375 No. 9710.

[141] 'Private hospital operator Hospinvest files for bankruptcy protection', *MTI Econews* April 6, 2009.

[142] President vetoes three key health bills PAP News Wire, November 26, 2008; Presidential Veto To Healthcare Reform A Blow To Government's Image; Terrified PSL Polish News Bulletin, December 4, 2008